**وزارة التعليــم العــالي والبحث العلـــمي**

**جـــــــــــامعـــــة غــردايــــــــــــــــــــــــة**



**كليــة العلــوم الإجتماعيـة والإنسانيـة**

**قســـم العـــلوم الإســــلامية**

**التــــلـــــفيــــــق في الفقـــــــه الإســــــــلامي**

**(دراسة تأصيلية و تطبيقية)**

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية**

**تخــصص: فقــه مقارن وأصــوله**

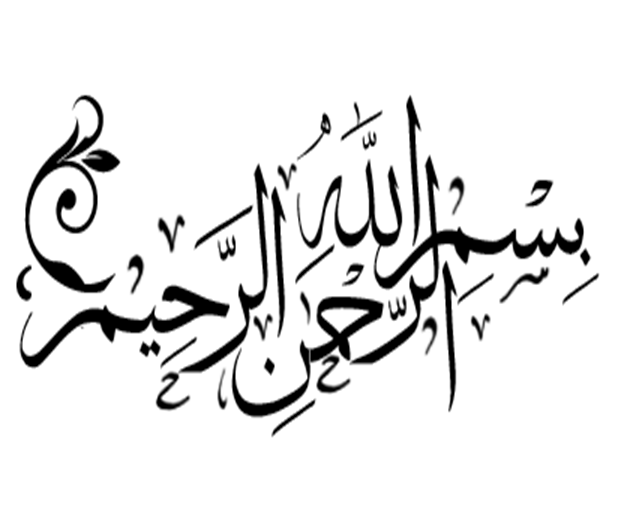
**إعداد الطـــــــالبة: إشراف الأستاذ :**

**حـــورية قـــــروي**

حـــــورية قــــروي زهير باباو اسماعيل

**أعــــضاء لجنــــة المنــاقشــة**

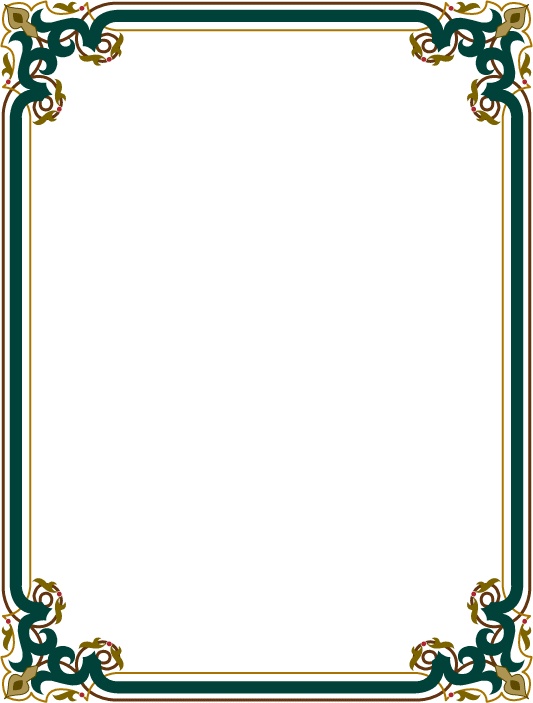
|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **الأستــــــــاذ** | **الصــــفة** |
| **01** | بن قـــــومار لخضر | رئيـــــسا |
| **02** | باباو اسماعيل زهير | مشــــرفا |
| **03** | حـــذبون محمد | مناقــــشا |



**قــــال رســولنا الكـــريم ﷺ :**

**﴿**  **مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي ، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ .**

رواه البخاري ومسلم.



الإهــــــــداء :

بكل الامتنان والاحترام بكل قدسية الكلمة وصفاتها أهدي تحياتي إلى :

والدي الكريمين بارك الله في عمرهما و ألبسهما تاج الصحة والعافية ،

لهما من الله جنة الرضوان و مرافقة النبي العدنان صلى الله عليه وسلم.

إلى كل إخوتي وأخواتي وعائلتي الكريمة .

إلى كل الطاقم التربوي و الاداري بمتوسطة الشهيد غزيل أحمد .

وإلى جميع طالبات وطلبة قسم العلوم الإسلامية .

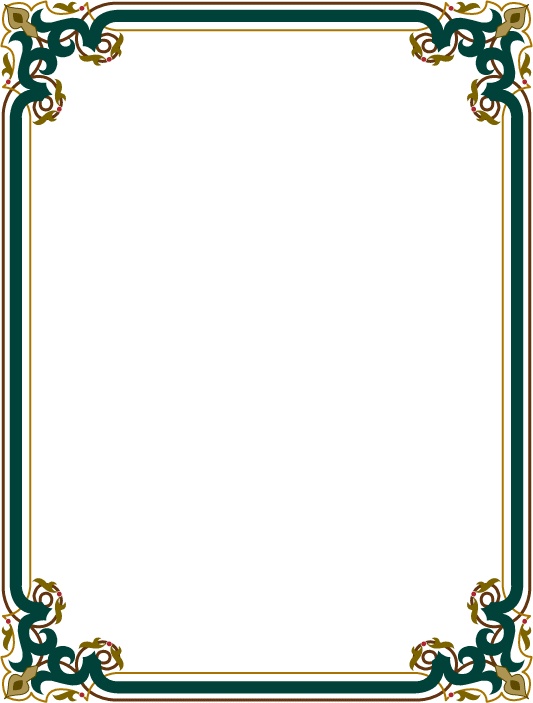
إلى من سلموني نبراس العلم أساتدتي الكرام.

وكل من يعرفني ويحبني ويدعو لي بالخير .

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا راجية من الله الأجر والثواب

والإستفادة من هذا العمل لكل من يأتي من بعدي .

حــــــــورية .



**شــكر وعـــرفان :**

أحمد الله سبحانه و تعالى و أشكره أن منّ علي بإنجاز هذه الرسالة ،

و هيأ لي من الأسباب ما ذلل بي الصعاب فله الحمد.

إنطلاقا من قول الله عز و جل: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[ إبراهيم07 ].

وقوله صلى الله عليه وسلم :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله " رواه الترمذي.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى من شد بيدي و أقال عثراتي ،

وصبر في توجيهي و إرشادي ،وساعدني في إنجاز مذكرتي فضيلة الدكتور: "زهير باباو اسماعيل"

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين بذلوا من نفيس وقتهم

و تكرموا بتصحيح المذكرة و تصويب أخطاءها ،

كما أتقدم بالشكر العميق لمنارات الهدى :

أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم الإسلامية بجامعة غرداية .

و لكل زملائي وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

سائلة المولى أن يجزي الجميع عني خيرا ، وأن يجزل لهم المثوبة .

آمين .......إنه سميع مجيب الدعوات.

**المـــقــــدمــــــة**

**مــــقـــــــدمـــــــــة :**

الحمد لله الذي هدانا للحمد استبقاء لنعمه وجعل لنا الشكر سياحا لطلب المزيد من فضله ، والحمد لله الذي شرع لعباده منهاجا قويما وفضل بعضهم على بعض في العلم والتقوى ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين وسيد الغر المحجلين ومن سار على دربه بإحسان وصلاح إلى يوم الدين أما بعد:

فقد جاء الدين الإسلامي مجاوبا للعقول، مساوقا للطبائع البشرية ، وهو دين تسامح ويسر، لا دين تنطع وعسر، فالشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة ، وأقوال علمائها بالفروع والأغصان ومذاهبهم كلها منسوجة منها دائرون مع أدلتها حيث دارت، ولا مراء أن هذه الشريعة المحمدية تشمل جميع المكلفين على اختلاف أحوالهم وحوائجهم في كل زمان ومكان، لذلك لا يمكن أن يحيط بها مجتهد وحده ، ولو لم يكن ثمة اختلاف بين المجتهدين لضاق الأمر على المسلمين، فاختلاف العلماء رحمة وتعتبر المذاهب الفقهية معينا صافيا تستقى منها حلولا لمختلف ما يطرح من قضايا العصر وما يستجد من حوادث ، فالوقائع لا تزال من بعد عصر النبوة في تجدد وازدياد وبكثرة اتساعها يستمر الفقه قوة ونموا ، فهو منظومة متكاملة تحتوي في طياتها كل ما يستجد على بني الإنسان من أحداث، وعلى الرغم من كون النصوص متناهية ، إلا أن الفقه الإسلامي يسير مع الأحداث اللامتناهية، وبظهور مسائل جديدة خصوصا مع المتغيرات العصرية التي تزيد من الاشتباك والتعقيد يتضاعف احتياجها إلى مختلف المسالك الاجتهادية لاستنباط أحكام شرعية تتوافق مع مقاصد الشرع ، ولذلك تعددت مسالك الفقهاء المعاصرين في تقديم الحلول ، ومن طرق معرفة أحكام النوازل المعاصرة " التلفيق بين المذاهب الفقهية "، إذ يعتبر من المناهج التي دعا إليها البعض واعتبروه الحل الأمثل للمشكلات الفقهية المعاصرة في حياة المسلمين، وهو الموضوع الذي يعنى بهذا البحث الموسوم ب :

( التلفيق في الفقه الإسلامي " دراسة تأصيلية و تطبيقية ").

**أولا : أسباب اختيار الموضوع**

بداية إن هذا الموضوع كان باقتراح الأستاذ المشرف ، وبعد اطلاعي الأولي على المادة العلمية اتضحت لي مميزاته ،ومن الأسباب التي دعتني لاختياره :

1. ارتباط مسألة التلفيق بعلم أصول الفقه الذي أميل للبحث فيه والرغبة في معرفة الاجتهادات وطرق الاستنباط للوصول إلى الحكم الشرعي.
2. يعتبر موضوع التلفيق جزئية مهمة في التشريع غفل عنها الكثير .
3. أهمية الموضوع خاصة مع تنامي ظاهرة التلفيق في الاجتهادات المعاصرة كما ستظهره الدراسة.

**ثانيا : أهمــــــــــــية الموضــــــــــوع**

تبرز أهمية الموضوع فيما يلي :

1. تعلق الموضوع بجميع أعمال المسلم في لب حياته وأصل من الأصول الذي يمس جوهر العبودية لله تعالى.
2. كثرة وجود الاجتهادات الملفقة في هذا العصر يستدعي بيان حكمها الشرعي في مسألة ما .
3. ظهور أشباه العلماء والمفتيين بتتبع الرخص والتلفيق يلتمسون التخفيف ويتبعون مواطن الرخص استهانة بأمر الدين يلزم التعريف بحكم التلفيق في الشريعة الإسلامية .

**ثالثا : إشكالية البحث**

يتناول البحث مسألة التلفيق وهي من مسائل أصول الفقه التي تندرج في باب الاجتهاد والتقليد ولها آثارها في الفقه الإسلامي، ونظرا لكثرة الملفقين ومتتبعي رخص المذاهب في القضية الواحدة تطرح الإشكالية التالية :

ما مدى أهمية التلفيق بين أقوال العلماء في تسيير الفقه الإسلامي وايجاد أحكام للمسائل الفقهية وحلول للنوازل المعاصرة ؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الآتية :

1. ما هي حقيقة التلفيق ؟
2. ماهي أقسام التلفيق وصوره ؟
3. ماحكم التلفيق بين أقوال العلماء في المسائل الفقهية ؟
4. ما أثر التلفيق في الفقه الإسلامي ؟

**رابعا : أهداف الدراسة**

ترجوا الباحثة تحقيق جملة من الأهداف من خلال هذا البحث منها :

1. تأصيل موضوع التلفيق بين المذاهب الفقهية .
2. بيان صور التلفيق وأنواعه ، وكذا ضوابطه ، بتوضيح أحكام ذلك لتحقيق النفع والفائدة .
3. الوقوف على حقيقة التلفيق وحكمه من خلال بيان آراء العلماء ومذاهبهم فيه .
4. توضيح أثر التلفيق في الفقه الإسلامي ، من خلال ذكر بعض النماذج التطبيقية للتلفيق في مختلف أبواب الفقه .

**خامسا : المنــــاهــــج المتــــبعة في الدراسة**

اعتمدت في البحث على المنهج والوصفي والمنهج الاستقرائي في تتبع المعلومات وعزوها إلى مصدرها وتتبع الأحكام الشرعية للمسائل وأدلتها .

أيضا اعتمدت المنهج التحليلي من خلال ذكر أقوال العلماء ودراسة النصوص وبيان وجه الاستدلال منها ثم الترجيح.

أما طريقة العمل فقد كانت على النحو الآتي:

1. عزو الآيات إلى سورها بأرقامها بخط المصحف الشريف ،واعتمدت في ذلك رواية ورش عن نافع.
2. اعتنيت بتخريج الأحاديث النبوية بعزوها إلى الصحيحين أو أحدهما ، أو غيرهما من كتب السنة .
3. قمت بشرح وبيان التعريفات والمصطلحات اللغوية باستخدام المعاجم اللغوية والاصطلاحية الواردة في البحث.
4. قمت بترجمة يسيرة لبعض الأعلام الذين تحدثوا عن التلفيق وألفوا فيه الكتب .
5. بالنسبة للمسائل الخلافية فقد حاولت دراستها على طريقة الفقه المقارن قدر المستطاع ، بحيث أذكر أقوال العلماء واشفع كل قول بأدلته ومناقشتها ، ثم الترجيح.
6. الاستفادة من تكنولوجيا العصر من خلال الاستعانة بمواقع الأنترنت ذات الصلة لخدمة أهداف البحث.

7. استعملت رموز في البحث كاختصارات أشرت من خلالها إلى معان كالآتي :

تح : تحقيق . ص : صفحة .

ت: تاريخ . ج: .جزء .

ط : الطبعة . د. م: دون مكان الطبعة.

د.ت: دون تاريخ الطبعة . د.ط: دون عدد الطبعة

8.ذيلت المذكرة بفهارس في آخرها لتسهيل البحث والاستفادة كالآتي :

* فهرس الآيات الكريمة .
* فهرس أطراف الأحاديث والآثار .
* فهرس الأعلام المترجم لهم .
* فهرس الأبيات الشعرية.
* فهرس المواد القانونية بنصوصها .
* قائمة المصادر والمراجع .
* إضافة إلى فهرس المحتويات .

= هذا منهجي في العمل، وقد حاولت الالتزام به قدر المستطاع =

**سادسا: خطة البحث**

ينقسم موضوع الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث في كل مبحث مطالب، وكل مطلب يحتوي على مجموعة من الفروع، ثم خاتمة.

* اشتملت المقدمة على عناصر المقدمة المتمثلة في أسباب اختيار الموضوع، وأهمية الدراسة والإشكالية الرئيسة وأسئلتها الفرعية، وكذا أهداف البحث، والمناهج المتبعة ، وخطة البحث، إضافة إلى الدراسات السابقة وصعوبات البحث .
* المبحث الأول في ماهية التلفيق ونشأته وأنواعه .وقد تناول المطلب الأول : تعريف التلفيق ، مجاله ونشأته في الفقه الإسلامي، وأما المطلب الثاني فكان عن الألفاظ ذات الصلة بمصطلح التلفيق ،وفي المطلب الثالث ذكرت أنواع التلفيق باعتبارات مختلفة وكذا صوره .
* بينما المبحث الثاني فكان في حكم التلفيق في المسائل الفقهية و بين المذاهب الفقهية. وقد تطرقت في المطلب الأول إلى حكم الالتزام بمذهب معين ، وفي المطلب الثاني إلى حكم التلفيق بين المذاهب الفقهية ، أما المطلب الثالث فاحتوى على حكم التلفيق في المسائل الفرعية .

هذا بالنسبة للجانب النظري التأصيلي لموضوع الدراسة .

* أما الجانب التطبيقي فقد كان في المبحث الثالث : ضوابط التلفيق وأثره في الفقه الإسلامي خصصت المطلب الأول في ضوابط العمل بالتلفيق، ليكون المطلب الثاني في عرض بعض النماذج التطبيقية للتلفيق في باب العبادات، أما المطلب الثالث لبعض النماذج التطبيقية للتلفيق في باب المعاملات المعاصرة. وأما المطلب الرابع: فكان في بعض النماذج التطبيقية للتلفيق في الأحوال الشخصية.
* وختم الموضوع بــــخاتــــمة : تضمنت أهم النتائج التي تم الوصول إليها مع ذكر بعض التوصيات .

**سابعا : الدراسات السابقـــــة**

سبقت هذه الدراسة جملة من الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع من جوانب متعددة ،

و بحسب حدود ما أمكنني الاطلاع عليه فقد وجدت الدراسات الآتية:

1/ التلفيق وتتبع الرخص وتطبيقاته في العبادات والأحوال الشخصية، للباحثة آية عبد السلام فنون ، رسالة ماجيستر، جامعة الخليل ، 1427ه/2006م .

قسمت الباحثة بحثها إلى أربعة فصول حيث تطرقت في الفصل الأول إلى التقليد ، وفي الفصل الثاني إلى التلفيق وهو نقطة الالتقاء مع بحثي فقد خصصته لتعريف التلفيق ومجالاته ، أنواعه وكذا حكم التلفيق ، أما الفصل الثالث فكان عن تتبع الرخص وهذا ما لم أتناوله في بحثي ، الفصل الرابع ذكرت تطبيقات للتلفيق وتتبع الرخص في العبادات والأحوال الشخصية ، وقد أضاف بحثي بعض النماذج التطبيقية للتلفيق في المعاملات المعاصرة.

2/ التلفيق في المسائل المعاصرة ،للباحثة آية عبد العزيز الشقاقي ، رسالة ماجيستر ،كلية الشريعة والقانون بغزة ، 1434ه/2013م.

تناولت الباحثة فصلا تمهيديا لحقيقة التلفيق ونشأته وحكمه بين المذاهب الفقهية ، بينما ركزت في الفصول الثلاثة عن تطبيقاته في المعاملات المالية وحكم التلفيق فيها ، فالباحثة هنا ركزت على الجانب التطبيقي للتلفيق ولم تخص للجانب النظري إلا فصلا تمهيديا ، وهذا ما سأستفيض به في بحثي ، حيث سأهتم بالجانب التأصيلي للتلفيق من كل جوانبه بتوسع ، وكذا سأتطرق إلى بعض النماذج التطبيقية للتلفيق في الفقه الإسلامي في مختلف أبوابه.

3/ التلفيق في الشريعة الإسلامية ، للدكتور نزار أبو منشار ، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد 13 ، صفر 1430ه/فبراير 2009م.

تناول في المبحث الأول بين الاجتهاد والتقليد والفتيا، أما المبحث الثاني فتطرق إلى التلفيق وتتبع الرخص فبين معنى التلفيق وعرض بعض صوره ومشروعيته ، وكذا التلفيق المباح والممنوع ، وقد أضاف بحثي ضوابط العمل بالتلفيق ، وكذلك بعض النماذج التطبيقية للتلفيق التي أهملها الباحث في بحثه .

**ثامنــــا : الصعوبات**

من الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث ما يلي :

1. قلة وندرة المراجع في الموضوع ، خاصة المصادر عند المتقدمين.
2. صعوبة تنزيل الكتب الإلكترونية إلا إذا كان بحوزتي بطاقة الائتمان حال ما دون الاستفادة من بعض المراجع المهمة في الموضوع .
3. وباء جائحة الكورونا كان عائقا في التنقل للبحث عن موضوع الدراسة ، وصعوبة جمع المادة العلمية وكذا عدم القدرة على الحصول على عدة مراجع ، مما اضطرني أحيانا إلى نقل المعلومة من بحوث سابقة في الموضوع .

" والحمد لله تعالى أولا وآخر على بلوغ مرحلة تمام البحث ".

**المبـــــحث الأول : مـــــــاهــــــــية التــــــلفــــــيق ونـــشأته وأنــــواعه**

**ويحتوي على ثلاثة مطالب:**

* **المطلب الأول : تعريف التلفيق و مجاله ونشأته في الفقه الإسلامي**
* **المطلب الثاني : الألـــفاظ ذات الصلة بالتـــــلفيق**
* **المطلب الثالث : أنـــواع التلــــفيـــق وصـــــوره**

**المبـــــــحث الأول : مــــــاهــــــــية التــــــلفـــــــيق ونشــأته وأنــــواعه**

إنطلاقا من قاعدة " الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، سأخصص هذا المبحث للتطرق إلى ماهية التلفيق ونشأته وأنواعه من خلال تعريفه ومجاله ونشأته في الفقه الإسلامي وكذا علاقته بمختلف المصطلحات ذات الصلة به، ثم أقفيّ ذلك ببيان أنواع التلفيق وصوره ليكتمل بهذا تصور حقيقة التلفيق.

**المطلب الأول : تعريف التلفيق و مجــــــــالـــــه و نشأته في الفقه الإسلامي**

* **الفرع الأول : تعريف التلفيق في اللغة**

**التلفيق لغة :** " من لفق، بمعنى الضم و قيل لَفَّقَتْ بين ثوبين و لَفَّقَتْ أحدهما بالآخر ، و هو أن تضم شقة إلى أخرى فتخيطهما ،و لفَّق الشقتين يلفقهما لفقًا " .

و لفقت بين ثوبين ، إذا لاءمت بينهما بالخياط كشقي الملاءة ، واللفق بكسر اللام : أحد لفقي الملاءة و هما لفقان ما داما متضامّين و التلفيق في الثياب مبالغة في اللفق ،و منه أخذ التلفيق في المسائل .

أما التلفيق في المجاز فله عدة استعمالات منها :

1/ التلاؤم، نقول : تلافق القوم ، أي تلاءمت أمورهم و أحوالهم .

2/ عدم الفرقة ، نقول : هذا لفق فلان و هما لفقان ، أي لا يفترقان .

3/الكذب و الخداع ،نقول : أحاديث ملفقة ، أي أكاذيب مزخرفة .[[1]](#footnote-1)

* **الفرع الثاني : تعريف التلفيق في الاصطلاح :**

قبل التطرق لتعريف التلفيق يستحسن ذكر إطلاقات كلمة التلفيق عند العلماء و استعمالاته حتى يتضح الإطلاق المقصود في بحثي .

**أولا :** إطلاقه بمعنى التوفيق و الجمع بين الأحاديث المتنافية ظاهرًا ، فيجمع المحدث نص حديث كامل من متون أحاديث وردت بأسانيد متعددة و هذا التلفيق عند علماء الحديث.[[2]](#footnote-2)

**ثانيا :** إطلاقه بمعناه اللغوي الضم و ذكر في عدة مواطن منها :

* **التلفيق في الحيض** : وهو ضم الدم بعضه لبعض ،وجعله حيضة واحدة إذا تخلله طهر و لم يجاوز مدة الطهر خمسة عشر يومًا .[[3]](#footnote-3)
* **التلفيق بين الشهادتين لإثبات الردة** :وذلك كما لو شهد أحدهما على المرتد أنه قال : لم يكلم الله موسى تكليما ، وشهد آخر عليه أنه قال : ما اتخذ الله إبراهيم خليلا .فالأصل أن هده الشهادة لا تقبل لأن من شروط قبول الشهادة اتحاد المشهود به ، ولكن يلفق هنا القاضي من القولين المختلفين اللفظ المتفقين المعنى فيأخذ المعنى المتحد من الشهادتين لإثبات الردة وهو : أن شهادة كل واحد منهما آلت إلى أن المشهود عليه مكذب للقرآن .[[4]](#footnote-4)

هذا معنى التلفيق عند علماء الفقه .

**ثالثا :** إطلاقه بمعنى :" الإتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد " ، وهذا الإطلاق عند علماء الأصول ، و هو المقصود في هذه الدراسة .

لم يتعرض لتعريف التلفيق الاصطلاحي إلا القليل من العلماء ، وأغلبهم قصروه على مدلوله اللغوي بمعنى الجمع والضم وهو ما قصده الفقهاء .

وفي غياب التعريف الاصطلاحي للتلفيق لدى المتقدمين سوى بعض تعاريف المتأخرين والمعاصرين ،يتبادر إلى الدهن أن التلفيق يعتبر من تتبع الرخص أو الانتقال من مذهب إلى آخر ، لكن بعد التتبع والتأمل يظهر الفرق والعلاقة بينهما سأوضحها لاحقا ، ومن تعريف التلفيق بالإطلاق الأصولي ما يلي :

1/عرفه محمد سعيد الباني : "الإتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد "[[5]](#footnote-5)،ثم شرحه بقوله :و ذلك بأن يلفق في قضية واحدة بين قولين أو أكثر يتولد منها حقيقة مركبة لا يقول بها أحد .

وهذا التعريف متداول بين العلماء،غير أنه منتقد من قبل بعضهم إذ أنه تعريف غير جامع غير مانع فهو بيان لنتيجة التلفيق و مؤداه و ليس شارحًا لما يتعاطاه الفقيه حتى يصل لهذه النتيجة، فليس جامعًا لأنواع التلفيق و صوره ولا يعد مانعًا من دخول غيره مثل البدعة و تتبع الرخص إذ يصدق عليهما أنهما إتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد و هما ليسا من التلفيق [[6]](#footnote-6) .

2/ تعريف الميمان: "الأخذ في الأحكام الفقهية بقول أكثر من مذهب في أبواب متفرقة أو باب واحد في أجزاء الحكم الواحد ". [[7]](#footnote-7)

- و يؤخذ على هذا التعريف أنه غير مانع ،فقد أدخل في التلفيق ما ليس منه في قوله :(في أبواب متفرقة) لأن الأخذ بمذهب في باب و بمذهب في باب آخر لا يُعد تلفيقًا بل الإنتقال من مذهب إلى آخر، مثل: أن يأخذ بمذهب الحنفية في باب العبادة و بمذهب الحنابلة في باب المعاملة إذ لا تركيب فيه من جملة المذاهب[[8]](#footnote-8)،أما قوله في باب واحد في أجزاء الحكم الواحد فهذا هو التلفيق .

3/ جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية : " التلفيق هو أخذ صحة الفعل من مذهبين معًا بعد الحكم ببطلانه على كل واحد منهما بمفرده "[[9]](#footnote-9) .

- ويؤخذ عليه أنّ هذا التعريف غير جامع فقد تناول صورة من صور التلفيق و هو التلفيق في التقليد ، ولم يتناول التلفيق في الاجتهاد و التشريع كذلك لا يدخل فيه التلفيق في الأبواب المتفرقة .[[10]](#footnote-10)

4/ عرفه الغازي العتيبي :"التلفيق هو التقليد المركب من مذهبين فأكثر في عبادة أو معاملة واحدة ". [[11]](#footnote-11)

ويؤخذ عليه أنه ذكر التلفيق في التقليد فقط من غير ذكر أنواعه وصوره الأخرى ، كما أنه حصر التلفيق في العبادات والمعاملات في حين أن أثره يكون في مختلف أبواب الفقه ، فهو تعريف غير جامع .

5/ تعريف مجمع الفقه الإسلامي :" أن يأتي المقلد في مسألة واحدة ذات فرعين مترابطين فأكثر بكيفية لا يقول بها مجتهد ممن قلدهم في تلك المسألة ".[[12]](#footnote-12)

6/ بعد النظر في التعريفات السابقة سأختار تعريف عبد الله السعيدي باعتباره تعريفاً جامعًا مانعًا، يوافق معنى التلفيق اللغوي ، ولم يعترض عنه مثل باقي التعريفات التي لم تسلم من الإعتراض والمناقشة كما أنه قد بين محترزاته فقد عرف التلفيق :

7/ "الجمع بين أقوال المذاهب الفقهية المختلفة في أجزاء الحكم الواحد " .[[13]](#footnote-13)

\*وقد شرح هذا التعريف وبين محترزاته كالتالي :

"الجمع بين المذاهب الفقهية المختلفة " يفيد معنى الجمع و الضم و هو معنى التلفيق في اللغة ،كما يفيد التركيب و هو لازم التلفيق ثم إن تقييد المذاهب بكونها فقهية دال على موضوع التلفيق ومخرج لما عداه من المذاهب .

قوله :( في أجزاء الحكم الواحد ) خرج منه ما يمكن أن يشمله التلفيق لغة كالانتقال من مذهب إلى آخر في بعض المسائل ، وكمسألة تتبع الرخص و قصر به التلفيق على بعض أفراده ، وهي أجزاء الحكم الواحد وهي المقصود بالاصطلاح ، و هو يشمل الصورة الأولى في التلفيق وهي ما كان موضوعه قضية واحدة كالطهارة كما يشمل الصورة الثانية و هي ما كان موضوعه قضيتين كالطهارة و الصلاة .

و على العموم فإن تعاريف العلماء في مصطلح التلفيق متقاربة بحثوا في مدلوله كل يدل و كل يستدل على ما ذهب إليه بما تيسر من الفهم و الإدراك .

* في الأخير بناءًا على تعاريف العلماء التي ذكرتها آنفًا نستخلص تعريفًا للتلفيق :

" التلفيق هو ضم أو جمع قول مذهبين فأكثر في مسألة واحدة من باب واحد و في أجزاء الحكم الواحد يتولد منه حقيقة مركبة لا يقول بها مجتهد" .

\*أما مناسبة المعنى الاصطلاحي للتلفيق بالمعنى اللغوي تتمثل في أنّ:[[14]](#footnote-14)

التلفيق في ضم آراء الفقهاء والجمع بينها في حقيقة واحدة كجمع أحد شقي الثوب إلى آخر، وعلى وزان ما تقدم في المعنى اللغوي فقول أحد المجتهدين يُسمى (لفقًا) .

و القولان المضمومان إلى بعض يسميان (لِفاقًا) أو (تِلفاقًا) .

وعمل المجتهد : وهو الضم بين القولين يُسمى (لَفْقًا) أو (تَلْفِيقًا) .

* **الفرع الثالث: مجــــــــــــــــــــــال التلفــــــيق**

إنّ مجال التلفيق هو المسائل الاجتهادية الظنية على أنْ لا يؤدي ذلك إلى إباحة المحرمات .

لذلك فمجال التلفيق هو مجال التقليد في الفروع الظنية المختلف فيها ، أما في العقيدة والإيمان أي كل ما علم من الدين بالضرورة ، كالعلم بوجوب الصلاة والصيام وتحريم القتل والزنى .. لا يصح فيها التلفيق وكذلك الأمور القطعية التي علمت بطريق النظر والمجمع عليها لأنه لا يجوز فيها التقليد فمن باب أولى لايجوز فيها التلفيق لأنها ليست محلا للاجتهاد حتى تكون محلا للخلاف الذي يبنى عليه التقليد والتلفيق.

و بالجملة : فقضية التلفيق مثل قضية التقليد مجالهما واحد فهما لا يكونان فيما اختلف فيه العلماء من الفروع الشرعية وهي ثلاثة أنواع :[[15]](#footnote-15)

**الأول :** ما بُني في الشريعة على اليسر والتسامح مع اختلافه باختلاف أحوال المكلفين .

**الثاني :** ما بُني على الورع و الاحتياط .

**الثالث :** ما يكون مناطه مصلحة العباد و سعادتهم .

إذا فالمسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد هي المسائل الفرعية الظنية و التي تعتبر الميدان الخصب للتلفيق سواء التلفيق في التقليد ، أو التلفيق في الاجتهاد ، أو التلفيق في التشريع .

* **الفرع الرابع : نشأة التلفيق في الفقه الإسلامي**

إن التلفيق لم يظهر إلا بعد العصر الإسلامي الأول ،حيث لم يعمل به أحد من الصحابة في عهد النبي و ما كان له أن يقول به، إذ أن مصدر الفقه و التشريع في عهد الرسول كان مقتصرًا على كتاب الله و سنة نبيه الكريم عليه السلام ،ولا يتصور أن يوجد التلفيق بالمعنى الاصطلاحي في تلك الحقبة لوجود رسول الله صلى الله عليه وسلم ،و لكونه المرجعية العليا في بيان الدين و أحكامه .

وكان من أثر انتشار التقليد بين المسلمين في أوائل القرن الرابع للهجري إلى الوقت الحاضر ،أنّ أكثر العلماء اشترطوا لجواز تقليد مذهب الآخرين أو الانتقال من مذهب إلى آخر ألا يؤدي إلى التلفيق بين المذاهب فحكموا ببطلان العبادة المركبة ، أما قبل ذلك فالتلفيق لم يكن معروفًا .[[16]](#footnote-16)

وتجدر الإشارة أن البحث في تاريخ موضوع بعينه ( كالتلفيق ) له جانبان :[[17]](#footnote-17)

1/ جانب العمل به دون بروزه باعتباره مصطلحًا من المصطلحات المستجدة في إطار البحث في تحقيق المناط .

2/ جانب بروزه مرتبطًا باسمه الذي اتفق عليه و بحثه بهذا الاعتبار .

* **فأما بالمعنى الأول :** لا شك أنه كان معمولا بشيء من صور التلفيق عند سلف الأمة ، لكنه غير مرتبط بمصطلح محدد . فالناس بعد انتهاء النبوة فيهم المجتهد و من دونه و فيهم العامي، ولكن لم يرد أنّ أحداً من السلف ألزم عاميا في أن يسأل شخص بعينه دون آخر، فقد كانوا يسألون من توفرت فيه الكفاية والعلم ...إلخ ، بل لم يلزموا العامة بسؤال الفاضل دون المفضول ،وإنما كان يسأل السائل هذا مرة و ذاك أخرى و بين الاجتهادين فرق ،وبين المجتهدين اختلاف في القضية الواحدة أحيانًا ،وهذا الإطلاق نوع من التلفيق .

وعلى هذا الأساس فتاريخ التلفيق بهذا الاعتبار غير محدد بزمن معين حيث أنه يمارس على هيئة طبيعية معتادة ثم تتحول مع تقادم الأيام إلى موضوع ذا حدود و مصطلحات لم تلهج بها ألسنة المتقدمين بألفاظها و مسمياتها .

* **وأما بالمعنى الثاني** : فالواقع لا يوجد دليل ظاهر على بدء استعماله وفق المراد الذي استعمله المتأخرين باعتباره مصطلحًا ذا منحى تأصيلي تقعيدي، و المتتبع لكتب المتقدمين بحثا عن شيء ظاهر حول هذا المصطلح باسمه (التَّلْفِيق) لن يجد فيه ما يسعفه، فهي خالية غير حاوية له، وفي هذا يقول العلامة جمال الدين القاسمي[[18]](#footnote-18):" لم يسمع لفظ التلفيق في كتب الأئمة ،و لا في موطآتهم ،ولا في أمهاتهم ،و لا في كتب أصحابهم ولا أصحاب أصحابهم ،ولا يبعد أن يكون حدوث البحث في التلفيق في القرن الخامس أيام اشتد التعصب و التخريب و دخلت السياسة في التمذهب " .[[19]](#footnote-19)

أما البعض فيرى أن بداية ظهوره كمصطلح تأصيلي كان في القرن السابع الهجري منهم : الأستاذ أحمد السنهوري، محمد سلام مذكور ، وهبة الزحيلي ،و المؤكد أنه منذ المائة الثامنة برز الكلام في هذا المصطلح بصورة أجلى، و أصبح اسم (التلفيق) مما يتداول على ألسنة بعض العلماء كما هو ظاهر عند الشاطبي في الموافقات، والزركشي في البحر المحيط ، وابن حجر الهيثمي الشافعي ،و ابن نجيم من الحنفية ...إلخ .[[20]](#footnote-20)

(فمصطلح التلفيق من المصطلحات التي ظهرت متأخرة في علم أصول الفقه . حيث ظهر في مرحلة "الاكتمال" التي سجل فيها التقدم ،حيث تهيأ له أعلام الفكر الإسلامي المتخصصون فيه ، و شاركت معظم المذاهب في التأليف في علم الأصول و ظهرت العديد من المصنفات الأصولية المهمة في هذه المرحلة ).[[21]](#footnote-21)

وبهذا نقول أن التلفيق كان موجوداً بداهة وبشكل فعلي معمولًا بشيء من صوره عند السلف والخلف، فقد كان الشخص يسأل من يريد ويأخذ من قول الصحابي ومن مفتي إلى آخر دون أن ينكر عليه أحد ومع بداية القرن الخامس الهجري بدأت بوادر ظهوره كمصطلح وانتشر تداوله بين العلماء و بدأ التأليف فيه.

**المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلــــــة**

في هذا المطلب سأبين الألفاظ ذات الصلة بمصطلح التلفيق وسأذكر معاني هاته الألفاظ بتعريفها لغة واصطلاحا ،منتهية إلى العلاقة بينها وبين التلفيق ،وكذا الفروق بين هاته المصطلحات حتى لا يقع الخلط بين المتشابهات كما قال ابن القيم " فأعظم الناس فرفات بين المشابهات أعظم الناس بصيرة".

* **الفرع الأول: عــــلاقة التلـــفيق بالتقــــليد**

**تعريف التقليد في اللغة:**

قلد: القاف واللام أصلان صحيحان يدل أحدهما على تعليق شيء وليه به مثل تقليد البدنة وذلك أن يعلق في عنقها شيء ليعلم أنها هدي. والآخر على حظ ونصيب .

وأصل القلد: الفتل يقال قلدت الحبل أقلده قلدا، إذا فتلته وحبل قليد ومقلود.[[22]](#footnote-22)

ويستعمل التقليد أيضا استعارة في تفويض الأمر إلى شخص كأن الأمر جعل في عنقه كالقلادة وقلد فلان فلانا عملا تقليدا، قلده الأمر: ألزمه إياه.[[23]](#footnote-23)

**اصطلاحا:** ذكر الأصوليون للتقليد عدة تعاريف منها:

" التقليد هو أخذ قول الغير من غير معرفة دليلة." [[24]](#footnote-24)

أو هو : " عبارة عن العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة" .[[25]](#footnote-25)

فالتلفيق يذكره العلماء حيث يذكرون التقليد، ذلك أن التلفيق أخذ من المذاهب المختلفة وحيث لم يعرف التلفيق إلا بعد انقراض من اتصف بوصف المجتهد المطلق من الفقهاء، وحيث كان قائما على الآخر من أقوال مذاهب الأئمة المختلفة لزم ذلك أن يكون التلفيق نوع من التقليد وحينئذ يذكر التلفيق عند الكلام على التقليد باعتباره فرعا من فروعه، وبكل حال فالتقليد أعم والتلفيق أخص فالعلاقة بينهما عموم وخصوص.[[26]](#footnote-26)

والفرق بينهما : أن التلفيق يجمع بين مذهبين فأكثر بينما التقليد هو الأخذ من مذهب واحد، والتلفيق فرع من التقليد مركب أكثر من مذهب.

ولهذا نقول كل تلفيق تقليد وليس كل تقليد تلفيق.

* **الفرع الثاني: علاقة التلفيق بالانتقال من مذهب لآخر**

**الانتقال في اللّغة** : التّحوّل من موضعٍ إلى آخر . ويستعمل مجازاً في التّحوّل المعنويّ ، فيقال : انتقلت المرأة من عدّة الطّلاق إلى عدّة الوفاة . ويطلق عند الفقهاء على هذين المعنيين.[[27]](#footnote-27)

* العلاقة بين الانتقال من مذهب إلى آخر والتلفيق علاقة عموم وخصوص، فالانتقال من مذهب إلى مذهب أعم من جهة أنه قد يكون تلفيقا، وقد لا يكون تلفيقا، لذلك الانتقال من مذهب إلى مذهب أعم من التلفيق.

وليس كل انتقال من مذهب إلى مذهب يعد تلفيقا ما لم يتركب منه صورة لا يقول بها مذهب، فيكون التلفيق حينئذ أخص.[[28]](#footnote-28)

ويتفق الانتقال من مذهب إلى آخر مع التلفيق في أنهما جمع بين أكثر من مذهب وانتقاء لرخص المذاهب إلا أنهما يختلفان أن الانتقال يكون في عموم الأحكام وفي مسائل مختلفة ، أما التلفيق فيكون انتقاء لرخص ضمن مسألة واحدة في جزئيات الحكم، فيكون جمعا بين مجوز ومانع في آن واحد وفي مسألة واحدة .

* **الفرع الثالث: عــــلاقة التـــــلفيق بالتيــــسير**

**التيسير لغة:** من يسر ييسر تيسيرا.

يسّر الأمر إذا سهله ولم يعسره ولم يشق على غيره أو على نفسه.

اليسر: بمعنى اللين والانقياد ، والتيسير: التهيئة والتسهيل.

فالتسهيل سواء على نفسه أم على غيره مأخوذ من اليسر وضده العسر والمشقة.[[29]](#footnote-29)

والياء والسين والراء: أصلان يدل أحدهما على انفتاح الشيء وعلى اليسار لليد ، كما يدل على الخير قوله تعالى: ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: 09] ،ويدل على الشر قوله تعالى: ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴾[الليل:11].

وحديث أَنَسٍ رضي الله عنه- عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم - قَالَ:« يَسِّرُوا وَلاَ تعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا » .[[30]](#footnote-30)

**اصطلاحا:** معنى التيسير في الاصطلاح الفقهي موافق لمعناه اللغوي.[[31]](#footnote-31)

لا شك أن التيسير من مقاصد الشريعة ،وتتأكد الحاجة كلما عرض للناس ضيق وحرج، بحيث يكون التيسير حاجة للناس.والهدف من التلفيق إذا كان من أهله هو التيسير ورفع الحرج عن المكلف .

وقد يكون التلفيق نوعا من التيسير الذي تندفع به حاجة الناس وضرورته، وبهذا تظهر العلاقة بين التلفيق والتيسير. غير أنّ ذلك يلزم له أخذ الأمور بشروطها وضوابطها، فلا تدعى الضرورة أو الحاجة في غير موطنها ولا يركب التركيب في غير مركبه.[[32]](#footnote-32)

* **الفرع الرابع: علاقة التلفيق بتتبع الرخص**

**الرخصة لغة:** من رخص التسهيل في الأمر والتيسير.

ورخص له في الأمر: أذن له فيه بعد النهي عنه ،وسهل له ويسره ، وتأتي مادة رخص في اللغة لتفيد اللين والنعومة وضد الغلاء وخلاف التشديد.[[33]](#footnote-33)

وهي خلاف العزيمة،[[34]](#footnote-34) وفي الحديث عَن ابْن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما ، أَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم َ قَالَ : « إِن الله يحب أَن تُؤْتَى رخصه ، كَمَا يحب أَن تُؤْتَى عَزَائِمه » [[35]](#footnote-35).

والنوبة في الشرب يقال: أخذ رخصته من الماء: حظه ونصيبه.

**الرخصة اصطلاحا:** هي" الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر".[[36]](#footnote-36)

أما تتبع الرخص: يعني" أن يأخذ الشخص من كل مذهب ما هو أهون عليه وأيسر مما يطرأ من مسائل".[[37]](#footnote-37)

* يلتقي تتبع الرخص مع التلفيق في بعض الوجوه حتى إن من الباحثين من جعلهما شيئا واحد، وذكر الشاطبي أن من مفاسد تتبع الرخص أنها قد تفضي إلى التلفيق بين المذاهب على وجه يخرق إجماعهم.[[38]](#footnote-38)

ويمكن التمييز بينهما بانفراد التلفيق بين المذاهب عن تتبع الرخص إذا لم يقصد اتباع الهوى والتسهيل المخالف للأدلة المعتبرة.

وقد ينفرد تتبع الرخص عن التلفيق إذا لم يكن فيه تركيب قولين فأكثر في مسألة واحدة ،كما أنهما قد يجتمعان إذا كان فيهما تركيب بين قولين فأكثر في مسألة واحدة بقصد اتباع الهوى والتسهيل المخالف للأدلة المعتبرة.[[39]](#footnote-39)

إذا ففي التلفيق يكون العمل بقولين فأكثر في نازلة واحدة.

أما تتبع الرخص فيكون العمل بقولين معا وأكثر لكن في حادثتين مختلفتين ، و التلفيق يأتي بقول لم يقل به مجتهد ،بينما تتبع الرخص لا يحدث قولا جديدا بل هو تخيير الأيسر وأخذ الأخف من الأقوال.

والعلاقة بين تتبع الرخص والتلفيق :هي علاقة عموم وخصوص ، تتبع الرخص أعم من التلفيق ، فليس كل تلفيق يقصد به تتبع الرخص. ومن أوسع صور التلفيق في الفقه الإسلامي تتبع الرخص بين المذاهب المختلفة .

كما تتمثل العلاقة بينهما : أنّ من يرى جواز تتبع الرخص يرى جواز التلفيق في التقليد فيعمل في فرع ما بقول عالم، وفي فرع آخر بقول عالم آخر إلا أنه يقيد بعدم افضائه العمل بحكم يجمع على بطلانه، وغاية شرطه استثناء نوع التلفيق الذي يتعلق بواقعة واحدة، أما بقية صور التلفيق جائزة بجواز الشرط المذكور.

أما من لا يرى جواز تتبع الرخص فقوله يضيق دائرة جواز التلفيق في التقليد عنده، حتى وإن لم يلزم المنع جميع أنواع التلفيق، لأنه ليس بالضرورة أن يكون الغرض من التلفيق تتبع الرخص ، فقد يكون كذلك وقد يكون العكس من ذلك.[[40]](#footnote-40)

* **الفرع الخامس: علاقة التلفيق بمراعاة الخلاف**

**المراعاة لغة:** المــــناظرة والمـــراقبة.

**الخلاف لغة:** هو مصدر خالف، كما أن مصدر الاختلاف اختلف، والخلاف هو: المضادة وقد خالفه مخالفة وخلافا، وتخالف الأمران واختلفا لم يتفقا، وكل ما لم يتساووا فقد تخالفوا واختلفوا، قال الله تعالى:

﴿ **مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ**﴾ [الأنعام 141]، أي حال كونه مختلفا أكله في الطعم والجودة والرداءة، إذا فالخلاف ضد الاتفاق وهو أعم من الضد.[[41]](#footnote-41)

**الخلاف اصطلاحا:**

الخلاف في الاصطلاح هو: " أن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر وهو ضد الاتفاق.[[42]](#footnote-42)

**مراعاة الخلاف اصطلاحا :** هو إعمال دليل في لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر.[[43]](#footnote-43)

مما يشبه التلفيق هذا الأصل المشهور عند المالكية، وهو مراعاة الحالات حتى أن بعض الباحثين فسر التلفيق به.

**ووجه الشبه بين التلفيق ومراعاة الخلاف**: أن كلا منهما فيه اعتبار لمذهبين فأكثر، كما أنهما يلتقيان في بعض الصور، ولهذا اشترط القائلون بمراعاة الخلاف فيه أن لا يؤدي إلى التلفيق المخالف للإجماع كمن تزوج بغير ولي تقليدا للإمام أبي حنيفة، ولا شهود تقليدا للإمام مالك، هذا بالنسبة لأوجه الاتفاق.

**أما أوجه الاختلاف فتتمثل فيما يلي**:

1. أن مجال التلفيق الآراء الاجتهادية للفقهاء، أما مجال مراعاة الخلاف فهو الدليل من جهة مدلوله ولازم مدلوله.
2. أن مراعاة الخلاف عبارة عن ترجيح دليل من وجه دون وجه ولهذا عدّه بعض العلماء من أنواع الاستحسان، ووجهه: أن المجتهد راعى على الدليل المخالف في بعض الأحوال، لأنه ترجح عنده، ولم يترجح عنده في بعضها فلم يراعيه. بخلاف التلفيق فإنه لا يكون نتيجة ترجيح دليل آخر.
3. أن مراعاة الخلاف تكون من المجتهد، لأنه هو الذي يعمل الأدلة وينظر فيها، بخلاف التلفيق فهو يكون من المقلد، لأنه لا قدرة له على معرفة دلالة الدليل وما يلزم منها.[[44]](#footnote-44)

**المطلب الثالث: أنــــــواع التلـــــفيق وصــــــوره**

لم يخصص الأصوليون مباحث يذكرون فيها أنواع التلفيق بل يذكرون التلفيق ضمن مباحث الإجتهاد والتقليد ، إلا أن بعض المعاصرين قسموه إلى عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة ومن أظهر هاته التقسيمات ما يلي:

* **الفرع الأول: أنواع التلفيق بالنظر إلى قصده**: ينقسم إلى:[[45]](#footnote-45)

1. تلفيق مقصود: كأن يصار إليه بقصد دفع الحاجة أو الضرورة، أو بقصد تتبع الرخص.
2. تلفيق غير مقصود: وهو ما يقع فيه العامة دون قصد، وهو يعرض لهم من استفتائهم جملة من المفتيين من مذاهب مختلفة.

* **الفرع الثاني: أنواع التلفيق بالنظر إلى مصدره** ينقسم إلى: [[46]](#footnote-46)

**أولا : التلفيق في التقليد**

يعني يكون مصدره التقليد، وهذا هو النوع المقصود بالدراسة والمقصود به التلفيق الصادر من العامة؟ وقد عرفته آنفا: "جمع بين المذاهب الفقهية المختلفة في أجزاء الحكم الواحد"، وأساس هذا النوع هي مسألة التزام المقلد مذهبا معينا.

ويقع التلفيق في التقليد على ضربين:[[47]](#footnote-47)

**الضرب الأول:** تخير الأحكام الكلية للعمل والمعرفة والاطمئنان إلى أرجحيتها من غير النظر إلى جزئيات تلك الأحكام وما يمكن أن يترتب على العمل بها في النوازل المختلفة، ومن أجاز هذا النوع لم يقيده بقيد أو شرط.

**الضرب الثاني:** تخير الأحكام للعمل بها في نازلة معينة.

وهذا النوع منعه العلماء فقالوا حتى يتحقق التلفيق :

1. يجب أن يجتمع في النازلة الواحدة العمل بالقولين معا في حادثة واحدة: كما لو توضأ شخص ما متبعا في وضوئه ونواقضه آراء مذهبين ويصلي بذلك.
2. أن يعمل في النازلة بأحد القولين مع بقاء أثر القول الثاني: كأن يتزوج رجل امرأة دون ولي على المذهب الحنفي ثم طلقها بلفظ بائن عند الحنفية لكنه قلد الشافعي في اعتبار الطلاق بهذه الألفاظ من قبيل الطلاق الرجعي وراجعها.

أما إذا لم يعمل بالقولين معا، بل عمل بكل قول على التعاقب دون أن يكون للأول أثر ،فإنه لا يكون من قبيل التلفيق وإنما يكون رجوعا عمل به.[[48]](#footnote-48)و كذلك إذا عمل بالقولين معا لكن في حادثتين فإنه لا يكون تلفيقا لتعدد النازلة.

**مثــــــــــــــــــالــــــــه:**

رجل طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد فأفتاه مفتي بأنها بانت منه بينونة كبرى فأمضى ذلك وفارقها، ثم طلق أخرى ثلاثا بلفظ واحد فأفتاه آخر بأنه طلاق رجعي فراجعها وأمسكها ، يكون له امرأتان قد قال لهما قولا واحداً ومع هذا تحل له إحداهما وتحرم عليه الأخرى، ولكن هذا ليس من التلفيق الممنوع لتعدد الحادثة. [[49]](#footnote-49) بل يعتبر هذا من تتبع الرخص .

وقد قال الشيخ السنهوري رحمه الله:[[50]](#footnote-50)

" ولابد لتحقق التلفيق من بقاء الخلاف قائما في محل كل من الحكمين المختلف فيهما حين العمل في الحادثة، أما إذا ارتفع الخلاف في الحادثة في أول المحلين فلا يكون هناك تلفيق، والذي يرفع الخلاف هو حكم الحاكم المستوفي شرطه إذا كان في مسألة اجتهاداته، فإنه يكون واجب النفاد وليس لآخر نقضه".

**ثانيا: التلفيق في الاجتهاد :** ومعناه أن يجتهد المجتهد في بعض المسائل التي تكلم فيها أكثر من مجتهد قبله، وكان لهم فيها أكثر من قول، فيؤديه اجتهاده إلى الأخذ ببعض ما أخذ بعض المجتهدين السابقين وإلى الأخذ ببعض ما أخذ به البعض الآخر منهم، ويكون مجموع ذلك هو مذهبه في الموضوع، وتكون نتيجة اجتهاده أن يقول بكيفية جديدة للمسألة.[[51]](#footnote-51)

وهذا التلفيق صادر ممن له نظر وإجتهاد ، وحكم تلفيق المجتهد جائز إذا لم يخالف نصا أو إجماعا قطعيا.

و تتمثل صور التلفيق في الاجتهاد صور في الآتي :

1. إذا اختلف مجتهدو العصر على أقوال في مسألة معينة، وبعد انقراض عصرهم أحدث مجتهد آخر قولا آخر وهذا هو موضع الاختلاف.
2. إذا اختلف مجتهدو العصر على أقوال في مسألتين ،وبعد انقراض عصرهم جاء مجتهد آخر ليأخذ في مسألة بقول طائفة وفي ثانية بقول طائفة أخرى.[[52]](#footnote-52)وهذا النوع من التلفيق تناولته كتب الأصول وفي جملة من المسائل وأساس هذا النوع مسألة إحداث قول ثالث.

**ثالثا: التلفيق في التشريع**

هو تخير ولي الأمر من أحكام الفقه المختلفة واجتهادات العلماء من شتى المذاهب المعتمدة مجموعة من الأحكام ويسوغها في شكل قوانين يقضي بها القضاة ورجال القانون في حل مواجهة الظروف الطارئة والقضايا المعاصرة، بحيث يأخذ أحكام القانون من عدة مذاهب على وجه يترتب عليه التلفيق بين أقوال المجتهدين في مسألة واحدة .[[53]](#footnote-53) وهذا التلفيق صادر من ولي الأمر أومن يقوم مقامه ونجده في سن قوانين الأسرة والجنايات ...إلخ .

* **الفرع الثالث: أنواع التلفيق بالنظر إلى وقته** ينقسم إلى:[[54]](#footnote-54)

تلفيق قبل الفعل: وذلك بغرض الإقدام على الفعل ، وهذا القسم هو معترك هذا البحث ،إذ هو غالب ما عليه التلفيق.

تلفيق بعد الفعل: وذلك بغرض إيجاد مخرج لاستدراك خلل غير مقصود وتصحيح الفعل بعد وقوعه ومن أمثلته: ما جاء في رد المختار: " .... أنه روي عن أبي يوسف أنه صلى الجمعة مغتسلا من الحمام فأخبره بفأرة ميتة في بئر الحمام، فقال: نأخذ يقول إخواننا من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا".4

-ويوجد أيضا تقسيم للتلفيق من حيث القضية الفقهية ، فينقسم إلى :[[55]](#footnote-55)

التلفيق من مذاهب فقهية مختلفة ، التلفيق من مذهبين فقهيين ، التلفيق بين رأيين فقهيين في المذهب الواحد.

والذي تراه الباحثة من هذه التقسيمات أنه لا مشاحة في الإصطلاح والتنوع باعتبارات مختلفة بل هي للإثراء وإتساع شمول التلفيق لمسائل مختلفة ، إلا أن التقسيم الأساسي معترك البحث والاختلاف هي أنواع التلفيق باعتبار مصدره أما الأنواع الأخرى فتدخل تبعا عند الكلام عن حكم التلفيق وضوابطه والله أعلم.

* **الفرع الرابع: صــــــــور التلفـــــــــــــــــيق**

قبل التطرق إلى صور التلفيق تجدر الإشارة إلى مسألة:

هل التلفيق من المباحث الفقهية أو المباحث الأصولية؟

إذا نظرنا إلى التلفيق على أساس معناه اللغوي الذي هو الضّم والجمع ،وعلى أساس معناه الاصطلاحي الذي هو الأخذ بأقوال المجتهدين في مذاهب مختلفة ،سواء أكان ذلك في مسألة واحدة أم في مسائل متعددة ،فإنه بهذا المفهوم يوصف بأنه من المباحث الفقهية في بعض جوانبه ومن المباحث الأصولية في جوانب أخرى.فإن كان التلفيق في الصورة والشكل فهو يدخل في المباحث الفقهية الخالصة كتلفيق الحائض، تلفيق مسافة السفر.

وإن كان التلفيق في الأحكام أو فيما يؤدي إليها سواء أكان ذلك في جزئيات المسألة الواحدة أم في كليات المسائل فهذا يدخل في المباحث الأصولية .[[56]](#footnote-56)

وعلى ضوء هذا نحدد صور التلفيق فله صورتان هما: [[57]](#footnote-57)

**الصورة الأولى:** التركيب بين حكمين وتنقسم إلى:

1)- **التركيب بين حكمين في قضية واحدة**: أو نقول التلفيق في مسألة واحدة في أجزاء الحكم الواحد مثل أن يتوضأ شخص ولمس تقليدا لأبي حنيفة، وأفتصد تقليدا للشافعي، فتركب حكمان في قضية لا يقول بها أحد منهما والقضية ذات الحكمين هي الطهارة ،وهاته هي الصورة التي وقع فيها الخلاف كما أنها توافق المعنى الاصطلاحي.

2)-ا**لتركيب بين حكمين في قضيتين** مثل: أن يتوضأ شخص ويمسح بعض رأسه مقلدا للشافعي، ثم يصلي إلى الجهة مقلدا لأبي حنيفة فتركب حكمان في قضيتين لا يقول بهما أحد منهما.

والقضيتان ذات الحكمين هما : الطهارة والقبلة وهما مختلفان لكن اجتماع حكمهما في الصلاة لا يقول به أحد، وتركيب الحكم منهما تحصل به حقيقة التلفيق.

**الصورة الثانية :** الأخذ من المذاهب على نحو يستلزم الرجوع عما عمل به أو لازمه ، مثاله : أن يقلد رجل أبا حنيفة في النكاح بلا ولي ، فيلزم لذلك صحة النكاح بعد وقوعه عند أبي حنيفة ، إذ هو مذهبه وعند الشافعي أيضا وإن لم يكن مذهبه فإنه لا يحكم ببطلانه بعد وقوعه مراعاة للخلاف ، ومن لازم صحة النكاح صحة إيقاع الطلاق ، لأنها لازمه لصحة النكاح إجماعا فلو طلقها ثلاثا ثم أراد تقليد الشافعي في عدم وقوع الطلاق لكون النكاح بلا ولي لم يكن له ذلك.[[58]](#footnote-58)

وهذه عدها بعض الفقهاء من صور التلفيق كالباني[[59]](#footnote-59) في رسالته.

والذي تلاحظه الباحثة أن هذه الصورة ليست من التلفيق ،لأنه بعد الانتقال من القول الأول إلى القول الآخر لم يعد يعمل بالقول الأول خاصة إذا لم يستصحب آثاره ، وبالتالي ينتف ضم الأقوال إلى بعضها البعض في جزئيات الحكم الواحد الذي هو حقيقة التلفيق .

مثلا :كأن يقلد شخص في الوضوء يمسح بعض الرأس على قول الشافعي ،و يمس امرأة ثم يصلي بهذا الوضوء فهنا الوضوء باطل عند الشافعي لنقضه باللمس ولا يجيزه حنيفة لعدم مسح ربع الرأس وكذا مالك لعدم مسح جميع الرأس، هذه هي حقيقة التلفيق .أما أن لا تجتمع أقوال المذاهب لتنتج حكما واحداً لقضية واحدة في وقت واحد ،بل يأخذ بكل مذهب لينتج حكما مخالفا للحكم الأول للمسألة نفسها في قضيتين مختلفتين، فلا يجتمع هنا القولان في وقت واحد ولا ينتجان حكماً واحداً .

وقد تحدث الزمخشري في أبيات من الشعر عن التلفيق، تبين الرخص في المذاهب وحال الناس معها، ومن تتبع الرخص كتلك، وقع بين نهي الشارع وملامة الخلق[[60]](#footnote-60).

**خـــلاصـــــة المبحث الأول :**

تطرقت في هذا المبحث إلى ماهية التلفيق من خلال تعريف التلفيق عند العلماء، حيث نجد أن تعاريفهم كلها متقاربة وتصب في معنى واحد. فالتلفيق هو الجمع بين الأقوال الفقهية المختلفة في أجزاء الحكم الواحد ، أما مجال التلفيق فيكون في المسائل الاجتهادية الظنية ،والتلفيق من المصطلحات التي ظهرت متأخرة في علم أصول الفقه في القرن الخامس ،أما من حيث الوجود الفعلي فقد كان واقعا منذ عهد الصحابة ، كما أنني بينت الألفاظ ذات الصلة بمصطلح التلفيق لاسيما مع كثرة الخلط والاشتباه بينه وبين المصطلحات القريبة منه ، وقد ذكرت أيضا أنواع التلفيق باعتبارات مختلفة ،تنقسم أنواعه بالنظر إلى القصد إلى: تلفيق مقصود وتلفيق غير مقصود .أما أنواعه بالنظر إلى مصدره فينقسم إلى: التلفيق في التقليد، التلفيق في الاجتهاد ، التلفيق في التشريع .وينقسم التلفيق بالنظر إلى وقته : تلفيق قبل الفعل ، وتلفيق بعد الفعل.

وللتلفيق صورتان : تتمثل الصورة الأولى في التركيب بين حكمين في قضية واحدة والتركيب بين حكمين في قضيتين ، أما الصورة الثانية : فهي الأخذ من المذاهب على نحو يستلزم الرجوع عما عمل به أو لازمه وهي صورة مختلف فيها ،وسأتطرق في المبحث الثاني إلى الصورة التي وقع فيها الخلاف وحكم التلفيق فيها بين المذاهب الفقهية وحكمه في المسائل الفرعية .

**المبحث الثاني : حكم التلفيق في المسائل الفقهية وبين المذاهب الفقهية**

**ويحتوي على ثلاثة مطالب :**

* **المطلـــب الأول : حكم الالتـــــزام بمـــــذهب مــــــعين .**
* **المطلــب الثاني : حكم التلـــفيق بين المـــذاهب الفقهية .**
* **المطلــب الثالث : حكم التلـــــفيق في المسائل الفرعية .**

**المبحث الثاني : حكم التلفيق في المسائل الفقهية وبين المذاهب الفقهية**

بعد أن ذكرت ماهية التلفيق وحقيقته ، يتناول هذا المبحث حكمه وذلك بالتطرق إلى حكم التمذهب والتلفيق بين المذاهب الفقهية من خلال ذكر أقوال العلماء وأدلتهم مع مناقشتها ثم الترجيح ، وكذلك حكمه في المسائل الفرعية في ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول : حكم الالتزام بمذهب مــعين**

قبل الحديث عن حكم التلفيق تجدر الإشارة إلى حكم الالتزام بمذهب معين لأن مسألة التلفيق من أهم المسائل الناشئة عن القول بالتمذهبوجوبا أو جوازا ،نمهد لمسألة الالتزام بمذهب معين بالنقاط الآتية:[[61]](#footnote-61)

**الأولى:** لا خلاف بين العلماء في قبول وجود المذاهب الفقهية. وأيضا: التمذهب لا يتعارض مع اتباع الأدلة، والنظر فيها.

**الثانية:** اتفق العلماء المجيزون للتمذهب على أن المتمذهب المتأهل إذا خالف مذهبه وخرج عنه، لرجحان غيره من المذاهب، فقد أحسن.

**الثالثة**: أن التمذهب يشمل الفقه وأصوله، ومع هذا فإن جلّ كلام العلماء في مسألة التمذهب منصب على الفقه، دون أصوله.

**الرابعة:** محل الكلام هنا عن تمذهب غير المجتهد أي من قصر عن رتبه الاجتهاد فلا يدخل العاميّ الصرف، لأن العامي لا مذهب له، بل مذهبه مذهب من قلده .

لذلك سأذكر أقوال العلماء في حكم التزام المتمذهب بمذهب إمامه، واكتفائه به، بحيث لا يخرج عنه أو التزامه بمذهبه مع عدم معرفته بدليله.[[62]](#footnote-62)

* **الفرع الأول: عرض الأقوال في حكم التمذهب**

اختلف العلماء في حكم التمذهب بأحد المذاهب الفقهية على أقوال:

* **القول الأول :جواز التمذهب والذي يعبر عنه بعدم لزوم التمذهب**

وهذا القول هو مذهب الحنفية[[63]](#footnote-63) وقول بعض المالكية، [[64]](#footnote-64) وهو وجه عند الشافعية[[65]](#footnote-65) ،ووجه عند الحنابلة [[66]](#footnote-66)، وهذا القول :عدم لزوم التمذهب بمذهب محدد هو ظاهر قول الإمام مالك كما ذكره بدر الدين الزركشي.[[67]](#footnote-67)

وذهب إليه جمع من أهل العلم منهم: الآمدي[[68]](#footnote-68)، وظاهر قول ابن حاجب إذ أوجب التقليد على من عدا المجتهد وإن كان عالما، ثم جوز تقليد مجتهد آخر في حادثة أخرى[[69]](#footnote-69)، وابن نجيم [[70]](#footnote-70)، والشيخ محمد سعيد الباني [[71]](#footnote-71)....الخ. ونسبه تقى الدين ابن تيمية والصنعاني إلى جمهور العلماء.

واختار ابن دقيق العيد جواز التمذهب بشرطين، وتبعه تقى الدين السبكي: [[72]](#footnote-72)

1. **الشرط الأول:** أن لا يكون في المسألة التي يريد أن يأخذ فيها بالمذهب حديث صحيح يقتضي خلاف مذهب إمامه.
2. **الشرط الثاني:** أن ينشرح صدره لذلك، ولا يعتقد أنه متساهل.

* **القول الثاني: وجوب التمذهب والتزام مذهب معين**

وقد يعبر عن هذا القول بلزوم التمذهب بأحد المذاهب الأربعة المشهورة. وقد ذهب إلى هذا القول بعض الحنفية،[[73]](#footnote-73) وبعض المالكية [[74]](#footnote-74)، وهو وجه عند الشافعية [[75]](#footnote-75)، ووجه عند الحنابلة [[76]](#footnote-76).

وذهب إلى هذا القول جمع منهم: إمام الحرمين الجويني [[77]](#footnote-77)، وأبو حامد الغزالي[[78]](#footnote-78) ، وهو ظاهر قول أبي اسحاق الشاطبي[[79]](#footnote-79) ، وتاج الدين ابن السبكي[[80]](#footnote-80) وآخرون ...الخ.

ويشترط بعض أصحاب القول الثاني: أن يعتقد المتمذهب رجحان مذهبه[[81]](#footnote-81) ،ونص آخرون على لزوم ترك المذهب إن ظهرت من لفته للدليل.

* **القول الثالث: منع التمذهب بأحد المذاهب الأربعة :**ذهب إلى هذا القول ابن حزم[[82]](#footnote-82) ، ابن القيم[[83]](#footnote-83) ، الشوكاني[[84]](#footnote-84) ، محمد الأمين الشنقيطي[[85]](#footnote-85) ، محمد ناصر الألباني[[86]](#footnote-86) ...الخ.
* **الفـــــرع الثـــــاني: عــــــرض أدلـــــة الأقـــــوال**

1. **أدلة أصحاب القول الأول (القائلون بجواز التمذهب):** استدلوا بأدلة كثيرة أذكر منها:

1.قال الله تعالى: ﴿ **فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ [سورة النمل 43].

**وجه الدلالة:** " أن الله تعالى أمر من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه، ونحن امتثلنا الأمر فأخذنا بقول إمامنا، وإذا جاز لغير المجتهد تقليد من شاء من العلماء، جاز له أن يختار واحدا منهم، فيقلده دون غيره، لثقته في علمه وعدالته ".[[87]](#footnote-87)

2.حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خرجنا في سفر، فأصاب رجلا منا حجر، فشجه[[88]](#footnote-88) في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فأغتسل، فمات فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك. فقال : «قَتَلُوهُ قَتَلَهُمْ اللَّه ، أَوْلَمَ يَكُنْ شِفَاء الْعِيّ السُّؤَال ؟ ».[[89]](#footnote-89)

**وجه الدلالة:** أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد من أراد معرفة الحكم إلى السؤال، وهو تقليد العالم بعينه[[90]](#footnote-90).

3.أن الصحابة رضي الله عنهم جوزوا التقليد، وعملوا به، وهناك عدد من الوقائع تدل على ذلك منها:

**الأولى:** أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال في الكلالة[[91]](#footnote-91) : «أقضي فيها فإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله منه بريء هو ما دون الوالد والولد» ،فقال عمر بن الخطاب: رضي الله عنه: «إني لأستحي من الله أن أخالف أبا بكر».[[92]](#footnote-92)

**وجه الدلالة:** الأثر ظاهر في تقليد عمر رضي الله عنه لأبي بكر رضي الله عنه وإقرار من حضر من الصحابة رضي الله عنهم له، وإذا جاز لعمر رضي الله عنه أن يقلد، فيجوز لغيره من باب أولى.[[93]](#footnote-93)

**الثانية:** أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألزم من يطلق زوجته ثلاثا بالطلقات الثلاث،[[94]](#footnote-94) ومنع بيع أمهات الأولاد،[[95]](#footnote-95) وقد وافقه الصحابة رضي الله عنهم على هذا.

**وجه الدلالة:** أن الصحابة رضي الله عنهم أخذوا قول عمر رضي الله عنه تقليدا له.

4**.القياس**: قياس تقليد أحد الأئمة الأربعة وأخذ أقواله على قبول رواية الراوي، فالراوي سمع بأذنه ما رواه، فأدى مسموعه، والعالم عقل بقلبه ما سمعه، فأدى معقوله.[[96]](#footnote-96)

**ب)** **أدلة أصحاب القول الثاني (القائلين بوجوب التمذهب):**

يستدل أصحاب هذا القول بأكثر أدلة أصحاب القول الأول. لكنهم يضيفون إليها أدلة ترتقي بالقول بالجواز إلى القول بالوجوب:

1.يجب التمذهب على غير المجتهد من غير العامة[[97]](#footnote-97)، لئلا يفضي عدم تمذهبه إلى التقاط رخص المذاهب واتباع الهوى، فيأخذ في عدة مسائل بالمذهب القائل بالإباحة، ويترك المذهب القائل بالمنع، وفي هذا مفسدة ظاهرة تضر بالدين، وتؤدي إلى الانحلال عن التكليف وسبب للفوضى الدينية ولذا قلنا: بوجوب التمذهب بمذهب معين.[[98]](#footnote-98) وهذا الدليل هو عمدة أدلتهم.

إن قصر الناس على مذهب معين من المذاهب الفقهية، يحقق مصالح عدة كضبط الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، وانضباط أقضيه الحكام، ومن حكمة الله تعالى أن ضبط الدين وحفظه بأن نصب للناس أئمة اجتمع الناس على علمهم ودرايتهم، فصار الناس يعولون عليهم وأيضا: فالتمذهب يحقق مصلحة اسكات كل من لم يكن أهلا للاجتهاد.[[99]](#footnote-99)

فلولا وجود المذاهب لتكلم كل من سولت له نفسه في الخوض في أحكام الله ولرأى الناس العجاب من المتفيقهين والسفهاء .

2. إمام المذهب قد اطلع على معاني كتاب الله جميعها، ولم يفته فيها شيء، وعلى جميع سنة رسول الله عليه وسلم، ولم يفته منها شيء ولذا اتبعناه لكمال علمه.

وهذا اعتبره من التعصب المذهبي فهل حقا إمامهم اطلع على كل شيء وكفى ووفى بجميع النصوص؟ فهو بشر غير معصوم ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء علما لأن الكمال لله وحده .

3.قالوا أننا نعمل بنصوص إمام المذهب ونلتزم مذهبه، لأنه لا قدرة لنا على معرفة نصوص الكتاب والسنة، فإذا لم نقلد إمامنا بقينا في حيرة.[[100]](#footnote-100)

وهذه ليست حجة بأن يبقوا مكتوفي الأيدي ويوجبون الاتباع ، لأن الله أمرهم بطلب العلم والتدبر في آياته وتعلم سننه .

**ج ) أدلة أصحاب القول الثالث: (القائلين بمنع التمذهب)**

استدل القائلين بمنع التمذهب بأدلة منها:

1.قال الله تعالى: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾ **[العنكبوت 41].**

**وجه الدلالة:** أن من اتخذ عالما إماما له يعرض عليه نصوص الكتاب والسنة فما وافق قول إمامه قبله، وما خالفه تركه، مع أنه يقر بأن هذا قول الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد اتخذ إمامه من دون الله وليا.[[101]](#footnote-101)

2. جاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قوله: «ويل للأتباع من عثرات العالم»،قيل له: وكيف ذلك؟، قال: «يقول العالم شيئا برأيه، ثم يجد من هو أعلم منه برسول الله صلى الله عليه وسلم، فيترك قوله ذلك، ثم تمضي الأتباع»[[102]](#footnote-102).

**وجه الدلالة:** أن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما بين أن الويل لكاتب رأي العالم والآخذ به، لأن العالم قد يغير رأيه إذا بلغه دليل يخالف قوله الأول، وقد يبقى بعض أتباعه على رأيه الأول المخالف للدليل.[[103]](#footnote-103)

3.قالوا :"أن عدم الالتزام بمذهب هو الأصل، وهو الأيسر والأقرب للفهم الصحيح لمراد الله تعالى، لأن الله سبحانه حين أمر الجاهل بسؤال أهل الذكر لم يحدد واحدا معينا منهم بل أطلق ذلك، ومن المعروف أن المطلق سيبقى على اطلاقه حتى يأتي ما يقيده."[[104]](#footnote-104)

4.جاء عن الأئمة الأربعة وغيرهم النهي عن تقليدهم وذم من أخذ أقوالهم دون معرفة أدلتها، فمن قلدهم فقد عصاهم وفاعله على باطل[[105]](#footnote-105)، وبالتالي يكون تقليد المتمذهب لإمامه محرم ، لأنه نهاه عن تقليده واعتبره عاصي له ، فلماذا لا يعمل بهذا النهي ؟

5.يقول الإمام أبو حنيفة: "لا يحل لمن يفتي من كتبي أن يفتى حتى يعلم من أين قلت؟"[[106]](#footnote-106).

وقال أحدهم للإمام مالك: إن عندنا قوما وضعوا كتبا، يقول أحدهم: حدثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا، وحدثنا فلان بن فلان عن ابراهيم بكذا، ونأخذ بقول إبراهيم قال مالك: "هل صح عندهم قول عمر؟" قلت: إنما هي رواية كما صح عندهم قول إبراهيم. قال مالك : "هؤلاء يستتابون"[[107]](#footnote-107).

ويقول الإمام الشافعي: "مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل، يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى تلدغه، وهو لا يدري"[[108]](#footnote-108).

ويقول الإمام أحمد : "لا تقلد دينك أحدا من هؤلاء ..." ويقول أيضا: " لا تقلد مالكا، ولا الثوري ولا الأوزاعي وخذ من حيث أخذوا" [[109]](#footnote-109).

وهذا الكلام موجه إلى من لم يبلغ رتبة الاجتهاد، لعدم احتياج المجتهد إلى قولهم.

* **الـــــفرع الــــثالث: المـــــــــــوازنة والتــــــــــــرجيـــــــــح**

**سبب الخلاف:** قبل الترجيح بين الأقوال نذكر سبب الخلاف ،ويظهر أن للخلاف في المسألة عدة أسباب منها:[[110]](#footnote-110)

1/ اختلافهم في حكم تقليد الميت.

2/ أيلحق المتمذهب بالمجتهدين أم بالعوام؟ فمن ألحقه بالمجتهدين منعه من التمذهب (التقليد المذهبي)، ومن رأى إلحاق المتمذهب بالعوام، جوزوا أو أوجبوا عليه التمذهب.

3/ هل أخذ أقوال العالم دون معرفة دليل قوله من التعصب؟ فمن رأى أن أخذ أقواله دون معرفة الدليل ليس من قبيل التعصب جوز أو أوجب التمذهب وهذا ما سار عليه أقوال الرأي الأول وأصحاب الرأي الثاني، ومن رأى أن أخذ أقواله دون معرفة الدليل من التعصب منع التمذهب وهذا ما سار عليه أصحاب القول الثالث.

4/ وقع بعض المتمذهبين من تعصبهم المقيت لأقوال إمامهم ورد نصوص من الكتاب والسنة لمخالفتها المذهب.

**الترجـــــــــــــــــــــــــيـــــــــح :**

بعد عرض الأقوال وأدلة كل فريق في حكم التمذهب بمذهب معين ،فإن الذي أميل إلى ترجيحه هو الرأي الوسط وهو القول بجواز التمذهب من غير الوجوب بالإلتزام بمذهب معين ولا عدم الإنكار على من تركه، لأنه لم ينقل أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يلزمون أحد بتقيد بمذهب أحد المجتهدين، كما أن الله تعالى لم يوجب أحدا من الناس أن يتقيد بمذهب أحد الأئمة، وأيسر طريق لتعلم الفقه وأصوله هو التمذهب بأحد المذاهب الفقهية المتبوعة لأنه أجمع الطرق إلى الطرق وأحكمها، والقول بوجوب التمذهب محل نظر لعدم قيام الدليل الموجب وإيجاب اتباع عالم بعينه ،والدعوة إليه وتحريم الخروج عن أقواله من التعصب المذهبي المذموم. فوجوب التمذهب بمذهب واحد والاقتصار عليه يفوت على الإنسان الاطلاع والإفادة من جهود العلماء المحققين من المذاهب الأخرى. أما القول بمنع التمذهب فإن ذلك يؤدي إلى تكلم الناس في الدين وتحدث كل من سولت له نفسه في الخوض في أدلة الكتاب والسنة ،وبالتالي تحليل وتحريم كل حسب هواه وانحلال ربقة التكليف ،لذلك نقول أن المتمذهب قائد لنفسه على فطنة ودراية في التمذهب وفي الانتقال والبحث عن حكم الله وشدان الحق وطلب الخير لا لأغراض النفس وشهوتها [[111]](#footnote-111)، كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لوابصة: **«**اسْتَفْتِ قَلْبَكَ الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ في النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ في الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ**."**[[112]](#footnote-112)فيمكن للشخص أن ينتقل بين المذاهب إلا أن ذلك يكون بشروط سأذكرها لاحقا إن شاء الله في مسألة التلفيق.

وفي الأخير نقول: أن التمذهب سلاح ذو حدين فهو طريق للتفقه والترقي في العلم ،كما قد يكون طريق للإنغلاق في دائرة مذهبية ضيقة مقتصرة على التقليد، والجمود الفكري.

**نوع الخلاف** : يظهر أن الخلاف بين الأقوال خلاف معنوي ،ويظهر أثره في نشوء مسألة أخرى وهي (الانتقال عن المذهب) .فمن رأى التمذهب جوازا أو وجوبا تحدث عن مسألة الانتقال عن المذهب وبين أحكامها ومن منع التمذهب ولم يره، فليس هناك ما يدعوه للحديث عن مسألة (الانتقال عن المذهب) لأنه لا يرى التمذهب أصلا.

وكذا هنا تظهر مسألة (التلفيق بين المذاهب الفقهية) فمن أوجب التمذهب منع التلفيق وحرمه ، ومن منع التمذهب بأحد المذاهب الفقهية، أجاز التلفيق بين المذاهب وسأتوسع في توضيح حكم التلفيق بالتفصيل في المطلب اللاحق.

**المطلب الثاني: حكم التلفيق بين المذاهب الفقهية**

قبل تحرير محل النزاع تجدر الإشارة إلى أنّ التلفيق المقصود هنا هو التلفيق في التقليد ،لأن أغلب الفقهاء لا يذكرون التلفيق إلا حيث يذكرون التقليد باعتباره فرعا من فروعه ، وكما قلنا آنفا أن مصطلح التلفيق لم يظهر إلا في العصور المتأخرة عندما أغفل باب الاجتهاد، وأهل الاجتهاد وأرباب الاستنباط ليس أهل التقليد حتى يضطروا للتلفيق ، أما صورة التلفيق التي وقع فيها النزاع فهي التي تجمع بين أقوال المذاهب في قضية واحدة في أجزاء الحكم الواحد في وقت واحد ،بحيث لا يمكن اعتبار الحكم صحيحا في أي مذهب من المذاهب بمفرده.

**تحـــــــرير محـــــل الــــــنزاع:**[[113]](#footnote-113)

اتفق العلماء على أنه لا يجوز التلفيق فيما علم من الدين بالضرورة كمسائل التوحيد وأركان الإسلام ونحوها.

اتفقوا على رد التلفيق الباطل لذاته الذي يؤدي إلى إحلال المحرمات الأصلية الثابتة بالشرع.[[114]](#footnote-114)

قال الشيخ محمد الباني: " التلفيق الباطل لذاته، مردود بالاتفاق وينبغي ألا يعبأ به البتة".

اتفقوا على رد التلفيق المحظور لا لذاته بل لما يعرض له من العوارض. [[115]](#footnote-115)

واختلفوا وتباينت أقوال العلماء في حكم التلفيق في التقليد ، سواء بين مذهبين فأكثر أوحتى في المذهب الواحد على ثلاثة أقوال .

* **الفرع الأول: عرض أقوال العلماء في حكم التلفيق بين المذاهب**

قد يلفق المقلد في مسائل الفروع الظنية بين قولين لمجتهدين أو أكثر دون نظر منه ، إما للجهل ، أو لظنه بجواز التلفيق أو لأسباب أخرى ، فما هو حكم التلفيق في هاته الحالة ؟

اختلف العلماء في حكم التلفيق في ذلك على ثلاثة أقوال:

* **القول الأول: المنع من التلفيق مطلقا**

وهذا رأي كثير من العلماء، فقد ذهب إلى ذلك أكثر الحنفية منهم عبد الغني النابلسي[[116]](#footnote-116) ،وابن عابدين[[117]](#footnote-117) وهو مذهب المغاربة من المالكية [[118]](#footnote-118) ، ومن الشافعية الآمدي[[119]](#footnote-119)والهيثمي[[120]](#footnote-120) ، وبعض الحنابلة منهم: أبو يعلي والسفاريني[[121]](#footnote-121).

ومن القائلين بعدم جواز التلفيق بين المذاهب وتتبع الرخص جمع من الفقهاء والأصوليين منهم: الرملي في فتواه، ابن نجيم في البحر الرائق، السبكي في فتواه ، ابن القيم الجوزية في إعلام الموقعين[[122]](#footnote-122)، ونسبة الدكتور وهبة الزحيلي إلى أكثر المتأخرين.

وقد منعه أكثر المتأخرين منشرطين لصحة التقليد عدم التلفيق فقال بعضهم:

عدم التتبع رخصة وتركب لحقيقة ما إن يقول بها أحد

وكذاك رحجان المقلد يعتقد ولحاجة تقليده ثمّ العدد

فعد من جملة شروط التقليد عدم تركب حقيقة لم يقل بها أحد

كما تقرر عند متأخري الشافعية عدم التلفيق وهو المعتمد عندهم ، وعند الحنفية والحنابلة فلا يجوز في عبادة ولا غيرها والقول بجوازه ضعيف جدا.[[123]](#footnote-123)

**وما جاء عن بعض الفقهاء في منع التلفيق ما يلي :**

* ما ذكره ابن جزي في تقريب الوصول: " ومن شروط الانتقال من مذهب إلى مذهب: ألا يجمع بين المذاهب على وجه يخالف الإجماع، كمن تزوج بغير صداق، ولا ولي، ولا شهود، فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد"[[124]](#footnote-124) ، وإلى ذلك ذهب القرافي في تنقيح الفصول.
* قال ابن النجار الحنبلي: " ويحرم على العامي تتبع الرخص، وهو أنه كلما وجد رخصة في مذهب عمل بها، ولا يعمل بغيرها في ذلك المذهب .. ثم قال ويفسق بتتبع الرخص، لأنه لا يقول بإباحة جميع الرخص أحد من علماء المسلمين، فإن القائل بالرخصة في هذا المذهب لا يقول بالرخصة الأخرى التي في غيره" ، ونقل ابن النجار عن ابن عبد البر المالكي قوله: " لا يجوز للعامي تتبع الرخص إجماعا".[[125]](#footnote-125)
* ما جاء من مراقي السعود في شرحه:[[126]](#footnote-126)

ومن أجاز للخروج قيدا بأنه لابد أن يعتقدا

فضلا له وأنه لم يبتدع يخلف الإجماع وإلا يمتنع

* قال محمد الشنقيطي في شرحه عليه: " يعني من أجاز خروج مقلد مذهب إلى أخر في بعض المسائل، قد قيد ذلك الجواز بثلاث شروط ... ثانيهما: ألا يكون المنتقل مبتدعا بما يخالف الإجماع، كالتلفيق بين المذاهب". وأقول بالمفهوم المخالف إذا لم يخالف المنتقل بين المذاهب الإجماع ،جاز له التلفيق لانتفاء المحظور .
* قال الغزالي: " مخير أطيب المذاهب، وأسهل المطالب بالتقاط الأخف والأهون من مذهب كل ذي مذهب محال، لأن ذلك قريب من التمني والتشهي وسيتسع الخرق على الراقع فينسل عن معظم مضايق الشرع بآحاد التوسعات فأتفقت الأئمة في آحاد القواعد عليها".[[127]](#footnote-127)

وأقول ليس دائما يكون تتبع الرخص والتقاط الأيسر لتشهي واتباع الأهواء ، بل قد يكون ذلك لعذر أو ضرورة فيخلص الشخص نفسه من الحرج الذي يكون فيه .

* وجاء قول ابن حجر في فتاويه[[128]](#footnote-128) : " يجوز للعامي أي من لم يتأهل لمعرفة الأدلة على قوانينها تقليد من شاء من الشافعي، مالك، وغيرهما ما لم يتتبع الرخص، والتلفيق لا يقول به أحد ممن قلدهم ،وجاء عنه أيضا :( الحكم الملفق باطل بإجماع المسلمين، وصوروا ذلك بصور منها : لو حكم مالكي بثبوت الوقف على النفس بالخط وحكم حنفي بصحته فهذا لا يعتد به، لأنه باطل الآن باتفاق الحاكمين: المالكي من حيث كونه وقف على النفس، والحنفي من حيث كونه لم يثبت إلا بالخط".
* قال عبد الغني النابلسي [[129]](#footnote-129):" لا يجوز التلفيق عند كافة العلماء ، فلم أقف على رأي من الفقهاء لا قديما ولا حديثا القول بالجواز لأنه انفكاك من ربقة الدين ، وتفلت من عزائم أحكام الشريعة وخلط بين الجواز وعدمه ، وكل مسألة تركبت منها حقيقة مركبة من قولين فأكثر بطلت وبطل الأثر المترتب عنها " .[[130]](#footnote-130)

وهنا أرى ان الشيخ النابلسي جزم بمنع التلفيق عند الجميع في حين أن هناك من الفقهاء من أجازه مطلقا ، وبعضهم الآخر أجازه بشروط .

* قال النووي: " يأثم من تتبع الرخص من المذاهب بحيث تنحل ربقة التكليف من عنقه وقال: الأوجه عدم فسقه، كما لا يجوز العمل بمذهب الغير إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين"[[131]](#footnote-131).

يلاحظ هنا ان الإمام النووي قيد منع العمل بمذهب الغير ببقاء أثر القول الأول أو لازمه ، لأنه بعدم بقاء الأثر يكون انتقال من مذهب لآخر ولا يعتبر في هده الحالة من التلفيق .

* قال قائل من متأخري الشافعية: "الذي تقرر من اشتراط عدم التلفيق هو المعتمد عند الشافعية وعند الحنفية والحنابلة، فلا يجوز في عبادة ولا غيرها، والقول بجوازه ضعيف جدا حتى قال العلامة ابن حجر وغيره أنه خلاف الإجماع، وكأنهم لم يعتدوا بالخلاف لشدة ضعفه، أو أرادوا بالإجماع اتفاق الأكثر من أهل المذاهب لما عرفت مما مر أن في كل مذهب قولا بجوازه". [[132]](#footnote-132)
* قال السفاريني [[133]](#footnote-133)(تلميذ مرعي الكرمي) : " والذي أقول به معتمدا على ما قرره الأشياخ والعقل والنقل سيساعده بطلان ذلك كله لأن فيه مفاسد كثيرة، وموبقات غزيرة، وهذا باب لو فتح لأفسد الشريعة الغراء، ولأباح جل المحرمات، وأي باب أفسد من باب يبيح الزنا وشرب الخمر، وغير ذلك".[[134]](#footnote-134)
* **أما الإباضية:** فقد نقل عنهم صاحب طلعة الشمس قولهم: " إذا كان تقليد العامي لعالمين مختلفين في حكم واحد فلا يصح تقليدهما في حال واحد معا اتفاقا ... لأن تقليدهما معا، في تلك الحادثة وذلك الحال مفضي إلى التناقض، فإن أحدهما يجوز له الإقدام مثلا والآخر يمنعه، فلا يتصور تقليدهما في ذلك" [[135]](#footnote-135).
* **القول الثاني: جواز التلفيق مطلقا (أي من غير شرط سواء أدى إلى تتبع الرخص أم لا)**

وقال به: من الحنفية أمير بادشاه، وهو ظاهر اختيار ابن همام الحنفي [[136]](#footnote-136)، والزركشي في البحر المحيط[[137]](#footnote-137)، والذكتور وهبة الزحيلي في أصول الفقه[[138]](#footnote-138) ، ومن الحنابلة الشيخ مرعي الكرمي[[139]](#footnote-139) ، ونقله الدسوقي عن المغاربة من المالكية ورجحه.[[140]](#footnote-140)

* ما ذكره الدردير، قال: " فقد علمت أن من أسقط الحد بالرجال أسقطه بالنساء، ومن لم يعتبر شهادة النساء، وقال بالحد لم يعتبر بشهادة الرجال ... اعتبار الرجال بالبكارة، وسقوط الحد دون شهادة النساء فهو تلفيق لم يقل به أحد"[[141]](#footnote-141).
* وقال الدردير في موضع آخر من شرحه: " وبالجملة ففي التلفيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقتان: المنع وهو طريقة المصريين والجواز وهو طريقة المغاربة ورجحت"[[142]](#footnote-142).
* ما ذكره الزركشي عن ابن دقيق العيد من شرط الانتقال من مذهب إلى مذهب قال: "ألا يجتمع في صورة يقع الإجماع على بطلانها، كمن افتصد ومس الذكر ثم صلى".[[143]](#footnote-143)
* قال مرعي الكرمي: " والذي أختاره القول بجواز التقليد في التلفيق لا بقصد التتبع ،ذلك لأن من تتبع الرخص فسق، بل من حيث وقع ذلك اتفاقا، خصوصا من العوام الذين لا يسعهم غير ذلك"[[144]](#footnote-144).

وبتتبع القولين أعلاه الشيخ مرعي [[145]](#footnote-145)وتلميذه السفاريني، يلاحظ أن رأي التلميذ يختلف عن قول شيخه وذلك أن منزع الشيخ مرعي سهولة الشريعة ويسرها وكذا حكمتها وسياستها ،ومنزع تلميذه السفاريني مناهج الفقهاء، فالأول بالنظر إلى باب الشريعة أقرب والثاني بالنسبة إلى الصناعة الفقهية أحكم ، وقد أيد الشيخ الشطي القول الأول ،لأنه كان شديد الورع وهو يقتضي اتقاء الشبهات ولزوم المراعاة.[[146]](#footnote-146)

* **القــــول الثالث: جــــــــــواز التــــــلفيق بشـــــــــروط**

وهذا مذهب جماهير المحققين من أهل العلم منهم : العلامة القرافي والشاطبي ، والعلائي وعبد الرحمان المعلمي من المتأخرين وغيرهم كثير ... وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.[[147]](#footnote-147)

* جاء في درر الحكام: (وفي هذه الحالة قد أصبح التلفيق في هذه الأحكام الغيابية ،أي أن إصدار الحكم الغيابي على الخصم المتواري هو على مذهب الإمام الشافعي، و إصدار الحكم بلا يمين هو على مذهب الإمام الحنفي، ولذلك يرد السؤال على هذه الأحكام بعدم جواز التلفيق لأن الأصل هو عدم جواز الحكم على الغائب، فإذا لم يكن ممكنا إحضار الخصم أي إجباره على الحضور إلى المحاكم، فإن ذلك سيستوجب ضياع حق المرعي فلزمت المحاكمة والحكم غيابيا، دفعا للحرج والضرورات".[[148]](#footnote-148)وهذا النقل يفيد جواز التلفيق للحاجة.
* ونقل القرافي عن الزناتي قوله: " يجوز تقليد المذاهب في النوازل والانتقال من مذهب إلى مذهب بثلاثة شروط: - أن لا يجمع بينها على وجه يخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود، فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد
* أن يعتقد فيمن يقلده الفضل والعلم. -أن لا يتبع رخص العلماء والمذاهب" [[149]](#footnote-149).
* **الفــــرع الثــــاني: عرض الأدلة ومناقشتها**
* **أدلة القول الأول (المانعون) ومناقشتها:** استدل المانعون للتلفيق مطلقا بأدلة منها:

1. نقل بعض العلماء الإجماع على منع التلفيق[[150]](#footnote-150) ، وقد ذكر هذا في الدر المختار وعليه حاشية ابن عابدين بقوله :" وأن الحكم الملفق باطل بالإجماع"[[151]](#footnote-151) .

* **وقد نوقش هذا الدليل:** أن من نقل الإجماع إما باعتبار أهل مذهبه، أو باعتبار الأكثر والغالب أو باعتبار مجرد السماع، أو بالنسبة للظن، إذا لو كانت المسألة مجمعا عليها لنص فقهاء المذاهب على ذلك، إذا المجمع عليه لابد أن يكون بين أهله مشهورا ظاهرا، منصوصا عليه، لأنه لا يكفي السكوت والإهمال[[152]](#footnote-152).

1. إن التلفيق يؤدي إلى الخبط عن الضبط بحيث لا تستقر التكاليف، كما أنه يؤدي إلى فتح أبواب الحرام وافساد نظام الشرع، وكل ما أدى إلى محظور فهو محظور[[153]](#footnote-153) . وأي باب أفسد من باب يبيح الزنا؟ ويبيح الخمر؟

* **وقد نوقش هذا الدليل**: بأن كل ما يفسد الشريعة ويستبيح المحرمات هو محرم بالإتفاق وهو خارج محل النزاع كما تم بيانه في تحرير محل النزاع .[[154]](#footnote-154)

1. التلفيق يؤدي إلى تتبع الرخص في المذاهب، وتلقط ما هو الأهون على المكلف، يبحث عن الأسهل والموافق لهواه وعما يحلوا له دون مراعاة لأي دليل فهذا لا يجوز ، كما يؤدي إلى صورة لم يقل بها أحد من الأئمة ..[[155]](#footnote-155)

**وقد نوقش هذا الاستدلال من وجهين:**

أحدهما: أنه ليس من لازم هذا العمل تتبع الرخص، فقد يكون التتبع مقصودا للمتخير، وقد لا يكون كذلك، وقد يدخله شيء من تتبع الرخص، وقد لا يدخله.

والثاني: أنه حتى وإن أدى إلى تتبع الرخص، فما المانع من ذلك شرعا، ما دام المكلف قد أخذ عمن سوغ له الاجتهاد، وتحمل الفتوى.[[156]](#footnote-156)

1. إن التلفيق يؤدي إلى احتمال الوقوع في خلاف المجمع عليه، ويخرجونه على أساس منع إحداث القول الثالث في المسألة التي اختلف فيها علماء العصر، لذلك فمجموع ما يأتي به المقلد الملفق مخالف لإجماع جميع المجتهدين وعليه فلا يجوز.[[157]](#footnote-157)

* **وقد نوقش هذا الدليل**: "أن موضوع إحداث قول ثالث مفروض في اتحاد المسألة بينما في تلفيق المسألة متعددة. «كالقول بحجب الجد مثلا، فإنه يعد إبطالا لحكم مجمع عليه بين المختلفين، ألا وهو ثبوت ميراث الجد، فإن المختلفين لم يختلفوا فيه، وإنما اختلفوا في كيفية ذلك هل يحجب الأخوة أو يقاسمهم؟ وليس ذلك في أكثر مواطن التلفيق إذ ليس حكم متفق عليه بين المختلفين، فمسح جميع الرأس ليس مجمعا عليه ولك الأعضاء ليس مجمعا عليه، فمن لفق بينهما لم يكن مبطلا لحكم مجمع عليه."[[158]](#footnote-158)

1. القاعدة تقول: أن الحق عند الله واحد، فإذا قلد شخص إماما في مذهبه فقد اعتقد أن قوله حقا وصواب، وأن ما خالفه رأي محتمل، والتلفيق فيه اعتقاد أن كل مجتهد مصيب، وهذا تناقض.[[159]](#footnote-159)

* **وقد نوقش هذا الاستدلال من وجهين:**

1. التسليم بأن الحق عند الله واحد، لكن التلفيق وإن كان في مسألة واحدة، إلا أنه في شيئين مختلفين يتعلقان بها، وبناء عليه فلا يكون في التلفيق تناقض.
2. منع أن الحق عند الله واحد، بل كل مجتهد في الفروع مصيب، لأن الصحابة رضوان الله عليهم اختلفوا وصوب بعضهم بعضا، بدليل أنه بقي تعظيم بعضهم لبعض وترك بعضهم الإنكار لبعض ،ولو اعتقد أنه مخطئ لأنكر عليه، وبناء على ذلك فلا يكون في التلفيق تناقض.[[160]](#footnote-160)

* **أدلة القول الثاني (المجيزون التلفيق مطلقا)** **ومناقشتها:** احتج القائلون بجواز التلفيق بعدة أدلة عقلية تعضدها آيات من القرآن وأحاديث من السنة كالآتي:

1. إن القول بجواز التلفيق يوافق الأساس الذي قامت عليه الشريعة من اليسر والسماحة، ورفع الحرج ودفع المشقة، فدين الله دين يسر لا عسر، والقول بجواز التلفيق من باب التيسير على الناس فكان من ذلك أنهم يستدلون بما يلي: [[161]](#footnote-161)

قوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾[البقرة 185].

قوله تعالى:﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾[الحج 78].

وعن أنس -رضي الله عنه - عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم - ، قَالَ : **« يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا ، وَبَشِّرُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا »**متفقٌ عَلَيْهِ **[[162]](#footnote-162).**

قوله -صلى الله عليه وسلم**-:« بُعثْتُ بالحَنِيفِيةِ السَّمْحَةِ** ».[[163]](#footnote-163)

**نوقشت هذه الأدلة من وجهين**:[[164]](#footnote-164)

1. لنسلم بأنه قد يترتب عليه يسر للمكلفين، لكن اليسر المعتبر في الشرع هو ما دلت عليه دلائله الخاصة أو العامة، وليس فيه ما يدل على أن التلفيق طريق من طرق التيسير المعتد بها.
2. أن التلفيق وإن كان الغالب أن المقصود منه التيسير، إلا أنه قد يحصل به التشديد ومثال ذلك: منع الرمي في الليل تقليدا للإمام أحمد ،وايجاب دم على من قدم الحلق على الرمي تقليدا للإمام مالك رحمه الله.
3. أنه لم ينقل عن الصحابة والتابعين مع كثرة مذاهبهم وتباينها أن أحدا منهم قال لمن استفتاه: الواجب عليك أن تراعي أحكام مذهب من قلدته، كي لا تلفق ولو كان لازما ما أهملوه فليس هناك دليل من كتاب أو سنة أو قول صحابي تمنع التلفيق.[[165]](#footnote-165)

**نوقش هذا الدليل :** بأن المذاهب في عهد الصحابة لم تك معلومة، مدونة، وافية بجميع الأحكام.

1. ان القول بامتناع التلفيق يذهب بفائدة التقليد الذي أوجبه العلماء على العوام ،وينقض القاعدة المقررة من أن العوام لا مذهب لهم وإنما مذهبهم مذهب مفتيهم وهذا يلتزم له التلفيق.[[166]](#footnote-166)

**نوقش هذا الدليل بجوابين يجاب عليه**:[[167]](#footnote-167)

**أولهما:** أن محل ذلك ما كان عفوا، وهو ما ذهب الكرمي إلى جوازه.

**ثانيهما:** أن العوام لا مذهب لهم في حال ما لم يلزموا، أو يلزموا بمذهب من قبل حكامهم وولاتهم الذين لهم الحق في تقييد المباح، فإذا كان مباحا للعامة أن لا يتمذهبوا بمذهب، فلولي الأمر تقييد ذلك بمذهب، وحين تقييدهم بمذهب فإنهم يلتزمونه، ويمتنع عليهم التلفيق.

1. أن القول بمنع التلفيق يؤدي إلى ضرر عظيم وهو القول ببطلان عبادات العوام ووصفهم بالفسق لتلبسهم بعبادات باطلة، فمثلا: من لفق في وضوئه بين قول الإمام أبي حنيفة والإمام الشافعي فإن طهارته لا تصح عند المانعين من التلفيق، ومؤدى هذا القول ابطال صلاة كثير من الناس، وفي هذا مفاسد[[168]](#footnote-168) .

**نوقش هذا الدليل بما سبق وهو:** [[169]](#footnote-169)

1. التسامح فيما كان عفوا.

ب.التقيد بما التزمه الإنسان من مذهب، وحينئذ ينتفي التلفيق رأسا، ومن ثم تنتفي هذه الحجة.

1. أن القول بمنع التلفيق يناقض مبدأين مشهورين في الشريعة وهما:[[170]](#footnote-170)

**المبدأ الأول:** اختلاف الأئمة رحمة وكون الأئمة المجتهدين على هدى من ربهم.

**المبدأ الثاني:** سير الشريعة وسماحتها، وحرص الشرع على رفع الحرج ودفع المشقة.

**نوقش هذا الدليل :** قولهم أن اختلاف الفقهاء رحمة: فهو رحمة من جهة أن الله أذن لهم في الاجتهاد، ولو لم يأذن لهم لوقعوا في الحرج والضيق[[171]](#footnote-171)، وليس المراد أنه رحمة لمن يعدهم أن يتخيروا من أقوالهم ما يشاؤون.

ويجاب عن قولهم :أن منع التلفيق ينافي ويناقض التيسير إنما يكون فيما هو جار على أصول الشريعة، وليس من أصولها رد الشريعة إلى الأهواء وهذا حاصل بالتلفيق عند اطلاقه، فكما كان من مقاصد الشريعة التيسير فإن من مقاصدها كذلك حفظ الدين فلا تضرب المقاصد بالمقاصد.[[172]](#footnote-172)

1. **من الأدلة العقلية :**

قالوا أن دعوى بطلان التلفيق تتمثل في طريقتين : طريقة المنع أو النفي، وطريقة إثبات العكس.

1. **نـــــاحية المنــــــع**: فالتلفيق مبني على فكرة التقليد التي وضعها المتأخرون، لأنه (التلفيق) لم يعرف عند السلف، ولا في عهد الرسول ولافي عصر الصحابة لأن السائل يسأل من شاء منهم فيفتيه دون أن يلزمه بقوله أو يحجر عليه العمل بفتوى غيره بل كان كل منهم يقتدي خلف الآخر مع اطلاعه على مخالفته في الاجتهاد الظني، وهذا يدل على أن المستفتي يأخذ بأقوال العلماء في مسألتين أو أكثر. ولا يقال: أنه لفق أو وصل إلى حقيقة لم يقل بها العلماء. وأكثر من هذا فإن القول بمنع التلفيق يؤدي إلى عدم جواز التقليد الذي أوجبوه على العوام ويناقض المبدأ القائل بأن اختلاف الأئمة رحمة للأمة، ويعارض الأساس الذي قامت عليه الشريعة من اليسر والسماحة ورفع الحرج ودفع المشقة.
2. **الاستدلال بطريقة اثبات العكس:** لنفترض صحة قولهم بمنع التلفيق والتسليم لما قالوا، يظهر لما قرره العلماء وهو أنه لا يجب التزام مذهب معين في جميع المسائل كما سبق بيانه آنفا ،ومن لم يكن ملتزما مذهبا معينا جاز له التلفيق، وإلا أدى الأمر إلى بطلان عبادات العوام، وأما اشتراطهم مراعاة الخلاف بين المذاهب فهو أمر عسير ويتنافى مع سماحة الشريعة ومسايرتها لمصالح الناس.[[173]](#footnote-173)

* **ثــــــالثــــا: أدلة القول الثالث (المجيزون بشرط)**

وقد اختلف أصحاب هذا القول في عدد الشروط، فمنهم من اعتبره شرطا واحداً ومنهم من اعتبره شرطين فقط ومنهم من زاد على ذلك، كلها تصب في معنى واحد جمعتها فيما يلي :

1. أن لا يتتبع الملفق الرخص عمدا لأن من تتبعها فسق وهذا قول الشيخ مرعي في فتواه.[[174]](#footnote-174)
2. أن لا يستلزم التلفيق نقض حكم حاكم.
3. أن لا يستلزم التلفيق الرجوع عما عمل به المكلف تقليدا أو عن لازمه الإجماعي.[[175]](#footnote-175)

وأضاف قرار مجمع الفقه الإسلامي عن هاته الشروط :[[176]](#footnote-176)

* ألا يؤدي إلى نقض ما عمل به تقليدا في واقعة واحدة.
* ألا يؤدي إلى حالة مركبة لا يقرها أحد من المجتهدين.

أما أدلة القول بجواز التلفيق بشروط فإن بعض شروطهم تلك مؤداها عدم جواز التلفيق ومنعه ، وبالتالي تكون أدلة هؤلاء هي أدلة المانعين التي سبق ذكرها ، إلا أنهم اباحوه بتوفر الشروط لتقييد التلفيق وعدم فتح الباب على مصرعيه.

* فمن اشترط عدم تتبع الرخص فوجهته أنّ ذلك مدعاة للتحلل من التكاليف الشرعية واتباع الهوى .
* ومن اشترط ألا ينقض حكم الحاكم فوجهته بأنه لا ينقض إلا لبطلانه ، فكيف ينتقل إلى ماهو باطل شرعا ، ويستدلون أيضا بمصلحة إستقرار الأحكام وذرء الفوضى ، ولأن حكم الحاكم يرفع الخلاف .
* من اشترط أن لا يتضمن التلفيق الرجوع عما عمل به فوجهته أن رجوعه واعتقاده عبث في الأحكام الشرعية وتخير بمجرد الهوى والشهوة.[[177]](#footnote-177) ولأنه لا يجوز للمقلد الرجوع عما عمل به بخلاف ما لم يعمل .
* **الفرع الثالث: الموازنة والترجيح بين الأقوال**

بعد تقصي أقوال الأصوليين والفقهاء في مسألة حكم التلفيق وتكرار النظر في أدلتهم ومناقشتها: فإنه الذي ترجح لي وتطمئن إليه النفس هو القول : بجواز التلفيق مقيدا بشروط وضوابط تخدم وتحقق مصالح الناس وتنسجم مع مقاصد الشريعة وروحها. فإن تم التقيد بالضوابط فإنه لا مانع من الأخذ بالتلفيق بتحري بل لضرورة قصوى ولرفع حرج وضيق ، ومتى لم يتقيد بها فإن تجنبه أسلم من باب الاحتياط ، فضلا عن كونه موقفا متوسطاً بين الجواز مطلقا أو المنع مطلقا .

فالقول بمنع التلفيق فيه ضعف وخاصة لم يتكلم فيه المتقدمون ولم ينقل عنهم ذلك، ومن أقوى ما يستدل به أصحاب هذا القول هو دعوى الإجماع وفيه خلاف ،كما لم ينص الفقهاء على ذلك. ومنع التلفيق يوقع الناس في الحرج والضيق.

أما القول بجواز التلفيق يؤدي إلى تتبع الرخص والانحلال من تكاليف الشريعة، فتفتح ذرائع الحرام ويفسد نظام الشرع وبالتالي إخلال مقاصد الشارع الحكيم ،كما أنه لم تسلم أدلة كلا الفريقين المجيزين والمانعين من الاعتراض ومن النتائج التي اتضحت بعد عرض الأدلة ومناقشتها:[[178]](#footnote-178)

1. أن من وفقه الله لبلوغ رتبه الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية سواء في جميع المسائل أو بعضها لا يجوز له أن يلفق بين المذاهب، لأن التلفيق نوع من التقليد، والقدرة على الاجتهاد تمنع التقليد ، وإذا عجز عن معرفة الحق بنفسه إما لتكافؤ الأدلة في نظره أو لضيق الوقت .. فإنه يسقط عليه الاجتهاد وينتقل إلى التقليد من غير تلفيق.
2. من كان من العوام في علم الشريعة فهذا لا يجوز له التلفيق إذا كان يقصد تتبع الرخص لأنه يجب عليه سؤال أهل العلم وتقليدهم، وإن كان من غير قصد فلا يمكن منعهم لإفضائه إلى المشقة والحرج إضافة إلى ذلك أنه لم ينقل عن السلف الصالح رحمهم الله أنهم يرشدون العامة إلى مراعاة أقوالهم لئلا يقعوا في التلفيق بين أقوال المفتين.
3. مسألة التلفيق تشمل جميع المسائل العملية من العبادات والبيوع والإجارات ، الأنكحة والفسوخ ، أحكام الجنايات وغيرها ...إلخ . وسأفصل حكمها في المطلب اللاحق .

**\*نوع وسبب الخلاف في التلفيق بين المذاهب الفقهية :**الخلاف بين الأقوال خلاف معنوي، ومن خلال تتبع المسألة بأقوالها وأدلتها يظهر ان للخلاف عدة أسباب وهي:

1. صحة ادعاء اتفاق الإمامين على القول ببطلان ما صدر من الملفق فإن قلنا: إن الإمامين اتفقا على القول ببطلان ما صدر عن الملفق منع التلفيق وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الأول.

وإن قلنا: أن الإمامين لم يتفقا على القول ببطلان ما صدر عن الملفق جوزنا التلفيق مطلقا أو بشروط وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني والقول الثالث. [[179]](#footnote-179)

1. الاختلاف في مسألة: هل يجب على الإنسان الالتزام بمذهب فقهي معين؟

فمن قال بوجوب اتباع مذهب معين منع التلفيق ومن قال بعدم وجوبه أجازه.

3.الاختلاف في الإنتقال من مذهب إلى آخر فمن اجازه أجاز التلفيق ومن منعه منع التلفيق

والله أعلم.

**المطلب الثالث : حكم التلفيق في المسائل الفرعية الشرعية**

بما أنّ التلفيق يأتي في المسائل الفرعية فإننا نريد تفصيل الحكم فيها:[[180]](#footnote-180)

و كما ذكرنا آنفا بأن الفروع الشرعية تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي :

**النوع الأول:** ما بني في الشريعة على اليسر والتسامح، مع اختلافه باختلاف أحوال المكلفين وهو العبادات المحضة. وهذه يجوز فيها التلفيق لأن مناطها امتثال أمر الله تعالى والخضوع له مع عدم الحرج.أما العبادات المالية: فإنها مما يجب فيه التشديد احتياطا خشية ضياع حقوق الفقراء، فينبغي على المزكي ألا يأخذ بالقول الضعيف، أو يلفق من كل مذهب ما هو أقرب لإضاعة حق فقير، وعلى المفتي أن يفتي هنا بما هو الأحوط والأنسب، مع مراعاة حال المستفتي، وكونه من أصحاب العزائم أم لا.

**النوع الثاني:** ما بني على الورع والاحتياط:و هو المحظورات، وهي مبنية على الاحتياط والأخذ بالورع مهما أمكن، لأن الله تعالى لا ينهى عن شيء الشرعية، لأن القاعدة تقول "الضرورات تبيح المحظورات، لذلك ورد في الحديث: «ما نهيتكم عنه فاجتبوه، وما أمرتكم به فأتو منه ما استطعتم»[[181]](#footnote-181) ، فالأمر قيده بالاستطاعة والنهي أطلقه، لدفع الضرر المنهي عنه ولأن المحظورات لا يسوغ فيها التلفيق كونها مبنية على الورع والاحتياط مستند إلى قوله" عليه الصَّلاة والسَّلام ": **« دَعْ مَا يرِيبُك إلَى مَا لاَ يرِيبُكَ ».[[182]](#footnote-182)** أما المحظورات المتعلقة بحقوق العباد فلا يجوز فيها التلفيق، لأنها قائمة على أساس صيانة الحق ومنع الإيذاء والعدوان، فلا يباح التلفيق فيها لأنه ضرب من الاحتيال للاعتداء على الحق واضرار العباد.

**أما النوع الثالث:** ما يكون مناطه مصلحة العباد وسعادتهم وهو المعاملات والحدود وأداء الأموال من عشر وخراج والمناكحات وما يتعلق بها التي مبناها سعادة الزوجين وأولادهما، ويتحقق هذا المبنى بالحفاظ على الرابطة الزوجية وتحقق الحياة الطيبة فيها. كما قرر ذلك القرآن الكريم: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾[البقرة 229]. فكل ما يؤيد هذا الأصل يعمل به ولو أدى في بعض الوقائع إلى التلفيق، إلا أنه لا ينبغي أن يتخذ التلفيق ذريعة لتلاعب الناس بأقضية النكاح والطلاق مراعاة للقاعدة الشرعية: "الأصل في الأبضاع التحريم"وصيانة لحقوق النساء والأنساب، وحينئذ يكون التلفيق ممنوعا ،أما التي تراعي فيها مصالح البشرية فيجب الأخذ فيها من كل مذهب ما هو أقرب إلى مصلحة العباد وسعادتهم ولو لزم منه التلفيق، لما فيه من السعي وراء تأييد المصلحة التي يقصدها الشرع، فكل ما يضمن صيانة الدين، النفس، العقل، النسل والمال فهو مصلحة، وكل ما يضيعها فهو مفسدة، ودفعه مصلحة .

**خلاصة المبحث الثاني:**

تنشأ مسألة التلفيق عن القول بالتمذهب وجوبا أو جوازاً ، لذلك تطرقت في هذا المبحث إلى حكم الالتزام بمذهب معين بعرض الأقوال وأدلتهم وكذا مناقشتها ليظهر حكم التلفيق بين المذاهب الفقهية ،فمن أوجب التمذهب منع التلفيق وحرمه، أما من منع التمذهب فقد أجاز التلفيق بين المذاهب ، أما صورة التلفيق التي وقع فيها النزاع فهي التي تجمع أقوال المذاهب في قضية واحدة وفي أجزاء الحكم الواحد ، بحيث لا يعتبر الحكم صحيحا في أي مذهب بمفرده، وقد اختلف العلماء في حكم التلفيق في التقليد على ثلاثة أقوال عرضتها وبينت أراء العلماء فيه كما ذكرت أدلة كل منهم مع مناقشتها بشيء من التفصيل لأعتمد القول بجواز التلفيق بشروط ، ويقع التلفيق في الفروع الشرعية الظنية فما بني في الشريعة على اليسر والتسامح يجوز فيها التلفيق ، وما بني على الورع والاحتياط وهي المحظورات فلا يسوغ فيها التلفيق كونها مبينة على ذلك ، أما ما يكون مناطه مصلحة العباد وسعادتهم كالمعاملات و المناكحات فيؤخذ بالتلفيق بضوابط وحدر على أن لا يكون التلفيق ذريعة للتلاعب بالناس بل يعمل به لضرورة أو لتأييد مصلحة يقصدها الشرع. وهذا ما سأذكره في المبحث الموالي من ضوابط العمل بالتلفيق وأثره في الفقه الإسلامي بذكر نمادج تطبيقية في مختلف أبواب الفقه .

**المبحث الثالث : ضوابط العمل بالتلفيق وأثره في الفقه الإسلامي**

**ويحتوي على أربعة مطالب :**

* **المطلب الأول : ضــــــوابط العمــــل بالتلـــــــفيق .**
* **المطلب الثاني : نماذج تطبيقية للتلفيق في باب العبادات.**
* **المطلب الثالث : نماذج تطبيقية للتلفيق في المعاملات المعاصرة .**
* **المطلب الرابع : نماذج تطبيقية للتلفيق في الأحوال الشخصية .**

**المبحث الثالث : ضوابط العمل بالتلفيق وأثره في الفقه الإسلامي**

في هذا المبحث سأتحدث عن الضوابط التي يجب مراعاتها عند العمل بالتلفيق ، وكذلك أثر التلفيق في الفقه الإسلامي من خلال ذكر بعض النماذج التطبيقية له في مختلف أبواب الفقه .

**المطلب الأول : ضوابط التلــــفيق**

* **الفرع الأول : ضوابط العمل بالتلفيق**

أشار العلماء إلى ضوابط التلفيق وشددوا على الأخذ بها واعتبارها ،وكذا مراعاتها عند العمل بالتلفيق بمختلف جوانبه ، تتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

**الضابط الأول:** وزن كل مسألة شرعية خلافية بميزان الشريعة وردها إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، امتثالا لقوله تعالى: ﴿ **فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلً** ﴾[النساء 59].

**الضابط الثاني:** أن لا يؤدي التلفيق إلى صورة باطلة بالإجماع. فينبغي أن لا يترتب على التلفيق تركيب حكم يخالف الإجماع أو يخالف نصا قاطعا في دلالته أو القواعد وكذلك عدم قصد تتبع الرخص لأن من تتبعها فسق.[[183]](#footnote-183)

**الضابط الثالث:** ألا يترتب على التلفيق ما يتعارض مع مقاصد الشريعة وطبيعتها وذلك كمن لفق في عقد النكاح وتزوج بلا شهود مقلدا لمالك في عدم اشتراطهم ذلك وبلا ولي للمرأة مقلدا لأبي حنيفة وبلا صداق مقلدا للشافعي، فهذا التلفيق يتعارض مع مقاصد الشريعة لما يترتب عليه من مفاسد، كتعريض الزوج والزوجة للتهمة، وضياع حق المرأة، وكذا تسهيل الزنا، والتحايل بهذا التلفيق لدرء التهمة عن الزانين.[[184]](#footnote-184)

**الضابط الرابع:** أن لا يؤدي العمل بالتلفيق إلى نقض أحكام القضاء لأن حكم القاضي يرفع الخلاف درء للفوضى، ولو عمل بالتلفيق فيه لأدى إلى اضطراب القضاء وعدم استقرار الأحكام القضائية.[[185]](#footnote-185)

**الضابط الخامس:** أن يعتقد رجحان ذلك القول الذي ينتقل إليه لقوة دليلة ،وذلك بأن لا يختار من المذاهب أضعفها دليلا، بل أقواها دليلا، وأن يبتعد عن شواد الفتيا، ويعتقد رجحان ذلك القول الملفق، فيقدر أنه لو وجد أحد الأئمة المجتهدين اطلع على المسألة بمتغيراتها الجديدة أو الخاصة بهذا الشخص المقلد لم يكن من البعيد أن يوفق مذهبه ما توصل إليه بالتلفيق، بل لابد أن يكون هذا هو غالب ظن المقلد، لأن أقوال المجتهد بالنسبة له كنصوص الشارع بالنسبة للمجتهد فيكون عمله بالتلفيق حينئذ لوجود دليل راجح بغالب الظن.[[186]](#footnote-186)

وقد اعترض على هذا الضابط بعض الأصوليين، بأن المقلد لا يمكنه التمييز بين القوي والضعيف في الاستدلال، فبذلك لا طريق له إلى التلفيق[[187]](#footnote-187) .

**الضابط السادس:** ألا يتخذ من التلفيق ذريعة لنقص حكم مستقر عمل فيه بمذهب أحد المجتهدين.

وهذا قياسا على قولهم: "الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد" فمن باب أولى ألا ينقض بالتلفيق لأنه تقليد ، ويعتبر ذلك تلفيق بين المذهبين باطل متناقض[[188]](#footnote-188) .

**الضابط السابع:** أن تكون هناك ضرورة أو حاجة، وهذا الضابط مختلف فيه نقل بعض الباحثين ونسبة لبعض الأصوليين والفقهاء ونصره محمد سعيد الباني، ونقله عن الشفشاوني بالقول بجواز التلفيق بشرط دواعي الضرورة وقال هذا محصل شروط الدين أجازوا التلفيق[[189]](#footnote-189) ، فقد رأوا أن الضرورة والحاجة تقتضيان التلفيق وذلك للتيسير والتخفيف على المكلفين ورفع الضيق والحرج عنهم ومراعاة ظروفهم، فيفتى لهم بالأخف وإيجاد مخرج يصحح لهم معاملاتهم بتكييفها، كما قرر الباني بجواز التلفيق في حال ضعف دين المستفتي وعقله ، كما قرر بعضهم كالشيخ مرعي الكرمي، أنه لا يسع الناس ولا سيما العوام إلا التلفيق وإلا ترتب على تركه بطلان عباداتهم ومعاملاتهم ووقوعهم في الحرج والشقة المنافيان لما وضعت عليه الشريعة من اليسر والتخفيف وكثيرا ما يكون الحرج والضيق ناشئا عن التقيد بمذهب معين[[190]](#footnote-190).

**الضابط الثامن:** وهذا الضابط يعود إلى دين المفتي وانصافه، وهو مراعاة مذهب الدول والبلدان وما استقر منها من عمل إذا كان من الاجتهاد السائغ، فلا يصح أن يأتي من هو خارج عنهم ، فيشغب على أهلها وعلمائها بفتاوى تثير البلبلة والتشويش، كما يجب أن يحدر من الأغلوطات فقد يكون القصد من الفتاوى ضرب بعضها ببعض لا إظهار للحق ولإظهار العلماء أنهما فريقان فريق متشدد وفريق متساهل، وقد تكون الأغلوطة في اختيار وقت الفتوى فيلقيها على المفتي وهو يعلم ما ستحدثه من ضغائن وحقد.[[191]](#footnote-191)

ومن خلال ما تقدم يتبين أن أكبر بواعث بعض الفقهاء على التلفيق ثلاث أمور وهي:[[192]](#footnote-192)

1. الضرورة والحاجة.
2. ضعف دين المستفتي وحاله.
3. تصحيح عبادات المستفتيين ومعاملاتهم.

**الخلاصة:**

إن ضابط جواز التلفيق وعدم جوازه هو أن كل ما أفضى إلى تعطيل دعائم الشريعة والقضاء على حكمتها فهو محظور. وكل ما يؤيد دعائم الشريعة ومقاصدها وصيانة ما تتطلبه سياستها وحكمتها لإسعاد الناس في الدارين وتحقيق مصالحهم فهو مطلوب وجائز شرعا.

**الفرع الثاني :التلــــفيق الممـــــنوع والتلـــــفيق المبـــــاح :**

* **التلفيق الممنوع :** ذكر محمد سعيد الباني أن التلفيق الممنوع ينقسم إلى نوعين:[[193]](#footnote-193)

**أحدهما :التلفيق الباطل لذاته** :وهو مردود بالاتفاق وينبغي ألا يعبأ به البتة مثل ما قال الشاعر، ولفق الحكم ليجمع بين ذهاب الحنفية إلى حل النبيد ، وذهاب الشافعية إلى أنّ النبيد يأخذ حكم الخمر فكانت النتيجة التي وصل إليها : الخمر حلال [[194]](#footnote-194)،وأخلط في ذلك لظهور بطلانه.

**ثانيهما: التلفيق المحظور لا لذاته**: بل لما يعرض له من العوارض وهو ثلاثة أنواع:

1. تتبع الرخص عمدا بأن يأخذ الانسان من كل مذهب ما هو الأخف عليه بدون ضرورة ولا عذر، وهذا ممنوع سدا لذرائع الفساد بالانحلال من تكاليف الشرعية ومثاله الذي ذكرته سابقا في طلاق البتة واعتباره طلاق رجعي.
2. التلفيق الذي يستلزم نقض حكم الحاكم لأن حكمه يرفع الخلاف درءا للفوضى. ومثاله: كما لو قلد رجل أبو حنيفة رحمه الله في النكاح بلا ولي فيستلزم العقد صحة ايقاع الطلاق لأنها أمر لازم لصحة النكاح اجماعا، فلو طلقها ثلاثا ثم أراد تقليد الشافعي رحمه الله في عدم وقوع الطلاق لكون النكاح بلا ولي فليس له ذلك ،لكونه رجوعا عن التقليد في أمر لازم إجماعا.
3. التلفيق الذي يستلزم الرجوع عما عمل به تقليدا أو عن أمر مجمع عليه لازم لأمر قلده فهو ضروري في نحو ما كان من قبيل المثال السابق ، إذ يحتاط في مسائل الفروج أكثر مما يحتاط في غيرها فكما لا يسوغ التلفيق في قضايا الفروج والأنساب كذلك لا يسوغ في كل ما يكون وسيلة للعبث بالدين، أو ذريعة لمضرة البشر، أو الفساد في الأرض.

وأما إن كان من قبيل العبادات، والتكاليف التي لم يجعل الله بها حرجا على عباده فلا يكون التلفيق فيه ممنوعا، ولو استلزم الرجوع المذكور ما لم يفض إلى الانحلال من ربقة التكاليف أو إلى الذهاب بالحكمة الشرعية باقتراف الحيل التي تغاير الشريعة أو تضيع مقاصدها.[[195]](#footnote-195)

* **التلفيق المباح :**يكون التلفيق مباحا إذا تحققت الضرورة التي تبرر اللجوء إليه ، دون تتبع للأسهل عمدا ودون مبرر شرعي ، أو تتبعا للأيسر من المكلف دون اعتبار مقصود الشارع الحكيم ، وضابط ذلك: وجود المصلحة الشرعية وما كان فيه صيانة للكليات الشرعية الخمس ، وتحقيقا لمضمون سماحة الشريعة الإسلامية وتيسيرها من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، فهي أمور شددت الشريعة على اعتبارها ، وحثت على سبر غور النصوص للوصول إليها . [[196]](#footnote-196)

**-**إذاً نقول : يكون التلفيق جائزا في بعض الأحكام الاجتهادية في مختلف مسائل العبادات والمعاملات أو المناكحات إذا كان قائما على مراعاة حال المكلف لعذر أو ضرورة ، دون أن يكون مؤداه التحلل من التكاليف الشرعية ، كحال المريض العاجز الذي أنهكه المرض يتتبع الرخص في هاته الحالة ليؤدي حق الله عليه دون حرج يؤدي بحياته ، وتكليفه في دين الله ما لا يطيق .

**المطلب الثاني: نماذج تطبيقية للتلفيق في باب العبادات**

ذكر الفقهاء التلفيق في باب العبادات في عدة مواطن نذكر منها ما يلي :

* **الفرع الأول: التلفيق في الطهارات والحج**

**أولا : التلفيق في الحيض :** هو ضم الدم الذي بينهما طهر ، أو هو ضم الدماء بعضها إلى بعض وجعلها حيضة واحدة ( إن تخللها طهر ) ما لم يجاوز مدة الطهر خمسة عشر يوما ،على اختلاف بين الفقهاء في أقل الحيض وأكثره[[197]](#footnote-197) .

وقد اتفق الفقهاء على أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان خمسة عشر يوما فصاعدا فإنه يكون فاصلا بينهما، أما إذا كان الطهر الفاصل بين الدمين أقل من هذه المدة فقد اختلفوا في اعتباره فاصلا أو عدم اعتباره[[198]](#footnote-198).

إذا فالمرأة إذا كانت ترى الدم يوما وليلة ثم ترى النقاء يوما أو ليلة أو أكثر أو أقل ، فلا تخلو من أحد الأمرين :

* الأمر الأول : ألا يتجاوز هذا الانقطاع خمسة عشر يوما .
* الأمر الثاني : أن يتجاوز هذا الانقطاع أكثر من خمسة عشر يوما .

اما الحالة الأولى وهي : إذا ما كانت الحالة المذكورة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ،فقد اختلف العلماء في حكمها فالإمامان مالك[[199]](#footnote-199) ، وأحمد [[200]](#footnote-200)يريان أنّ عليها أن تغتسل كلما رأت النقاء ، وتصير في حكم الطاهرات يجوز لها ومنها ما يجوز لهن ومنهن ، وهذا المذهب يسمى مذهب التلفيق واللقط **.**

ويرى المالكية في مسألة التقطع هذه أن المرأة تلفق أي تجمع أيام الدم فقط لا أيام الطهر على تفصيل من مبتدأه ومعتادة وحامل ، فتلفق المبتدأة نصف الشهر، والمعتادة تلفق عادتها مع استظهارها ،والحامل في ثلاثة أشهر النصف ونحوه، وفي ستة أشهر فأكثر عشرين ونحوها، ثم في بعد ذلك مستحاضة. وتغتسل الملفقة وجوبا كلما انقطع عنها الدم في أيام التلفيق، إلا أن تظن أنه يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي فيه، فلا تؤمر بالغسل، وتصوم إن كانت قبل الفجر طاهرا، وتصلي بعد طهرها فيمكن أن تصلي وتصوم في جميع أيام الحيض.[[201]](#footnote-201)

وقد جاء في المدونة في باب الحيض والنفاس:[[202]](#footnote-202)

ومن تقطع طهرها تلفق أيام حيضها فقط فحققوا

" أي أن المرأة إذا أتاها الحيض في وقته وانقطع بعد يوم أو ساعة، وأتاها بعد ذلك قبل طهر تام فإنها (تلفق) أي تضم أيام الدم بعضها إلى بعض على تفصيلها السابق من مبتدأه ومعتادة ومختلطة، وحكم الملفقة أنها تغتسل وجوبا. كلما انقطع دمها وتصلي وتصوم ويأتيها زوجها." [[203]](#footnote-203)

أما الإمام أبو حنيفة [[204]](#footnote-204)والإمام الشافعي [[205]](#footnote-205)فمذهبهما هو :أن جميع النقاء والحيض حيض ،فتظل المرأة في حكم الحيض حتى تكمل عادتها أو تميز ،ويسمى هذا المذهب بمذهب السحب ومذهب ترك التلفيق .

ويوجد للشافعية قولان :[[206]](#footnote-206)

أظهرهما عند الأكثرين كما في الروضة أنّ الجميع حيض، ويسمى القول بذلك (السّحب) بشرط أن يكون النقاء محتوشا " محاطا " ، بدمين في الخمسة عشر، وإلا فهو طهر بلا خلاف.

والثاني: حيضها الدماء خاصة، وأما النقاء فطهر وهذا هو التلفيق أو اللقط. ولا فرق في جريان القولين بين أن يستوي قدر الدّم والنقاء أو يزيد أحدهما.

أما إذا جاوز الدم بصفة التلفيق الخمسة عشر صارت مستحاضة فالفرق بين حيضها واستحاضتها بالرجوع إلى العادة أو التمييز كغير ذات التلفيق.

أما الحالة الثانية : فالجميع متفقون أنها مستحاضة تجري عليها أحكام المستحاضة وتتوضأ لكل صلاة .

**ثانيا :التلفيق بين حكم في الوضوء والصلاة**

إذا توضأ شخص من ماء خالطته نجاسة مقلدا الشافعي في طهورية الماء، إذا بلغ قلتين فما فوق وخالطته نجاسة ولم تغيره ، ثم صلى خلف الإمام بدون قراءة في الصلاة الجهرية أو السرية مقلدا أبي حنيفة في ذلك فصلاته تعتبر باطلة عند أبي حنيفة لأنه إغتسل بماء نجس ، ولأن الماء عنده إذا خالطته نجاسة ولم تغيره فهو نجس قليلا الماء كان أو كثيرا ، وباطلة عند الشافعي لأنه يقول بوجوب القراءة خلف الإمام في الصلاة السرية والجهرية [[207]](#footnote-207). فهنا تركب حكمان في قضيتين لا يقول بهما أحد، وهما الطهارة والصلاة وتركيب الحكم منهما يحصل به التلفيق .

**ثالثا : التـــــــلفيق في الحــــــــج**

شخص ذهب للحج فمكث في مزدلفة بمقدار حط رحاله كما هو عند المالكية ، وقلم أظافره كا هو عند الظاهرية ، ثم طاف راكبا كما هو عند الشافعية ، ورمى يوم النحر قبل الزوال كما هو عند الحنفية ، فهذا الحج ملفق بين مذاهب مختلفة ، وكل واحد لا يقول برأي الآخر في المسألة التي قلده فيها .[[208]](#footnote-208)

* **الفرع الثاني: التلفيق في مسافة القصر وفي الكفارة**

**أولا : التلفيق في مسافة القصر لمن كان بعض سفره في البحر وبعضه في البر**

* لم يفرق الشافعية وكذا الحنابلة، على الصحيح من المذهب عندهم في مسافة القصر بين البر والبحر، بل و لو في البحر وقطع تلك المسافة في لحظة فإنه يقصر.[[209]](#footnote-209)
* وأما الحنفية فعندهم لا يعتبر السير في البر بالسير في البحر، ولا السّير في البحر بالسير في البر، وإنما يعتبر في كل موضع منهما ما يليق بحاله، والمختار للفتوى عندهم أن ينظر كم تسير السفينة في ثلاثة أيام ولياليها إذا كانت الرياح مستوية معتدلة فيجعل ذلك هو المقدر، لأنه أليق بحالة كما في الجبل.[[210]](#footnote-210)
* بينما يرى المالكية على القول الذي لا يفرق بين السفر في البحر والسفر في البر في اعتبار المسافة، أنه إذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعضه في البحر فإنه يلفق أي يضم مسافة أحدهما لمسافة الآخر من غير تفصيل.[[211]](#footnote-211)وجاء في الزرقاني أنه يلفق بين مسافة البر ومسافة البحر إذا كان السير في البحر بمجداف أو به بالريح، فإن كان يسير فيه بالريح فقط لم يقصر في مسافة البر المتقدمة وهي دون قصر فلا تلفيق.[[212]](#footnote-212)

**ثانيا : التلفـــــيق في الكـــــــفارة**

قبل أن نوضح الحكم نُعرف أولاً التلفيق في الكفارة بأنه : جمع وضم الشخص الحانث خصلتين من خصال الكفارة كالجمع بين الإطعام والكسوة ، أو الجمع بين الكسوة والعتق .

فإذا أراد الشخص الحانث أن يلفق في الكفارة، يطعم خمسة مثلا أو أربعة، ويكسو الباقين، أي يطعم خمسة ويكسو خمسة ، أو يطعم أربعة ويكسو ستة فهل يجوز ذلك أو لا يجوز؟ وهل يجوز أن يعتق نصف رقبة ويكسو خمسة أو يطعهم؟

ذهب الإمام الشافعي إلى عدم جواز التلفيق في الكفارة .

حجته في ذلك: قول الله تعالى: **﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهثُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾** [المائدة 89].

**وجه الدلالة:** أن الشارع فد بين خصال الكفارة بأحد هذه الأنواع الثلاثة وهي: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، وعند العجز يجزئه صيام ثلاثة أيام، وهنا لأصبح نوعا رابعا خارجا عما ذكر في الآية، وكذلك المطلوب هنا نوع من أنواع التكفير، فلا يجزئه تبعيضه كسائر الكفارات. [[213]](#footnote-213)

وذهب الإمام أحمد، والثوري، والأحناف إلى جواز التلفيق ، حجتهم في ذلك ما يلي:

1/ إنّ القول بالتلفيق لا يأتي بخصلة جديدة من خصال الكفارات، لأن العبرة بالعدد الواجب إطعامه، أو كسوته، فإذا أطعم خمسة وكسا خمسة جاز شرعا لأن الإطعام والكسوة منصوص عليه في الآية، ففي الإطعام لخمسة، والإكساء لخمسة " اتيان للمأمور به شرعا "، إذ بهما يتحقق العدد المطلوب وهو العشرة.

2/ من خصال الكفارة أنها تقوم مقام الخصلة الأخرى في بعض العدد، فلو كسا خمسة وأطعم خمسا جاز، قياسا على التيمم لما قام مقام الماء في البدن كله في الجنابة، جاز في بعضه في طهارة الحدث فيما إذا كان بعض بدنه صحيحا وبعضه جريحا، وفيما وجد من الماء ما يكفي بعض بدنه.[[214]](#footnote-214)

3/ أن معنى الطعام والكسوة متقارب، إذا كان القصد منهما سد الخلة، ودفع الحاجة وقد استويا في العدد، والمعتبر في الكفارة هو دفع حاجة عدد معين من المساكين، وقد حصل اختلاف الحاجة بعد ذلك من حيث كونها في الإطعام سدا لجوعه، وفي الكسوة لدفع البرد وستر العورة، وهذا لا يمنع جواز تلفيق الكفارة إذ يمكن أن تتباين الحاجة في نوع واحد من الكفارة.

4/ أن الحانث إذا حنث في يمينه وقام بإطعام خمسة خرج من عهدة الذين أطعمهم وبرئت ذمته، وكذلك إذا كسا خمسة يخرج عن عهدتهم، وبهذا يكون قد أخرج عن عشرة مساكين، فوجب القول بجواز التلفيق كما إذا اتحذ نوع الكفارة.

5/ الآية الواردة بشأن كفارة اليمين تدل بمعناها على جواز التلفيق لأن من يكفر عن يمينه يكون مخيرا في كل فقير بين إطعامه أو كسوته، حاله حال من وجبت عليه الدية في القتل الخطأ في أن يخرج ألف دينار من الذهب أو إثني عشرألف درهم من الفضة ، فلو قام بإخراج البعض ذهبا والبعض فضة جاز، فتقاس الكفارة على الدّية فيكون التلفيق جائزا.[[215]](#footnote-215)

فالتلفيق في الكفارة أفضل سداً لحاجات الناس كل حسب حاجاته وتيسير في قضاء حوائجهم والرفق بهم. والعبرة في الكفارة بالكم والعدد لا بالنوع والصنف.

كما أن الكفارة ما هي إلا زجر للحانث لذلك التلفيق فيها أولى من عدم التلفيق .

**المطلب الثاني: بعض النماذج التطبيقية للتلفيق في المعاملات المعاصرة**

ظهرت في هذا العصر معاملات مالية معاصرة أغلبها صورا مركبة تحوي بين جنباتها أكثر من صورة مما استدعى اجتهاد الفقهاء في تكييف هذه الصورة بالتلفيق بين أجزاء هذه المعاملات للوصول إلى الحكم الشرعي فيها، لذلك سأتطرق في هذا المطلب إلى تبيين وجه التلفيق في بعض المعاملات المعاصرة.

* **الفرع الأول: الإجـــارة المنتــــهية بالتمـــليك**

الإجارة عقد مشروع حكمه الجواز باتفاق جمهور الفقهاء استنادا إلى الأدلة المتواترة من الكتاب والسنة والإجماع.[[216]](#footnote-216)

**أولا: الخطوات العملية للإجازة المنتهية بالتمليك**

1. يبدي العميل رغبته في إجارة عين غير موجودة عند المصرف بأوصاف محددة .
2. يقوم المصرف بشراء العين ثم يوكل العميل باستلام العين.
3. يؤجر المصرف العين المؤجرة للعميل بأجرة محددة ومدة معينة .
4. يقوم المصرف بوعد العميل بتمليك العين بعد دفع الأقساط إما عن :(إتمام جميع أقساط الأجرة دون عقد جديد ، أو بيع العين بثمن رمزي أو حقيقي ،أو عن طريق وعد بالبيع ، او وعد بالهبة ، أو وعد ملزم )
5. يتنازل المصرف للعميل عن العين المؤجرة بعقد جديد .[[217]](#footnote-217)

**ثــــــانيا: التــــــلفيق في صور الإجــــارة المنتــــهية بالتمليك**

من الصور الأوسع انتشاراً في تداول هذا العقد ما يلي:

* **الصورة الأولى:** أن يصاغ العقد على أنه عقد ايجار ينتهي بتملك الشيء المؤجر – إذا رغب المستأجر في ذلك – مقابل ثمن يتمثل في المبالغ التي دفعت فعلا كأقساط إيجار لهذا الشيء المؤجر خلال المدة المحددة، يصبح المستأجر مالكا – أي مشتريا – للشيء المؤجر تلقائيا بمجرد سداد القسط الأخير دون حاجة إلى ابرام عقد جديد.

**فالعقد بهذه الصورة هو**: إجارة تنتهي بالتمليك دون دفع ثمن سوى الأقساط الإيجارية، أي تنقلب الإجارة في نهاية المدة بيعا تلقائيا.

**وجه التلفيق في هذه الصورة**: هذه الصورة مكونة من مجموعة من العقود، عقد إجارة في مدة محددة مع عقد بيع معلق على اتمام الإجارة إلى نهاية المدة وعند الحكم على الصورة النهائية يلاحظ التلفيق بالجمع بين أحكام عامة العقود، فيضمهم ويجمع بين مشروعية عقد الإجارة وحكم البيع المعلق، وحكم اشتراط عقد الإجارة في عقد البيع.[[218]](#footnote-218)

* **الصورة الثانية:** أن يصاغ العقد على أساس عقد الإجارة ولكن يكون للمستأجر الحق في تملك العين المؤجرة في أي وقت يشاء على أن ينفذ البيع في وقته بمبلغ معين، قد يكون ثمنا رمزيا أو حقيقيا.[[219]](#footnote-219)

**فالعقد بهذه الصورة هو** : إجارة مقترنة بشرط بيع المؤجر بثمن حقيقي أو رمزي.

**وجه التلفيق في هذه الصورة:** هذه الصورة مكونة من عقد إجارة في مدة محددة مع شرط معلق على اتمام الإجارة إلى نهاية المدة، وعند الحكم على الصورة النهائية يلاحظ التلفيق بالجمع بين مشروعية عقد الإجارة وحكم الشرط بالبيع.[[220]](#footnote-220)

* **الصورة الثالثة:** أن يصاغ العقد على أنه عقد إجارة يمكن للمستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة في مقابل أجرة معينة في مدة محددة للإجارة ، على أن المؤجر يعد المستأجر وعدا ملزما إذا وفى المستأجر سداد الأقساط الإيجارية في المدة المحددة ببيع العين المؤجرة في نهاية العقد على المستأجر بمبلغ معين.[[221]](#footnote-221)

**فالعقد بهذه الصورة هو**: اقتران الإجارة بوعد البيع.

**وجه التلفيق في هذه الصورة**: هذه الصورة مكونة من عقد إجارة في مدة محددة مع وعد ملزم على اتمام الإجارة إلى نهاية المدة، وعند الحكم على الصورة النهائية يلاحظ التلفيق بالجمع بين مشروعية عقد الإجارة وحكم اشتراط عقد الإجارة في عقد البيع.[[222]](#footnote-222)

* **الصورة الرابعة:** يصاغ العقد في هذه الصورة على أساس عقد إجارة مقابل أجرة معلومة في مدة معلومة، ويلحق به عقد هبة العين المأجورة للمستأجر معلقا على سداد كامل الأجرة أو وعد بالهبة بعد سداد كامل الأجرة.[[223]](#footnote-223)

**فالعقد بهذه الصورة هو**: اقتران الإجارة بوعد بالهبة.

**وجه التلفيق في هذه الصورة**: هذه الصورة مكونة من عقد إجارة في مدة محددة مع وعد ملزم على اتمام الإجارة إلى نهاية المدة، وعند الحكم على الصورة النهائية يلاحظ التلفيق بالجمع بين مشروعية عقد الإجارة وحكم الوعد الملزم بهبة.

* **الصورة الخامسة**: أن يصاغ العقد على أنه عقد وإجارة يُمكّن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة في مقابل أجرة محددة في مدة محددة للإجارة مع وعد ملزم من المؤجر في أن يجعل للمستأجر في نهاية مدة الإجارة الحق في ثلاثة أمور:

**الأول:** تملك السلعة مقابل ثمن يراعي في تحديد المبالغ التي سبق له دفعها كأقساط الايجار والثمن محدد عند بداية التعاقد أو بأسعار السوق عند نهاية العقد.

**الثاني**: مد مدة الإجارة لفترة أخرى.

**الثالث**: إعادة الأعيان المؤجرة إلى المؤسسة المالكة والمؤجرة لها.[[224]](#footnote-224)

وعقد الإجارة المنتهية بالتمليك بهاته الصورة قريب من عقد الليسنج.[[225]](#footnote-225)

**وجه التلفيق في هذه الصورة**: هذه الصورة مكونة من عقد إجارة في مدة محددة مع وعد ملزم على اتمام الإجارة إلى نهاية المدة وتخيير المستأجر بين الثلاث: بيع العين المستأجرة له، أو مد الإجارة أو إلغائها وإعادة الأعيان المؤجرة، وعند الحكم على الصورة النهائية يلاحظ التلفيق بالجمع بين مشروعية عقد الإجارة وحكم الوعد الملزم.[[226]](#footnote-226)

\*الناظر في حقيقة هذه المعاملة- أي الإجارة المنتهية بالتمليك – بمجموع صورها يجد أنها تجمع عدة عناصر وهي:[[227]](#footnote-227)

1. بيع تقسيط يقترن به شرط عدم نقل ملكية البيع إلا بعد الوفاء بجميع الأقساط الإيجارية.
2. وعد ملزم للمصرف بتمليك العين المؤجرة للمستأجر عن طريق الهبة أو البيع في نهاية مدة الإجارة.
3. عقد إجارة في المدة المحددة.
4. الربط بين الإجارة والبيع والوعد في عقد واحد.

وعليه يظهر التلفيق بين كل عنصر من العناصر السابقة وكل صورة على حدى للوصول إلى الحكم الشرعي للإجارة المنتهية بالتمليك.

* **حكم التلفيق في الإجارة المنتهية بالتمليك :**

حكم التلفيق في الإجارة المنتهية بالتمليك يكون تبعا لحكم كل صورة من صورها على حدى ، لذلك سأذكر حكم كل صورة ليظهر حكم التلفيق ، وقد تقدم القول بمشروعية عقد الإجارة ، يبقى حكم بقية العقود وبالرجوع إلى الصور المذكورة آنفا نجد :

1. تعتبر الصورة الأولى باطلة لأن الإجارة انقلبت بيعا دون إبرام عقد جديد وبالتالي لا يجوز فيها التلفيق.
2. الصورة الثانية صحيحة لوجود عقدين منفصلين عقد إجارة وبعد انتهاء الإجارة عقد بيع معلق على تحقيق شرط سداد جميع الأقساط.
3. تنبنني الصورتين الثالثة والرابعة على مسألة وجوب الوفاء بالوعد ديانة وقضاء، سواء وعد بالبيع أو بالهبة، وهي جائزة لعدم وجود محاذير شرعية .
4. الصورة الخامسة جائزة بل هي الأكثر مرونة للمستأجر حيث تعطيه الحق في الاختيار بين الأمور الثلاثة المذكورة سابقا .

ويمكن القول بجواز التلفيق في الاجارة المنتهية بالتمليك بمختلف صورها التي ذكرتها لصحتها وخلوها من المحاذير الشرعية باستثناء الصورة الأولى والله أعلم .

* **الـــــــــفرع الثاني: الاستـــــــــصناع المـــــــــوازي**

**أولا: تعريف عقد الاستصناع الموازي:**

"هو عقد استصناع يكون بين البنك وبين الجهة الصانعة، يطلق أنه مواز، لأنه يقع بموازاة عقد استصناع آخر يسبقه وهو العقد الأصلي الذي يطلب فيه العميل من البنك استصناع السلعة المتفق عليها وبثمن مؤجل".[[228]](#footnote-228)

**ثانيا: الخطوات العملية للتمويل بالاستصناع الموازي في المصارف:**

1. يقدم العميل طلباً للمصرف باستصناع سلعة معينة بمواصفات محددة.
2. يلتزم المصرف بتصنيع السلعة وتسليمها في أجل محدد وسعر متفق عليه .
3. يلتزم الصانع (البائع ) بتصنيع السلعة وتسليمها في الأجل المحدد.
4. يسلم الصانع السلعة إلى المصرف مباشرة أو تفويضه بتسليمها للمشتري.[[229]](#footnote-229)

**ثالثا : حقيقة التلفيق في الاستصناع الموازي**

بعد النظر في الخطوات العملية للاستصناع الموازي نجد أنه يقوم على عقدين مختلفين، يقوم الأول بين المصرف والعميل والعقد الثاني منفصل عن الأول موازيا له يكون بين المصرف والصانع ،وللوصول إلى حكم الصورة النهائية لعقد الاستصناع الموازي نتطرق إلى مشروعية عقد الاستصناع، ومشروعية تعاقد الصانع مع غيره (محل المعقود عليه) عن طريق التلفيق بين مكوناته.

* يعتبر عقد الاستصناع جائز شرعا إستنادا إلى الأدلة المتواترة من الكتاب والسنة [[230]](#footnote-230)، وكذا الإجماع عليه عمليا [[231]](#footnote-231).

1. **مشروعية تعاقد الصانع مع غيره**:

تعتمد هذه المسألة على تحديد ماهية المعقود عليه في الاستصناع.

فعلى القول الأول جمهور الحنفية[[232]](#footnote-232) (المعقود عليه هو العين لا الصفة ): يجوز أن يتعاقد الصانع مع غيره للتنفيذ ويجبر المشتري على قبولها وتبرأ دمة الصانع، إن لم يذكر له ذلك، لأنه قد وفى بالتزامه وهو تقديمه له عينا مصنوعة موافقه للأوصاف المحددة.

وعلى القول الثاني[[233]](#footnote-233)(المعقود عليه هو العمل) لأن عقد الاستصناع عقد على عمل :لا يجوز أن يتعاقد الصانع مع غيره للتنفيد فلا يجبر المشتري على قبولها ولا تبرأ ذمته إن أعطاه صنع غيره فأخذه ظنا أنه صنعه.[[234]](#footnote-234)

* **حكم التلفيق في عقد الاستصناع الموازي:**

ذكرت آنفا أنه للحكم على عقد الاستصناع الموازي الذي يتكون من عقدين منفصلين، عقدي استصناع العميل والمصرف، وعقد استصناع آخر موازي بين المصرف والصانع ، يجب التلفيق بين عناصره، والمعلوم أن عقد الاستصناع إن كان عقدا مستقلا فهو جائز، وإن تعاقد المصرف مع غيره للتنفيذ ،على أن يكون البيع هو العين الموصوفة فيوفي الصانع دمته إذا جاءه بعين مستكملة للأوصاف المطلوبة لماله من أثر واضحا في الوفاء بالالتزامات الصناعية. هذا أيضا أمر مشروع مما يدل على مشروعية عقد الاستصناع الموازي.[[235]](#footnote-235)

ويعتبر عقد الاستصناع للمصارف خطوة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد ، ويمكن أن يدخل في مجالات كثيرة ويستفاد من استقلاله عن السلم والإجارة وشروطها في الاستثمار الإسلامي على نطاق واسع.

**المطلب الثالث: النماذج التطبيقية للتلفيق في الأحوال الشخصية**

تقول القاعدة الشرعية: "الأصل في الأبضاع التحريم" صيانة للخروج والأنساب ،لذلك لابد من وزن مسائل الأحوال الشخصية بميزان الشرع بأدق وزن وأحكمه لاجتناب الوقوع في المحظور ،وسأذكر في هذا المطلب البعض من نماذج التلفيق في باب النكاح ، وكذا بعض المسائل التي عمل فيها المشرع الجزائري بالتلفيق التشريعي.

* **الفرع الأول : التلفيق في العدول عن الخطبة**

في كثير من الأحيان يقدم الخاطب هدايا إلى مخطوبته وفي بعض الأحيان تكون المخطوبة هي التي أهدت إلى خاطبها بعض الهدايا ،فهل يحق للذي أهدى أن يسترد هديته عند العدول عن الخطبة؟

**حكم إسترجاع الهدايا :**

فصل المالكية في أن يكون العدول من الخاطب أو المخطوبة ، "فإذا عدل الخاطب فلا يرجع بشيء ولو كان موجودا .وإذا عدلت المخطوبة ، فللخاطب أن يسترجع الهدايا سواء أكانت قائمة أم هالكة ، فإن هلكت أو استهلكت وجبت قيمتها إن كانت قيمية أو مثلها إن كانت مثلية ".[[236]](#footnote-236)

أما الحنفية فترى أن :"هدايا الخطبة هبة ، وللواهب أن يرجع في خطبته ،إلا إذا وجد مانع من موانع الرجوع بالهبة كهلاك الشيء أو استهلاكه ، فإذا كان ما أهداه الخاطب موجودا فله استرداده ، وإذا كان قد هلك أو أستهلك أو حدث فيه تغير ، كأن ضاع خاتما ،وأكل طعاماً أو صنع قماشاً ، فلا يحق للخاطب استرجاع بدله ". [[237]](#footnote-237)

وعلى ضوء هذا لفق المشرع الجزائري رأيا بين المذهبين كالتالي :

\*نصت المادة الخامسة على جواز العدول وأثاره، وذكرت في موضوع الهدايا ما نصه: ( لا يسترد الخاطب من المخطوبة شيئا مما أهداها إن كان العدول منه، وعليه أن يرد للمخطوبة ما لم يستهلك مما اهدته له أو قيمته، وإن كان العدول من المخطوبة فعليها أن ترد للخاطب ما يستهلك من هدايا أو قيمتها).[[238]](#footnote-238)

\*في عبارة "ما لم يستهلك " خروج عن مقتضى المذهب المالكي وأخذ بمقتضى المذهب الحنفي فركب رأيا بين المذهبين في التفرقة بين كون العدول هل هو من الخاطب أو المخطوبة في تحديد وجوب رد الهدايا ؟ وكذا عدم رد ما لم يستهلك، والمسوغ الذي دعى المشرع الجزائري إلى مثل هذا الاختيار هو نفي الضرر.[[239]](#footnote-239)

-فالمشرع هنا نظر إلى مصدر الضرر وحكم بعدم استرداد الهدايا أو تعويض ما استهلك، أما ما استهلك بالاستعمال أو الأكل .... فلا تجبر على تعويضهما، لأن ما أخذته يعد في الحقيقة تبرعا منه فلا يضرها رده، ولئلا يضاعف الضرر على الخاطب فجعل المشرع من شروط استرجاع الهدية أن يكون العدول من المخطوبة (وهو شرط المالكية) وبقاء الهدية بلا استهلاك (وهو شرط الحنفية).[[240]](#footnote-240)

* **الفــــرع الثـــاني : التلــــفيق في عقـــد النكاح**

يظهر وجه التلفيق في عقد النكاح بين مسألة اشتراط الولي واشتراط الشهادة في عقد النكاح كالتالي :

* قد يقلد أحد في عقد النكاح فيتزوج بلا ولي مقلدا الحنفية في صحة هذا النكاح ،وبلا شهود مقلدا المالكية في صحة النكاح ،وبالتالي يكون نكاحه باطلا عند كلا الإمامين، لأن الحنفية يرون وجوب الإشهاد، والمالكية يشترطون الولي. ولو فتح هذا الباب لأفسد الشريعة الغرا و لأباح جل المحرمات وعلى رأسها إباحة الزنا ،ومثاله كالآتي:[[241]](#footnote-241)
* يصدق الرجل امرأة لا زوج لها ولا عدة أو بنتا بالغة عاقلة، فيراودها عن نفسه فتجيبه لذلك، فيقلد أبا حنيفة في صحة عقدها على نفسها؟ فإنه لا يشترط الولي، ثم يقلد مالك في عدم اشتراط الشهود كما نقل عنه، فهذا الرجل قد أمكنه أن يزني بحرمة (امرأة) ولا جرم عليه وهذا لا يقول به عاقل.
* قال أبو عمر بن عبد البر في كتابه بيان العلم: عن سليمان التيمي أنه قال لخالد بن الحارث إن أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله، قال أبو عمر هذا إجماع لا أعلم فيه خلافا. ونقل ابن حزم أيضا الإجماع على أن تتبع رخص المذاهب من غير استناد إلى دليل شرعي فسق لا يحل، وعلل ما ذكره ابن حزم وأبو عمر من الإجماع على منع تتبع رخص المذاهب بأنه مؤد إلى إسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها. وقال أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى إذا صار المكلف في كل نازلة عنت له يتتبع رخص المذاهب وكل قول وافق فيها هواه فقد خلع ربقة التقوى وتمادى في متابعة الهوى ونقض ما أبرمه الشرع.

ويقول محمد فال بن متال وهو مالكي:[[242]](#footnote-242)

ومن شروط الرعي للخلاف    أن لا يؤدي إلى خلاف

إجماعهم كناكح بــلا ولي    بدانق للشاهدين مهمل

قلد في نفي الولي التابعي    وفي الشهود مالكا والشافعي

بدانق فإن هذ الصورة    قال الرياشي لم تكن مذكورة

وفي رواية عنه في البيت الأخير :

فإن هذ الصورة    أجمع كل أنها محظورة.

وعليه فما فعله من التلفيق في النكاح المذكور غير صحيح، والتلفيق فيه باطل ، والقاعدة تقول: كل ما أدى إلى محظور فهو محظور، وكل قول يلزم منه إباحة محرم فهو مردود.

* وقد ذكر جمال الدين الإسنوي أثر ذلك في إقامة الحد على الملفق :[[243]](#footnote-243)

إذا تزوج شخص بلا ولي، أخذ بمذهب الإمام أبي حنيفة، وبلا شهود أخذ بمذهب الإمام مالك ووطئ فهل يقام عليه الحد؟ فمن منع التلفيق قال بإقامة الحد عليه، لأن الإمامين اتفقا على بطلان النكاح ومن جوز التلفيق لم يقم عليه الحد.

ومن التلفيق أيضا أن يطلق الرجل زوجته ثلاثا ،ثم تتزوج بابن تسع سنين بقصد التحليل ،مقلدا في زواجها في صحة النكاح عند الشافعي فأصابها ، ثم طلقها مقلدا في صحة الطلاق وعدم العدة للإمام أحمد ابن حنبل ،ليجوز لزوجها الأول العقد عليها تلفيقا بين هذا المذهب وذاك[[244]](#footnote-244) ،..وهذا هو التلفيق الذي منعه العلماء .

\*أما في قانون الأسرة الجزائري نجد التلفيق التشريعي بارز في تقنياته لا سيما في مسائل انشاء العلاقة الزوجية وانحلالها ويظهر ذلك في هاتين المسألتين :

**- ولاية المرأة في عقد الزواج:** حيث نصت المادة (11) الحادية عشرة من " ق أ ج "على هذه المسألة وجاء فيها: "تعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره".[[245]](#footnote-245)

فالقانون أسند الولاية مباشرة للمرأة دون قيد أو شرط، بحضور الولي يدل دلالته واضحة على رضاه بالعقد التي تباشره ابنته، مما يدل على أنه أذن لها في هذا الزواج وإلا لما حضر معها في المجلس، وهنا القانون خالف مذهب برأي الحنفية الذين يحيزون لها عقد زواجها بنفسها من غير ولي، لكن بشرط أن يكون الزوج كفؤا لها وبمهر مثلها.

ومن هنا فإن القانون أخذ برأي أبي ثور الشافعي ومحمد بن الحسن الحنفي وابن شبرمة، الذين يرون صحة الزواج بصيغة المرأة لكن لا يكون صحيحا إلا إذا استأذنت وليها.[[246]](#footnote-246) ويتصل الدافع [[247]](#footnote-247)لمثل هذا التلفيق في التشريع ما شهدته المسألة من نقاش حاد في عصرنا من قبل رجال القانون وفقهاء الشريعة وجمعيات نسوية تنادي بحرية المرأة فحاول المشرع ابتداع معيار جديد للولاية وهو معيار الاختيار من قبل المرأة ولم يراع الترتيب بين جهة القرابة أو مع الأجانب.

**-الاشهاد على النكاح:**

جاء في المادة التاسعة ما يدل على أن الإشهاد من شروط صحة الزواج: ( يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية: أهلية الزواج، الصداق الولي، شاهدان، انعدام الموانع الشرعية للزواج)[[248]](#footnote-248).

وفي الشريعة لا يصح النكاح إلا بشهادة عند الجمهور، وعند مالك يصح من غير شهادة ، فالمالكية يرون أنها ليست ركنا ولا شرط صحة بل هي شرط للنفاذ ومن ثم لو انعقد العقد بدون اشهاد كان صحيحا إلا أنه لا يتم الدخول بها وبذلك يكون المشرع قد خالف المذهب المالكي وأخذ بمذهب الجمهور القائلين بأنها شرط صحة.[[249]](#footnote-249)

**خلاصة المبحث الثالث :**

أشار العلماء إلى ضوابط أوجبوا مراعاتها عند العمل بالتلفيق، تخدم وتحقق مصالح الناس وتنسجم

مع مقاصد الشريعة قد ذكرتها آنفا ،كما أشرت إلى التلفيق الممنوع الذي ينقسم إلى قسمين : التلفيق الباطل لداته ،والتلفيق المحظور لا لذاته بل لما يعرض له من عوارض وهو مردود غير جائز ، أما التلفيق المباح فهو جائز إذا تحققت ضرورة أو مصلحة شرعية ويوجد للتلفيق أثر في الفقه الإسلامي مما جعلني اتطرق لنماذج تطبيقية له في مختلف أبواب الفقه الإسلامي ، بدءا من باب العبادات والتلفيق في الحيض بضم الدماء بعضها إلى بعض وجعلها حيضة واحدة إذا تخللها طهر ، والتلفيق في مسافة السفر لمن كان بعضه في البحر وبعضه في البر ، وكذا التلفيق في الكفارة حيث يجمع الشخص الحانث خصلتين من خصال الكفارة ( كالجمع بين الإطعام والكسوة ) ثم التلفيق في الحج ،انتقالا إلى التلفيق في باب المعاملات منها : الإجارة المنتهية بالتمليك بذكر مختلف صورها ووجه التلفيق فيها بين عناصرها للوصول إلى حكم التلفيق فيها ،أما النموذج الثاني فقد كان في الاستصناع الموازي ،ذكرت خطواته فهو يقوم على عقدين مختلفين، وبالتطرق إلى مشروعيته وحكم تعاقد الصانع مع غيره يظهر وجه التلفيق بين مكوناته ،وفي الأخير عرجت إلى نماذج تطبيقية للتلفيق في الأحوال الشخصية وبعض المسائل التي عمل فيها المشرع الجزائري بالتلفيق التشريعي ، أولها: تلفيق المشرع رأيا بين مذهبين عند العدول عن الخطبة ، وثانيها : التلفيق في عقد النكاح لمن يتزوج بلا ولي مقلداحنفية ، وبلا شهود مقلد المالكية في صحة هذا النكاح ليكون نكاحه باطلا عند الإمامين غير صحيح .

**الخــــــاتمـــــــــة**

**الخاتــــــــمــــة :**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين وبعد :

فهذه الدراسة قدمتها تحت عنوان :" التلفيق في الفقه الإسلامي"- دراسة تأصيلية وتطبيقية - أختمها في نتائج البحث التي توصلت إليها في النقاط التالية :

**أولا : النتـــــــائـــــج :**

1. لمصطلح التلفيق إطلاقات عند العلماء :

أ/ إطلاقة بمعنى التوفيق و الجمع بين الأحاديث ، و هذا هو معنى التلفيق عند علماء الحديث .

ب/ إطلاقة بمعناه اللغوي الضم ، و هذا هو معناه عند علماء الفقه .

ج/ إطلاقة بمعنى " الإتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد " ، وهذا هو الإطلاق عند علماء الأصول.

1. اختلفت تعاريف التلفيق عند العلماء وكانت كلها متقاربة ، على أن التلفيق هو ضم أو جمع قول مذهبين فأكثر في مسألة واحدة من باب واحد وفي أجزاء الحكم الواحد يتولد منه حقيقة مركبة لا يقول بها مجتهد .
2. مجال التلفيق هو مجال التقليد في الفروع الظنية المختلف فيها ، أما في العقائد و ما علم من الدين بالضرورة ، وكذا الأمور القطعية فلا يصح فيها التلفيق مطلقا .
3. التلفيق من المصطلحات التي ظهرت متأخرة في علم أصول الفقه ، حيث بدأت بوادر ظهوره كمصطلح تأصيلي في بداية القرن الخامس للهجري.
4. من أكثر الألفاظ ذات الصلة بمصطلح التلفيق : تتبع الرخص والإنتقال من مذهب إلى آخر ، حيث يعتبر تتبع الرخص من أوسع أبواب التلفيق إلا أن التلفيق يكون فيه العمل بالأقوال في حادثة واحدة مع الاتيان بقول لم يقل به أحد ، بينما تتبع الرخص يكون في حادثتين مختلفتين .

كما الانتقال يكون في عموم الاحكام في مسألة واحدة بينما التلفيق فهو انتقاء للرخص في مسألة واحدة وفي جزئيات الحكم ، والعلاقة بينهما عموم وخصوص .

1. ينقسم التلفيق الى عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة أهمها أنواع التلفيق بالنظر إلى مصدره : التلفيق في التقليد وهو النوع المقصود من الدراسة ، التلفيق في الاجتهاد ، التلفيق في التشريع .
2. للتلفيق صورتان هما: التركيب بين حكمين ( سواء في قضية واحدة ، أو في قضتين ).الأخذ من المذاهب على نحو يستلزم الرجوع عما عمل به أو لازمه .
3. التلفيق فرع من التقليد ، لكنه تقليد مركب أكثر من مذهب .
4. اختلف الفقهاء في حكم الالتزام بمذهب معين لمن قصر عن رتبة الاجتهاد إلى ثلاثة أقوال: منهم من أجازوا التمذهب ، ومنهم من أوجبوا التمذهب و التزام مذهب معين ، و آخرون منعوا التمذهب و لكل أدلة استندا إليها . ومن هنا تظهر مسألة التلفيق بين المذاهب الفقهية ، فمن أوجب التمذهب منع التلفيق و حرمه ، ومن منع التمذهب أجاز التلفيق .
5. صورة التلفيق التي وقع فيها النزاع هي التي تجمع أقوال المذاهب في قضية واحدة في أجزاء الحكم الواحد.
6. اختلف العلماء في حكم التلفيق في التقليد على ثلاثة أقوال :

أ/ المنع من التلفيق مطلقا وهو قول أكثر الحنفية ،المغاربة من المالكية ، و متأخري الشافعية و بعض الحنابلة

ب/ جواز التلفيق مطلقا بدون شروط وهو قول بعض الحنفية و بعض الحنابلة .

ج/ جواز التلفيق بشروط ، وهو مذهب جماهير المحققين . و استدل كل قول بأدلة قد عرضتها آنفا و ذكرت المناقشة الواردة عليها .

1. التلفيق الممنوع نوعان : التلفيق الباطل لذاته الذي يبيح المحرمات ، التلفيق الباطل لا لذاته بل لما يعرض له من عوارض ( تتبع الرخص عمدا ، الذي يستلزم نقض الحاكم ، التلفيق الذي يستلزم الرجوع عما عمل به تقليدا ).أما التلفيق المباح فهو الذي يكون لضرورة أو مصلحة شرعية وهو جائز .
2. ذكر العلماء شروطا للعمل بالتلفيق و ضوابط تخدم و تحقق مصالح الناس منها :أن لا يؤدي التلفيق إلى صورة باطلة بالإجماع ، لا يؤدي إلى تتبع الرخص ، لا يترتب عليه ما يتعارض مع مقاصد الشريعة ، أن تكون هناك حاجة وضرورة لذلك ، لا يؤدي إلى نقض أحكام القاضي.....إلخ .
3. القول بجواز التلفيق مع التقيد بالضوابط المذكورة يقضي على التعصب المذهبي ووسيلة للتيسير ورفع الحرج عن الناس، شريطة أن يكون ذلك من أهله وعلماء موثقون حتى لا يكون التلفيق وسيلة للتحلل من قيود التكاليف .
4. لا ينكر أن العمل بالتلفيق هو الأخد بالأيسر والأخف من الأقوال و هذا ما يقصد منه مستعمله، لكن في مقابل هذا قد يكون التلفيق فيما هو أشد او مساو ولا ينظر فيه مستعمله إلى صفة اليسر أو الشدة التي يتضمنها الفعل ولكن ينظر إلى رجحان الرأي المحقق لأمر الشارع وإيجاد أحكام للمسائل الفقهية وحلولا للنوازل المعاصرة .
5. ظهر أثر التلفيق في الكثير من المسائل الفقهية الاجتهادية ، وفي معظم الأبواب الفقهية ، وكان القصد في معظمها رفع الحرج وحمل الناس على أيسر الأقوال .

**ثــانيا: التـــوصيــات :**

من خلال النتائج السابقة فإن الباحثة توصي بما يلي :

1. يجب الاهتمام بمسألة التلفيق وإفراده ببحوث أكثر شمولية و باستفاضة و توسع لأنه من المسائل المغيبة في البحث الأصولي المعاصر ، خاصة أنه لم يتطرق لها المتقدمون .
2. ضرورة الوقوف على ضوابط العمل بالتلفيق وبيان من يجوز له ذلك – خاصة في المجامع الفقهية ومجالس الإفتاء – لحصر الفئة ذات الحاجة والأعذار ، وحتى لا يكون التلفيق بوابة للخروج من التكاليف الشرعية .

" أسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يتقبله مني و ينفع به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، إن أصبت فما توفيقي إلا بالله وإن أخطأت فمن نفسي المقصرة و أسأله عز و جل أن يغفر لي و لمن استفاد من هذا البحث فائدة فدعا لي ".

" و صلى الله وسلم وبارك على نبيه ورسوله محمد و على آله و صحبه أجمعين."

**قــــــائمة الفـــهارس**

**1. فهرس الآيات القرآنية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **رقم الصفحة** | **رقم الآية** | **إسم السورة** | **الآيــــــــــــــــــــــــــــــة** |
| 49 | 185 | البقرة | ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْر ﴾ |
| 55 | 229 | البقرة | ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ |
| 58 | 59 | النساء | ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلً ﴾ |
| 67 | 89 | المائدة. | ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ |
| 21 | 141 | الأنعام | ﴿ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ﴾ |
| 49 | 78 | الحج | ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ |
| 33 | 43 | النمل | ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ |
| 36 | 41 | العنكبوت | ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ |
| 19 | 09 | الليل | ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ |
| 19 | 11 | الليل | ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ |

**2.فهرس أطراف الأحاديث والآثار**

|  |  |
| --- | --- |
| **طرف الحديث أو الأثر** | **الصفحة** |
| «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ ،الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ في النَّفْس «. | 39 |
| «إِن الله يحب أَن تُؤْتَى رخصه ، كَمَا يحب أَن تُؤْتَى عَزَائِمه » | 20 |
| «إِنَّ النَّاسَ قَدِ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟« | 34 |
| » أقضي فيها فإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله منه بريء «... | 34 |
| » بُعثْتُ بالحَنِيفِيةِ السَّمْحَةِ » | 49 |
| » دَعْ مَا يرِيبُك إلَى مَا لاَ يرِيبُك « | 54 |
| »ويل للأتباع من عثرات العالم.... ». | 36 |
| » يَسِّرُوا وَلاَ تعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا« | 19-49 |
| «ما نهيتكم عنه فاجتبوه، وما أمرتكم به فأتو منه ما استطعتم» | 54 |
| » قَتَلُوهُ ، قَتَلَهُمْ اللَّه ، أَوْلَمَ يَكُنْ شِفَاء الْعِيّ السُّؤَال ؟«. | 34 |

**3. فهرس الأعلام المترجم لهم**

|  |  |
| --- | --- |
| **إسم المترجم له** | **الصفحة** |
| جمال الدين القاسمي : ت 1332ه . | 15 |
| محمد سعيد الباني :ت 1351 ه . | 28 |
| محــــمد السفاريني : ت1188ه . | 44 |
| مــــــرعي الكرمي : ت 1033 ه . | 46 |
| عـــبد الغني النابلسي :ت 1143ه . | 43 |

**4.فــــهرس الأبيــــات الشعــــرية**

|  |  |
| --- | --- |
| **البيــــــت الشــــــعري** | **الصفحة** |
| أحل العراقي النبيذ وشربه وقال حرامان المدامة والسكر  قال الحجازي الشرابان واحد فحلت لنا بين اختلافهما الخمر  سآخذ من قوليهما طرفهما لا فـــــــارق الـــــوازر الـــــــوزر | 61 |
| أيام حيضها فقط فحققوا ومن تقطع طهرها تلفق | 64 |
| ومن أجاز للخروج قيدا بأنه لابد أن يعتقدا  فضلا له وأنه لم يبتدع يخلف الإجماع وإلا يمتنع | 42 |
| ومن شروط الرعي للخلاف أن لا يؤدي إلى خلاف  إجماعهم كنكاح بلا ولي بدانق للشاهدين مهمل | 78 |
| عدم التتبع رخصة وتركب لحقيقة ما إن يقول بها أحد  وكذاك رحجان المقلد يعتقد ولحاجة تقليده ثمّ العدد | 41 |
| فـــــــإن هذه الصـــورة أجمع كل أنها محظورة | 78 |

**5.فهرس المواد القانونية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المــــــــادة القانــــونيــــــة** | **رقم المادة** | **الصفحة** |
| (يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية: أهلية الزواج، الصداق الولي، شاهدان، انعدام الموانع الشرعية للزواج) | التاسعة | 80 |
| ( لا يسترد الخاطب من المخطوبة شيئا مما أهداها إن كان العدول منه، وعليه أن يرد للمخطوبة........) | الخامسة | 76 |
| ( تعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره) | الحادية عشر | 80 |

**المصــــادر والمــــراجع** :

* **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع .**
* **كتب الأحاديث والتخريج**

1. أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، تح : شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1420ه/1999م.
2. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، **السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي** ،مجلس دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى ، 1344ه.
3. أبو الحسن بن بطال البكري القرطبي، **شرح صحيح البخاري** ، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد للنشر، سعودية ، الطبعة الثانية، 1423ه/2003م.
4. أبو داود سليمان ، **سنن أبي داود**، دار الكتب العربي، بيروت.
5. عبد الله بن عبد الرحمان أبو محمد الدارمي ، تح :فوزي أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي ، **سنن الدارمي** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1407ه.
6. محمد بن إسماعيل البخاري ، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسنته وأيامه ،**تح: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ، 1422ه.
7. محمد بن حبان ، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان** ،تح : شعيب الأنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1414ه/1993م.
8. محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي **، الجامع الصحيح سنن الترميذي** ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
9. محمد بن فتوح الحميدي ،**الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم** ، دار ابن حزم للنشر ، لبنان ، الطبعة الثانية **،** 1423ه/2002م.
10. مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، الطبعة الأولى ، 1412ه/1991م.

* **كتب أصول الفــقه :**

1. أحمد بن محمد الهشيمي، **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، مكتبة تجارية كبرى، مصر، د.ط، 1983م.
2. أبي اسحاق الشاطبي، **الموافقات**، تح: أبو عبيدة مشهور، دار ابن عفان، ط1، السعودية، 1417ه / 1997م.
3. أبي اسحاق الشيرازي، **اللمع في أصول الفقه**، تح: عبد القادر الخطيب الحسني، دار الحديث الكتابية، ط1، بيروت، 1434هــــ/2013م.
4. آل تيمية، **المسودة في أصول الفقه**، تح: أحمد بن براهيم الذروي، دار الفضيلة للنشر، ط1، 1422ه.
5. إمام الحرمين الجويني، **البرهان في أصول الفقه**، تح: ذ. عبد العظيم الذيب، دار الوفاء للطباعة، ط3، 1412ه.
6. الإمام النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1991م.
7. بدر الدين الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، ط1.
8. أبي بكر ابن العربي، **المحصول في أصول الفقه**، دار البيارق، ط1، الأردن، 1420 ه/1999م.
9. تقي الدين ابن صلاح، **أدب المفتي والمستفتي**، تح: موقف ابن عبد الل مكتبة العلوم، المدينة، ط1، 1407ه.
10. تقي الدين السبكي، **السيف المسلول على من نسب الرسول**، تح: إياد أحمد الفوج، دار الفتح، الأردن، ط1، 1421ه.
11. ابن جزي، **تقريب الوصول إلى علم الأصول**، تح: محمد مختار الشنقيطي، ط2، 1426ه.
12. جمال الدين بن الحاجب، **مختصر منتهى السول**، تح: ندير حمادو، دار ابن حزم بيروت، ط1، 1427ه.
13. حاج الدين السبكي، **جمع الجوامع في أصول الفقه**، تح: عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه.
14. أبو حامد الغزالي، **المتحول من تعليقات الأصول**، تح: محمد حسن هينتو، دار الفكر، دمشق، ط2، 1400ه.
15. حبيب أحمد الكيرواني، **فوائد في علم الفقه**، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان، ط3، 1414ه.
16. ابن حزم الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403ه.
17. الحطاب شمس الدين الرعيني، **مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل**، تح: محمد يحي اليعقوبي، دار الرضوان للنشر، ط1، موريتانيا، 1431هـــ/2010م.
18. خالد بن مساعد بن محمد الرويتع، **التمذهب (دراسة نظرية نقدية)**، دار التذمرية، ط1، 1434ه.
19. الرصاع، **شرح حدود ابن عرفة**، تح: أبو الأجفان والطاهر معموري، دار المغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993م.
20. الرملي الشافعي، **نهاية المحتاج في شرح المنهاج،** مطبعة مصطفى الباني، مصر، 1357ه.
21. زين العابدين بن نجيم، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط2.
22. السرخسي، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، 1406ه/1986م.
23. شمس الدين الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، دار المعرفة للنشر، لبنان، ط1، 1418ه1997م.
24. شهاب الدين القرافي، **الذخيرة**، تح: محمد بوخبرة وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م.
25. شهاب الدين القرافي، **شرح تنقيح الفصول**، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1973م.
26. ابن عابدين، **رد المختار على الدر المختار** شرح تنوير الأبصار، تح: محمد العزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.
27. أبو العباس أحمد الصاوي، **حاشية الصاوي على الشرح الصغير**، دار المعارف، د.ت
28. أبي العباس الونشريسي، **المعيار المعرب**، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1.
29. عبد العلي محمد الدين، **فواتح الرحموت بشرح مسلم ثبوت**، دار الصادر، ط1، بيروت، 1322هــ.
30. عبد الغني النابلسي، **خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق** ، مكتبة الحقيقة ، د.ط، 1432ه/2011م.
31. عبد الكريم نملة، **المهذب في أصول الفقه المقارن،** مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420ه.
32. عبد الله بن يحي السالمي، **شرح طلعة الشمس على الألفية**، مركز التراث القومي والثقافي، سلطنة عمان.
33. علاء الدين الكساني، **بدائع الضائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، بيروت.
34. علي بن محمد الآمدي، **الأحكام في أصول الأحكام**، تح: عبد الرزاق عفيفي، د.م.
35. عمر عبد إله الكامل، **الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية**، دار ابن حزم للنشر، بيروت، ط1، 1999م.
36. عياض السامي**، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله**، دار التذمرية، الرياض، ط1، 2005م.
37. الفيومي أحمد بن محمد، المصباح المنير، المكتبة العضوية، ط1، بيروت، 1417ه /1996م.
38. ابن قدامة، **المغني**، تح: محمد طه الزيني، مكتبة القاهرة للنشر، مصر، د.ط، 1389ه/ 1969م.
39. ابن القيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تح: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الدمام، ط1، 1423ه.
40. محمد ابراهيم الحفناوي، **تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلفيق والافتاء**، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995م.
41. محمد أحمد السفاريني، **التحقيق في بطلان التلفيق**، تح: عبد العزيز الدخيل دار الصميعي، السعودية، ط1، 1418ه/ 1998م.
42. محمد الأمين الشنقيطي، **أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن**، دار عالم الفوائد للنشر، مكة المكرمة، ط1، 1426ه.
43. محمد الأمين الشنقيطي، **شرح مرافي السعود**، تح: علي العمران، دار عالم الفوائد، مكة، ط1، 1426ه.
44. محمد بن عبد الرزاق بن أحمد الدويش، **التلفيق وموقف الأصوليين منه**، الوعي الإسلامي، الكويت، الاصدار الواحد والسبعون، ط1، 1434هــ/2013م.
45. محمد بن عبد العظيم الموروي، **القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد**، دار الدعوة للنشر، الكويت، ط1، 1988م.
46. محمد سعيد الباني**، عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق،** تح**:** حسن السّماحي، دار القادري للنشر، ط1، دمشق، 1341 هــ/1923م.
47. محمد سلام مذكور، **أصول الفقه الإسلامي**، دار النهضة العربية، ط1، 1976م.
48. محمد مصطفى الزحيمي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الخير للطباعة، سوريا، ط2، 1427ه.
49. محمد موسى ثوانا، **الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر مطابع المدني**، مصر، د.ت.
50. محمد ناصر الدين الألباني، **صفة صلاة النبي**، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط1، 1411ه.
51. منصور البهوتي، **كشف القناع عن متن الاقناع**، عالم الكتب بيروت، د.ط، 1403ه/ 1983م.
52. ابن النجار، **شرح الكوكب المنير**، تح: محمد الزحيلي، مطبعة جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1408ه.
53. وهبة الزحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر للنشر، ط1، دمشق 1406 هـــ/1986م.

* **كتــب الــفقه**

1. أحمد ذياب شويدح، **المعاملات المالية المعاصرة في الشريعة الإسلامية**، دار الصميعي للنشر، الرياض، ط1، 1431ه / 2010م.
2. ابن جزي، **القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية ،**تح :مازن الحموي ،دار ابن حزم للنشر ط01 ،1434ه/2013م.
3. جمال الدين الأسنوي، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تح: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م.
4. سيدي الشيخ محمد البشار**، أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك**، الأندلس الجديدة للنشر، ط1، 1430ه/ 2009م.
5. أبي عبد الله محمد أيوب الزرعي ، **الفروسية** ، تح : مشهور حسن سلمان ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، السعودية ، ط01 ، د.ت.
6. محمد سليمان الأشقر وآخرون**، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، دار النفائس للنشر، الأردن، ط1، 1998م.
7. محمد عبد العزيز حسين زيد، **الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر،** المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417ه/1996م.
8. محمد عثمان بشير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر، ط6، 1427ه/2007م.
9. مصطفى أحمد الزرق، **عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الاسلامية المعاصرة**، المعهد الإسلامي للبحوث، مكتبة الملك فهد للنشر، 1420ه.
10. ورزاة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، **الموسوعة الفقهية الكويتية** ، الكويت ، الطبعة الثانية ، 1404ه/1983م.
11. هيام محمد الزيدانين، **عقد الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة مقارنة)**، دراسات العلوم الشريعة، المجلد 39، 2012م.

* **كتـــب التـــــراجم :**

1. خير الدين الزركلي، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
2. عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، إحياء التراث العربي، لبنان.
3. محمد الخليل المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418ه/1997م.

* **كتــــب الفـــتاوى :**

1. جمال الدين القاسمي، **الفتوى في الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1389ه.
2. ابن حجر الهيثمي، **الفتاوى الكبرى الفقهية**، بيروت، دار صادر العلامة الهمام الشيخ نظام، الفتاوى الهندية المعروفة بالفتاوى العالمكيريه، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1421ه/2000م.
3. عبد الرحمان ابن قاسم، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية، 1416ه.

* **كتب المعاجم اللغوية :**

1. ابراهيم أنس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425ه / 2004م.
2. أبو القاسم الزمخشري، **أساس البلاغة،** تح: محمد باسل عين السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، 1419ه / 1998م.
3. مجد الدين الفيروز الأبادي، **القاموس المحيط**، تح: مكتب تحقيق التراث الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دت.
4. ابن منظور الأنصاري الإفريقي، **لسان العرب**، تح: أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، 1424ه/2003م.

* **الرسائل الجامعية :**

1. أسامة يوسف الجزار، **العقود الآجلة في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، إشراف: مازن اسماعيل هنية، كلية الشريعة والقانون، غزة.
2. آية عبد السلام فنون**، التلفيق وتتبع الرخص وتطبيقاته في العبادات والأحوال الشخصية**، رسالة ماجستير، الإشراف: حسين مطاوع الثرثوري جامعة الخلي، 1427ه / 2006م.
3. آية عبد العزيز الشاقي، **التلفيق في المسائل المعاصرة**، رسالة ماجستير فقه مقارن، إشراف: مؤمن أحمد شويدح، الجامعة الإسلامية بغزة، 1434ه / 2013م.

* **المقــــالات :**

1. ابراهيم عبد الله آل إبراهيم، **أعلام الحنابلة في أصول الفقه**، مجلة جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد 16، 1417ه.
2. جابر عبد الهادي سالم، **التلفيق الفقهي بين الرفض والقبول،** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط10، 2005.
3. خنوسة عديلة، **دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية**، جامعة الشلف، 2018م.
4. الداودي عبد القادر، **أحكام الأسرة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري**، دار البصائر بالجزائر، 2010م.
5. السنهوري محمد أحمد فرج، **التلفيق بين أحكام المذاهب**، بحث منشور في مجلة الأزهر،

ذو القعدة / أفريل 1964.

1. عبد الرحمان الجبرين، **التمذهب دراسة تأصيلية واقعية**، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 86.
2. عبد الرحيم بن علي الحمود، **اليمين وكفارته في ضوء الكتاب والسنة مكة المكرمة**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإسلامية، العدد 51، محرم 1432ه.
3. عبد الكريم حامدي، **التلفيق بين المذاهب الفقهية في قانون الأسرة الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2009، العدد 17.
4. عبد الله بن محمد بن الحسن السعيدي، **التلفيق وحكمه في الفقه بحث مقدم لمؤتمر الفتيا**، جامعة الملك سعود، مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، د.ت.
5. غازي العتبي، **التلفيق بين المذاهب وعلاقته بتسيير الفتوى**، جامعة أم القرى، دت.
6. فهد علي بن الحسون، **الإجارة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي**، مكتبة مشكاة الإسلامية، د.ط، د.ت.
7. مجلة الفقه الإسلامي، العدد الثامن.
8. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، التابع لرابطة العالم الإسلامي.قرار 74(8/1/640).
9. محمد الهيتبي، محمود الهيتبي، **ترجيحات عبد الغني النابلسي في كتابه (خلاصة التحقيق)،** العدد 32.
10. محمد سليمان الفرا، **التلفيق وضوابطه في الفقه الإسلامي.**
11. مرضي بن مشتوح العنزي، مقال منشور على موقع الألوكة الإلكتروني، بتاريخ 07/10/2017.
12. ناصر بن عبد الله الميمان، **التلفيق في الاجتهاد والتقليد، مجلة العدل العدد** 11، السعودية، السنة الثالثة، رجب 1422.
13. نبيل أبو منشار، **التلفيق في الشريعة الإسلامية**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 13، صفر 1430ه / فبراير 2009م.

* **المــــلـــــتقيات:**

1. دليلة رازي، **ضوابط الاستفادة المذهبي**، ملتقى دولي في المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة، 24- 28 أكتوبر 2018، بقسنطينة.
2. مزيان حماش، عماد جراية، **التلفيق في الفتوى**، **صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة**، الملتقى الدولي الرابع 16 ربيع الأول 1441ه / 13- 14 نوفمبر 2019م.
3. المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة، ملتقى دولي ثاني، جامعة الوادي، 24- 25 أكتوبر 2018م.
4. نبيل موفق، **التلفيق التشريعي في قانون الأسرة الجزائري**، جامعة الوادي، ملتقى دولي ثاني، 24- 25 أكتوبر 2018.

* **المراجع الإلكترونية :**

1. التلفيق بين المذهب الفقهية، <http://www.dar.alifta.org> ،دار الإفتاء المصرية ، منشور بتاريخ : 14/01/2013؛.
2. فتوى التلفيق بين مذهبين في عقد النكاح وهل يصح عن المالكية؟ .[www.islamweb.net/ar/ftwa](http://www.islamweb.net/ar/ftwa) ، منشور بتاريخ، 06/04/2008.
3. يوسف القرضاوي، **اختلاف الأئمة وحكم تقليدهم** ،
4. https://www.al-qaradawi.net/node/4089، منشور بتاريخ: 10/12/2013.

**مــــــلخــــص:**

بسم الله الرحمان الرحيم ، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

تأتي هذه الدراسة العلمية بعنوان " **التلفيق في الفقه الإسلامي (دراسة تأصيلية تطبيقية )**" للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في : ما مدى أهمية التلفيق بين أقوال العلماء في تسيير الفقه الإسلامي وايجاد أحكام للمسائل الفقهية وحلول للنوازل المعاصرة ؟ والهدف منها هو تأصيل موضوع التلفيق بين المذاهب الفقهية وإزالة الغموض عن أحكامه ، وعرض أثره في الفقه الإسلامي ولقد افتتح البحث ببيان ماهية التلفيق من خلال تعريفه ومجاله ونشأته في الفقه ،والتصور السليم للتلفيق لا سيما مع كثرة الاشتباه بينه وبين المصطلحات القريبة منه ،كما ذكرت صور التلفيق و مختلف أنواعه باعتبارات مختلفة مع بيان التلفيق الممنوع ، وتطرق البحث إلى حكم التلفيق بذكر موقف العلماء منه وآرائهم مع عرض أدلة كل منهم ، كما فصل في الضوابط التي يجب مراعاتها عند العمل بالتلفيق بمختلف جوانبه ، ثم بين أثر ذلك في الفقه الإسلامي من خلال ذكر بعض النماذج التطبيقية للتلفيق في مختلف أبواب الفقه ، ليختتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها مع بعض التوصيات العملية.

**الكلمات المفتاحية**: اليسر و السماحة ، التلفيق بين المذاهب الفقهية، تتبع الرخص، الانتقال من مذهب لآخر، الفقه الإسلامي، ضوابط التلفيق.

**Abstract**

In the name of Allah, the Compassionate, the Merciful. Praise be to Allah, Lord

of the worlds, and prayers and peace be upon the Messenger of Allah.

This scientific study, titled "Fabrication in Islamic Jurisprudence (A thorough Empirical Study)", How important is the fabrication between the words of scholars in the conduct of Islamic jurisprudence and finding judgments for doctrinal issues and solutions to contemporary conflicts? The aim of this study is to establish the issue of the fabrication of jurisprudence schools and to demystify it from its ruling and show its impact on Islamic jurisprudence. The research starts with explaining the nature of fabrication through its definition, its scope, its origins in jurisprudence, and the proper perception of fabrication, especially with the frequent suspicion between fabrication and the terms close to it, as the images of fabrication and its various types were mentioned in different considerations with a forbidden fabrication statement. The research deals with the ruling on fabrication by mentioning the scholars’ attitudes and opinions, by presenting the evidence of each of them, as well as detailing the controls that must be taken into account when working on fabrication in various aspects. It also shows the effect of this in Islamic jurisprudence by mentioning some of the applied models of fabrication in various sections of jurisprudence. The conclusion of the research shows the most important results reached with some practical recommendations.

**Key words:** Ease and tolerance, fabrication between Jurisprudence schools, tracking licenses, moving from one doctrine to another, Islamic jurisprudence, fabrication controls.

**فـــهرس المحتــــويات:**

|  |  |
| --- | --- |
| **العنــــــــــوان** | **الصفحة** |
| إهــــداء | **-** |
| شكر وعرفان | **-** |
| مقدمة | 01 |
| **المبحث الأول : ماهـــــية التلفـــــيق ونـــــشأتـــه وأنــــــواعه** | |
| **المطلب الأول : تعريف التلفيق – مجاله – نشأته في الفقه الإسلامي** | 09 |
| الفرع الأول : تعريف التلفيق في اللغة | 09 |
| الفرع الثاني : تعريف التلفيق في الاصطلاح | 09 |
| الفرع الثالث : مجـــــــال التلفــــــيق | 13 |
| الفرع الرابع : نشأة التلفيق في الفقه الإسلامي | 14 |
| **المطلب الثاني : الألفاظ ذات الصلة بالتلفيق** | 16 |
| الفرع الأول : علاقة التلفيق بالتقليد | 16 |
| الفرع الثاني : علاقة التلفيق بالانتقال من مذهب إلى آخر | 17 |
| الفرع الثالث : علاقة التلفيق بالتيسير | 18 |
| الفرع الرابع : علاقة التلفيق بتتبع الرخص | 19 |
| الفرع الخامس : علاقة التلفيق بمراعاة الخلاف | 21 |
| **المطلب الثالث : أنـــــواع التلـــــفيق وصــــوره** | 22 |
| الفرع الأول : أنواع التلفيق بالنظر إلى قصده | 22 |
| الفرع الثاني : أنواع التلفيق بالنظر إلى مصدره | 23 |
| الفرع الثالث : أنواع التلفيق بالنظر إلى وقته | 25 |
| الفرع الرابع : صــــــــــور التــــــلفــــــــيق | 26 |
| خلاصـــة المبحث الأول | 29 |
| **المبحث الثاني : حكم التلفيق في المسائل الفقهية و بين المذاهب الفقهية** | |
| **المطلب الأول : حكم الالتزام بمذهب معين** | 31 |
| الفرع الأول : عرض أقوال العلماء في حكم التمذهب | 32 |
| الفرع الثاني :عرض الأدلة ومناقشتها | 34 |
| الفرع الثالث : الموازنة والترجيح | 38 |
| **المطلب الثاني : حكم التلفيق بين المذاهب الفقهية** | 40 |
| الفرع الأول :عرض أقوال العلماء في حكم التلفيق | 41 |
| الفرع الثاني : عرض الأدلة ومناقشتها | 47 |
| الفرع الثالث: الموازنة والترجيح | 52 |
| **المطلب الثالث : حكم التلفيق في المسائل الفرعية** | 54 |
| خلاصة المبحث الثـــــاني | 56 |
| **المبحث الثالث : ضوابط العمل بالتلفيق وأثره في الفقه الإسلامي** | |
| **المطلب الأول : ضوابط العمل بالتلفيق** | 58 |
| الفرع الأول : ضوابط العمل بالتلفيق | 58 |
| الفرع الثاني : التلفيق الممنوع والتلفيق المباح | 61 |
| **المطلب الثاني : نماذج تطبيقية للتلفيق في باب العبادات** | 63 |
| الفرع الأول : التلفيق في الطهارات والحـــــج | 63 |
| الفرع الثاني : التلفيق في مسافة القصر و في الكفارة | 66 |
| **المطلب الثالث : نماذج تطبيقية للتلفيق في المعاملات المعاصرة** | 68 |
| الفرع الأول : الإجارة المنتهية بالتمليك | 68 |
| الفرع الثاني : الإستصناع الموازي | 73 |
| **المطلب الرابع : نماذج تطبيقية للتلفيق في الأحوال الشخصية** | 75 |
| الفرع الأول : التلفيق في العدول عن الخطبة | 75 |
| الفرع الثاني :التلفيق في عقد النكاح | 77 |
| خلاصة المبحث الثالث | 80 |
| الخــــــــاتـــــمــــة | 82 |
| فهرس الآيات القرآنية | 87 |
| فهرس أطراف الأحاديث والآثار | 88 |
| فهرس الأعلام المترجم لهم | 89 |
| فهرس الأبيات الشعرية | 90 |
| فهرس المواد القانونية | 91 |
| قائمة المصادر والمراجع | 92 |
| الملخص باللغة العربية | 103 |
| الملخص باللغة الإنجليزية | 104 |
| فــهرس المحتويات | 105 |

1. 1ابن منظور الأنصاري الأفريقي، **لسان العرب،** تح: أحمد حيدر ،دار الكتب العلمية ،ط 01 ، لبنان ، 1424ه/2003م،

   ( 10/397), مادة لفق ؛مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي , **القاموس المحيط**،تح: مكتب تحقيق التراث ،ط 01 ، مؤسسة الرسالة ،د.ت، ص 829 ؛أبو القاسم الزمخشري , **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط01 ، لبنان ، 1419ه/ 1998 م ، (2/ 175). [↑](#footnote-ref-1)
2. ينظر: آية عبد العزيز الشقاقي , **التلفيق في المسائل المعاصرة ،** رسالة ماجيستر ،فقه مقارن ، إشراف: مؤمن أحمد شويدح ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 1434ه/2013م ،ص23 . [↑](#footnote-ref-2)
3. 2 ينظر : الحطاب شمس الدين الرعيني، **مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل**, تح : محمد يحي اليعقوبي، دار الرضوان للنشر ، ط01 ،موريتانيا ،1431ه/ 2010م ، (01/565 ) . [↑](#footnote-ref-3)
4. ينظر : أبو العباس احمد الصاوي ، حاشية الصاوي على الشرح الصغير ، دار المعارف ، (04/436) . [↑](#footnote-ref-4)
5. محمد سعيد الباني، **عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق** ، تح : حسن السماحي، دار القادري للنشر ، ط01 ، دمشق ، 1341ه /1923م ،ص202 ؛ وهبة الزحيلي ، **أصول الفقه الاسلامي** ، دار الفكر للنشر ، ط01 ، دمشق ، 1406ه/1986م ،(01/1142). [↑](#footnote-ref-5)
6. ناصر بن عبد الله الميمان، **التلفيق في الاجتهاد و التقليد** ، مجلة العدل ، العدد 11 ، السعودية ، السنة الثالثة ، رجب 1422 ص05 . [↑](#footnote-ref-6)
7. المرجع نفسه ، ص05. [↑](#footnote-ref-7)
8. عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي , **التلفيق و حكمه في الفقه الاسلامي** ، بحث مقدم لمؤتمر الفتيا ، جامعة الملك سعود، مجمع الفقه الاسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ، د.ت ، ص 08.، ص 10. [↑](#footnote-ref-8)
9. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، **الموسوعة الفقهية الكويتية** ، ج 13، ص 293 . [↑](#footnote-ref-9)
10. جابر عبد الهادي سالم ، **التلفيق الفقهي بين الرفض و القبول** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،ط01 ، 2005 ،ص 24. [↑](#footnote-ref-10)
11. غازي العتيبي ، **التلفيق بين المذاهب و علاقته بتيسير الفتوى** ، جامعة أم القرى ، السعودية ، د.ت ، ص 10. [↑](#footnote-ref-11)
12. مجلة مجمع الفقه الاسلامي التابع لرابطة العالم الاسلامي ، قرار 74(8/1/640). [↑](#footnote-ref-12)
13. عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12-13 . [↑](#footnote-ref-13)
14. غازي العتيبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 . [↑](#footnote-ref-14)
15. محمد ابراهيم الحفناوي ، **تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلفيق والافتاء** ، دار الحديث ، القاهرة ،الطبعة الأولى,1995م ، ص263 . [↑](#footnote-ref-15)
16. ينظر : آية عبد السلام فنون ،**التلفيق و تتبع الرخص وتطبيقاته في العبادات والأحوال الشخصية** ،رسالة ماجستير ، الإشراف: حسين مطاوع الترتوي ،جامعة الخليل ، 1427ه/ 2006 م، ص 72 . [↑](#footnote-ref-16)
17. ينظر :محمد بن عبد الرزاق بن أحمد الدويش ، **التلفيق و موقف الأصوليين منه**، الوعي الإسلامي ، الكويت ، الإصدار الواحد والسبعون ، ط01، 1434ه/2013م ،ص 24 ... ص 30 . [↑](#footnote-ref-17)
18. 1 هو: جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلاق ولد وتوفي في دمشق (1238ه /1866م) إمام الشام في عصره سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد انتدبته الحكومة للرحلة والقاء الدروس في القرى فأقام في عمله اربع سنوات ثم ارتحل الى مصر اتهموه حسدته بتأسيس" المذهب الجمالي" قبضت عليه الحكومة ورد التهمة لذلك انقطع في منزله للتصنيف توفي في (1332ه/1914م)من مؤلفاته موعظة المؤمنين ،محاسن التأويل ،تنبيه الطالب الى معرفة الفرض والواجب ..إلخ؛ **ينظر** :خير الدين الزركلي ، **الأعــــــلام** ،دار العلم للملايين ،بيروت ،ط15، 2002م ،(02/135). [↑](#footnote-ref-18)
19. جمال الدين القاسمي، **الفتوى في الاسلام** ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ط ، 1389ه ،ص 104 . [↑](#footnote-ref-19)
20. ينظر :محمد بن عبد الرزاق بن أحمد الدويش ، مرجع سبق ذكره ، ص 31. [↑](#footnote-ref-20)
21. ناصر الميمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 04 . [↑](#footnote-ref-21)
22. ابن فارس ، مرجع سبق دكره ، (5/19). [↑](#footnote-ref-22)
23. ابن منظور، مرجع سبق دكره ، (04/368) ؛ الفيروز آبادي، مرجع سبق ذكره ، ص312. [↑](#footnote-ref-23)
24. أبي إسحاق الشيرازي، **اللمع في أصول الفقه** ، تح : عبد القادر الخطيب الحسني ، دار الحديث الكتابية ، ط 01 ، بيروت ، 1434ه/2013م ، (02/295) ؛ عبد العلي محمد الدين، **فواتح الرحموت بشرح مسلم ثبوت** ، دار الصادر ، ط1، بيروت، 1322 هــ، (02/400). [↑](#footnote-ref-24)
25. علي بن محمد الآمدي ،**الإحكام في أصول الأحكام** ، تح: عبد الرزاق عفيفي ، د.م ،د.ت ،( 4 / 269 ) ؛ أبي بكر ابن العربي، **المحصول في أصول الفقه** ،دار البيارق ، ط01 ، الأردن ، 1420ه/1999م ، ص 154. [↑](#footnote-ref-25)
26. عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص13. [↑](#footnote-ref-26)
27. 4 ينظر : الموسوعة الفقهية الكويتية، (06/235). [↑](#footnote-ref-27)
28. عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص13. [↑](#footnote-ref-28)
29. ابن منظور، لسان العرب، (05/29) ؛ الزبيدي، تاج العروس، (08/445). [↑](#footnote-ref-29)
30. أخرجه البخاري في صحيحه ، باب ما كان النبي صلى عليه وسلم يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا ،رقم (69) ، ج 01 ، ص 25 ؛أخرج في الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ، باب المتفق عليه من مسند أبي حمزة أنس ،ج02، ص450،

    (رقم 1979) . [↑](#footnote-ref-30)
31. ينظر : الموسوعة الفقهية الكويتية، (14/133). [↑](#footnote-ref-31)
32. عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص14. [↑](#footnote-ref-32)
33. ابراهيم أنس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية ، ط04 ، 1425ه/2004م ، ص362 ؛ ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، ص447. [↑](#footnote-ref-33)
34. ا**لعـــــزيمة**: ما شرع من الأحكام الكلية ابتداء المختص ببعض المكلفين دون بعض كالصلاة مشروعة على العموم والإطلاق ؛ ينظر : أبي إسحاق الشاطبي ، **المـــــوافقات** ،تح : أبو عبيدة مشهور ، دار ابن عفان ، ط01 ، السعودية ، 1417ه/1997م ، (1/464). [↑](#footnote-ref-34)
35. 4 أخرجه البيهقي في سننه ، باب كراهية ترك التقصير ،ج03،ص140،(رقم 5621) ،رَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ بِإِسْنَاد جيد ؛ ورواه ابن حبان في صحيحه ، باب صوم المسافر، ج08 ، ص333 ، (رقم 3568) ،قال شعيب الأرنؤوط : إسناده قوي . [↑](#footnote-ref-35)
36. عبد الكريم نملة، **المهدب في أصول الفقه المقارن**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420 هــ، (1/450). [↑](#footnote-ref-36)
37. محمد مصطفى الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الخير للطباعة، سوريا، ط2، 1427 هــ، (02/374). [↑](#footnote-ref-37)
38. الشاطبي، مرجع سبق ذكره ، (04/514). [↑](#footnote-ref-38)
39. غازي العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص18. [↑](#footnote-ref-39)
40. ينظر: محمد بن أحمد الدويش ، مرجع سبق ذكره **،** ص123. [↑](#footnote-ref-40)
41. ابن المنظور، مرجع سبق ذكره ، (04/192) . [↑](#footnote-ref-41)
42. الفيومي أحمد بن محمد، **المصباح المنير**، المكتبة العصرية ،ط01، بيروت ،1417ه/1996م ، ص179. [↑](#footnote-ref-42)
43. الرصاع ، **شرح حدود ابن عرفة** ، تح: أبو الأجفان والطاهر معموري، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت ، 1993م، (01/263). [↑](#footnote-ref-43)
44. غازي العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص14،13. [↑](#footnote-ref-44)
45. 2 عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره ، ص14. [↑](#footnote-ref-45)
46. عبد الله السعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 14. [↑](#footnote-ref-46)
47. ينظر: محمد إبراهيم الحفناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص265. [↑](#footnote-ref-47)
48. محمد سلام مذكور، **أصول الفقه الإسلامي**، دار النهضة العربية، ط1، 1976، ص352. [↑](#footnote-ref-48)
49. محمد ابراهيم الحفناوي، مرجع سبق ذكره، ص266. [↑](#footnote-ref-49)
50. السنهوري محمد أحمد فرج، **التلفيق بين أحكام المذاهب**، بحث منشور في مجلة الأزهر، ذو القعدة/أفريل 1964، ص77. [↑](#footnote-ref-50)
51. السيد محمد موسى ثوانا، **الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر**، مطابع المدني، مصر، ص548. [↑](#footnote-ref-51)
52. السيد محمد موسى ثوانا، المرجع السابق ، ص548. [↑](#footnote-ref-52)
53. **المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة**، ملتقى دولي ثاني، جامعة الوادي، 24، 25 أكتوبر 2018 م، ص14. [↑](#footnote-ref-53)
54. عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص20.

    4 ينظر : ابن عابدين ، **رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار** ، تح: محمد العزازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت،1971م، (1/67). [↑](#footnote-ref-54)
55. 5 ذ مرضي بن المشوح العنزي ، مقال بعنوان **" التلفيق بين الأقوال الفقهية "** ، منشور على موقع الألوكة الإلكتروني ، بتاريخ : 17/10/2017 . [↑](#footnote-ref-55)
56. ينظر: محمد بن أحمد الدويش ، مرجع سبق ذكره ، ص156. [↑](#footnote-ref-56)
57. عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص16. [↑](#footnote-ref-57)
58. 1 مزيان حماش ، ذ عماد جراية ، **التلفيق في الفتوى** ، صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة ، الملتقى الدولي الرابع 16ربيع الأول 1441ه / 13- 14نوفمبر 2019 ، ص753. [↑](#footnote-ref-58)
59. 2 هو: محمد سعيد بن عبد الرحمان بن محمد الباني ولد سنة (1294-1351ه)(1877-1933م)بدمشق وبها تفقه وتأدب ، توفي والده وهو ابن سبع سنوات تولى الإفتاء وهو أديب من العاملين للاستقلال في العهد العثماني ومن رجال العروبة والإسلام ،ومن أساتذته : أحمد الشطي ، طاهر بن صالح الجزائري ...توفي عن عمر يناهز 56 سنة مات أعزبا تفرغ للعلم والتأليف ومن مؤلفاته : المولد النبوي الشريف ، بغية السائل في شتى المسائل ، تنوير البصائر بسيرة الشيخ الطاهر وله مطبوعات لم تطبع ...ينظر : خير الدين الزركلي ، **الأعــــــلام** ،(06/143). [↑](#footnote-ref-59)
60. 1 ينظر : ذ. عمر عبد إله الكامل، **الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية ،** دار بن حزم للنشر، بيروت، ط01، 1999، ص182. [↑](#footnote-ref-60)
61. 1 ينظر: خالد بن مساعد بن محمد الرويتع، **التمذهب (دراسة نظرية نقدية**)، دار التذمرية، ط1، 1434هـــ، (02/196) [↑](#footnote-ref-61)
62. ذلك أن أول من أخذ قول عالم مع معرفة دليله ليس بمقلد، وحديثنا منصب على التلفيق في التقليد. [↑](#footnote-ref-62)
63. ينظر: ابن عابدين ،مرجع سبق ذكره ، (01/246). [↑](#footnote-ref-63)
64. ينظر: شهاب الدين القرافي ،**شرح تنقيح الفصول**، ص432. [↑](#footnote-ref-64)
65. ينظر: تقي الدين ابن صلاح ، **أدب المفتي والمستفتي**، ص161. [↑](#footnote-ref-65)
66. ينظر: آل تيمية ،**المسودة** ، (02/ 921 ). [↑](#footnote-ref-66)
67. ينظر: بدر الدين الزركشي ، **البحر المحيط** ،(06/319). [↑](#footnote-ref-67)
68. ينظر: الآمدي ، مرجع سبق ذكره ،(04/238). [↑](#footnote-ref-68)
69. ينظر:جمال الدين بن الحاجب ، **مختصر منتهى السول** ،(02/1252). [↑](#footnote-ref-69)
70. ينظر: زين العابدين ابن نجيم ، **البحر الرائق شرح مختصر الدقائق**، (06/292). [↑](#footnote-ref-70)
71. ينظر: محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص81. [↑](#footnote-ref-71)
72. 10ينظر : تقي الدين السبكي ، **السيف المسلول على من سب الرسول صلى الله عليه وسلم** ، ص389. [↑](#footnote-ref-72)
73. ينظر : حبيب أحمد الكيرواني ، **فوائد في علوم الفقه** ، ص290. [↑](#footnote-ref-73)
74. ينظر :الونشريسي ، **المعيار المعرب** ، (12/43). [↑](#footnote-ref-74)
75. ينظر: تقي الدين ابن صلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص162؛ بدر الدين الزركشي ،مرجع سبق ذكره ، ص290. [↑](#footnote-ref-75)
76. ينظر: آل تيمية ، مرجع سبق ذكره ،(02/921). [↑](#footnote-ref-76)
77. ينظر: إمام الحرمين الجويني **، البرهان** ، 02/745). [↑](#footnote-ref-77)
78. ينظر: أبي حامد الغزالي ، **المنخول من تعليقات الأصول** ، ص494/504 . [↑](#footnote-ref-78)
79. ينظر: أبي إسحاق الشاطبي ،مرجع سبق ذكره (05/96 وما بعدها). [↑](#footnote-ref-79)
80. ينظر: تاج الدين السبكي ،**جمع الجوامع في أصول الفقه** ، (02/400). [↑](#footnote-ref-80)
81. ينظر: المرجع نفسه ، (2/400) ؛ الونشريسي ، مرجع سبق ذكره ، (12/43). [↑](#footnote-ref-81)
82. ينظر: ابن حزم الظاهري ، **الإحكام في أصول الأحكام** ،(06/60). [↑](#footnote-ref-82)
83. ينظر: ابن القيم الجوزية ، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ،(03/523-532). [↑](#footnote-ref-83)
84. ينظر: محمد بن علي الشوكاني ، **القول المفيد** ،ص101 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-84)
85. ينظر: محمد الأمين الشنقيطي ، **أضواء البيان** ،(07/519). [↑](#footnote-ref-85)
86. ينظر: محمد ناصر الدين الألباني **، صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم،** ص69. [↑](#footnote-ref-86)
87. عياض السامي، **أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله**، دار التدمرية، الرياض، ط1، 2005م، ص438. [↑](#footnote-ref-87)
88. الشجة: الجرح في الوجه والرأس. [↑](#footnote-ref-88)
89. أخرج الحديث من طريق الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: في الجروح يتيمم ، ج01 ، ص132 ، رقم (336)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب المسح على العصائب والجبائر ج01 ، ص 228، ( رقم 1117) ، وقال عنه " وليس بالقوي". [↑](#footnote-ref-89)
90. ذ. خالد بن مساعد بن محمد الرويتع، مرجع سبق ذكره (01/234).. [↑](#footnote-ref-90)
91. الكلالة: كل ميت لم يرثه ولد أو أب. [↑](#footnote-ref-91)
92. أخرج الحديث عبد الرزاق في المصنف، كتاب الفرائض، باب الكلالة (10/304) برقم (19191) وسعيد بن منصور في السنن، في تفسير سورة النساء (3/1185) برقم (591). [↑](#footnote-ref-92)
93. ذ. خالد رويتع، مرجع سبق ذكره، ص236. [↑](#footnote-ref-93)
94. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهمَا قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاق الثَّلَاثِ وَاحِدَة، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدِ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: طلاق الثلاث ، ج02، ص677،(رقم 1472). [↑](#footnote-ref-94)
95. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله (ص) وأبي بكر، فلما كان عمر نهانا، فانتهينا) ،أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: العتق، باب: في عتق أمهات الأولاد ، ص593، برقم (3954) الحديث صحيح على شرط مسلم. [↑](#footnote-ref-95)
96. ذ خالد الرويتع ،مرجع سبق ذكره ، ص261. [↑](#footnote-ref-96)
97. ذلك بأن العامي لا مذهب له، ولا يصح منه التمذهب، وإنما مذهبه مذهب مفتيه. [↑](#footnote-ref-97)
98. عبد الرحمان الجبرين، **التمذهب دراسة تأصيلية واقعية**، مجلة البحوث الإسلامية العدد 86 ، ص173. [↑](#footnote-ref-98)
99. ذ.خالد الرويتع، مرجع سبق ذكره، ص264. [↑](#footnote-ref-99)
100. ذ خالد الرويتع ، مرجع سبق ذكره ، ص266. [↑](#footnote-ref-100)
101. ابن حزم، مرجع سبق ذكره، (06/124). [↑](#footnote-ref-101)
102. أخرج أثر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (6/99) والبيهقي في: المدخل إلى السنن، باب: ما يخشى من زلة العالم في العلم أو العمل،ج02، ص 289، رقم (836). [↑](#footnote-ref-102)
103. ينظر: ابن حزم ، مرجع سبق ذكره ، (06/100). [↑](#footnote-ref-103)
104. عبد الرحمان جبرين، مرجع سبق ذكره، ص170. [↑](#footnote-ref-104)
105. ابن حزم، مرجع سبق ذكره، ص123. [↑](#footnote-ref-105)
106. نقل قول الإمام أبي حنيفة ابن القيم في إعلام الموقعين (03/488) . [↑](#footnote-ref-106)
107. أخرج قول الإمام مالك ابن حزم، في الأحكام في أصول الأحكام (6/121). [↑](#footnote-ref-107)
108. أخرج قول الإمام الشافعي: ابن أبي حاتم الرازي في : **آداب الشافعي ومناقبه** ، تح: الشيخ عبد الغني عبد الخالق ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط03 ، 1421ه ، ص100. [↑](#footnote-ref-108)
109. عبد الرحمان ابن قاسم ،**مجموع فتاوى شيخ الإسلام** ، مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ، 1416ه ،(20/ ص211، 212). [↑](#footnote-ref-109)
110. ينظر: خالد الرويتع ، مرجع سبق ذكره ، ص(290 وما بعدها ). [↑](#footnote-ref-110)
111. ينظر: ذ خالد الرويتع، التمذهب (ص283 إلى 293) بتصرف. [↑](#footnote-ref-111)
112. 2 أخرجه الدارمي في سننه ، باب دع ما يريبك إلى ما لايريبك ،ج02، ص320 ،(رقم2533) وقال حسين سليم أسد: إسناده ضعيف لانقطاعه . [↑](#footnote-ref-112)
113. ذ نبيل أبو منشار، **التلفيق في الشريعة الإسلامية**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 13، صفر 1430هــ/ فبراير 2009م، ص100.ص18. [↑](#footnote-ref-113)
114. كما فعل الشاعر أبو نواس، حيث زعم أن أبي حنيفة أباح النبيد، والإمام الشافعي؛ ينظر: محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص198. [↑](#footnote-ref-114)
115. ينظر: ص 61 (التلفيق الممنوع). [↑](#footnote-ref-115)
116. ينظر : عبد الغني النابلسي ،**خلاصة التحقيق**، ص18. [↑](#footnote-ref-116)
117. ينظر : ابن العابدين، مرجع سبق ذكره ، ص75. [↑](#footnote-ref-117)
118. ينظر: القرافي ،مرجع سبق ذكره ، ص432 ؛ الشاطبي ، مرجع سبق ذكره (05/103) . [↑](#footnote-ref-118)
119. ينظر: الآمدي ، مرجع سبق ذكره ، (03/256) . [↑](#footnote-ref-119)
120. ينظر :أحمد بن محمد الهيثمي، **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، مكتبة تجارية كبرى، مصر، د.ط، 1983م، (07/240). [↑](#footnote-ref-120)
121. ينظر :محمد أحمد السفاريني، **التحقيق في بطلان التلفيق**، تح: عبد العزيز الدخيل، دار الصميعي، سعودية، ط1، 1418هــ/1998م ، ص171. [↑](#footnote-ref-121)
122. ذ. نبيل أبو منشار، مرجع سبق ذكره، ص100. [↑](#footnote-ref-122)
123. محمد سعيد الباني، مرجع سبق ذكره ، ص228.. [↑](#footnote-ref-123)
124. ابن جزي، **تقريب الوصول إلى علم الأصول**، تح : محمد المختار الشنقيطي ، ط02 ، 1426ه ، ص450. [↑](#footnote-ref-124)
125. ابن النجار، **شرح الكوكب المنير** ، تح : محمد الزحيلي ، مطبعة جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط01 ،1408ه (04/578.577). [↑](#footnote-ref-125)
126. محمد الأمين الشنقيطي ،**شرح مراقي السعود** ، تح: علي العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة ، ط01 ، 1426ه، (02/682-683). [↑](#footnote-ref-126)
127. الغزالي ، مرجع سبق ذكره ، ص494. [↑](#footnote-ref-127)
128. ابن حجر الهيثمي، **الفتاوى الكبرى الفقهية**، بيروت، دار صادر،د.ط ، د.ت ، (01/251). [↑](#footnote-ref-128)
129. 3 هو: عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم المعروف بالنابلسي الحنفي ولد في نابلس في 05 ذو الحجة 1050ه ، نشأ في أسرة علمية ، من شيوخه : أحمد القلعي ، نجم الدين الغزي ومن تلاميذه : محمد التاجي ، محمد أمين المحي ،توفي في 1143ه صنف كثير من الكتب في مختلف العلوم منها : بواطن القرآن ومواطن العرفان ،إبانة النص في مسألة القص ، إشراق المعالم في أحكام المظالم ..إلخ ؛ينظر : محمد الخليل المرادي ، **سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر،**دار الكتب العلمية ، بيروت ط01 ، 1418ه/1997م، (03/35). [↑](#footnote-ref-129)
130. أ محمد الهيتي ، محمود الهيتي ،ترجيحات الشيخ عبد الغني النابلسي في كتابه (خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق)، العدد الثاني والثلاثون ،(01/40). [↑](#footnote-ref-130)
131. الرملي الشافعي ، **نهاية المحتاج في شرح المنهاج** ،مطبعة مصطفى الباني ،مصر ،1357ه،(01/41). [↑](#footnote-ref-131)
132. ينظر: محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص209 ؛ إبراهيم الحفناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص277 . [↑](#footnote-ref-132)
133. 3هو: محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني النابلسي ،محدث حافظ وفقيه أصولي ، ولد فريد عصره بقرية (سفارين) من قرى نابلس سنة 1114ه ونشأ بها قرأ فيها القرآن وطلب العلم فرحل إلى دمشق سنة 1833 ، وقرأ على مشاهير العلماء منهم: مصطفى اللبدي ، أحمد المنيني ، عبد الغني النابلسي. .رجع إلى نابلس وأقام بها وجلس للإفادة والتدريس توفي فيها في شوال 1188ه ، ألف مؤلفات نافعة في كثير من العلوم منها : شرح ثلاثيات مسند أحمد ، البحور الزاخرة في علوم الآخرة ، كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام ...إلخ ؛ ينظر : إبراهيم عبد الله آل إبراهيم ، **أعلام الحنابلة في أصول الفقه** ، مجلة جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، العدد 16، 1417ه ، ص50. [↑](#footnote-ref-133)
134. 4 محمد السفاريني ، مرجع سبق ذكره ، ص171. [↑](#footnote-ref-134)
135. عبد الله بن يحي السالمي ، **شرح طلعة الشمس على الألفية** ،مركز التراث القومي والثقافي ، سلطنة عمان ،(02/296). [↑](#footnote-ref-135)
136. ينظر : ابن الهمام الحنفي، **التحرير ،**(04/254)**.** [↑](#footnote-ref-136)
137. بدر الدين الزركشي الشافعي، مرجع سبق ذكره ، (08/332). [↑](#footnote-ref-137)
138. ينظر: وهبة الزحيلي ، **أصول الفقه الإسلامي**  ، ص1144. [↑](#footnote-ref-138)
139. محمد سعيد الباني، مرجع سبق ذكره، ص193. [↑](#footnote-ref-139)
140. ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (1/20) [↑](#footnote-ref-140)
141. عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص28. [↑](#footnote-ref-141)
142. نفس المرجع، ص28 ؛ محمد سعيد الباني، مرجع سبق ذكره ، ص206. [↑](#footnote-ref-142)
143. الزركشي، مرجع سبق ذكره، (06/322). [↑](#footnote-ref-143)
144. محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص194. [↑](#footnote-ref-144)
145. 1 هو :مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي ، محدث وفقيه مؤرخ وأديب ولد في طور كرم بفلسطين وانتقل إلى القدس ثم القاهرة ،من تلاميذه : أحمد بن يحي بن أبي بكر ، الشيخ محمد بن موسى الحسين المالكي ،قال فيه المحبي : " احد أكابر علماء الحنابلة بمصر ، وكان محدثا فقيها ذا إطلاع واسع على نقول الفقه ودقائق الحديث ، ومعرفة تامة بالعلوم المتداولة " توفي 1033ه ، من مؤلفاته : دليل الطالب لنيل المطالب في فروع الفقه الحنبلي ، شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور ، أقاويل الثقات في تأويل الصفات والأسماء ...إلخ ؛ ينظر : عمر رضا كحالة ، **معـــجم المــــــؤلفين** ، احياء التراث العربي ،لبنان ، (12/218). [↑](#footnote-ref-145)
146. ينظر : محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص201.200. [↑](#footnote-ref-146)
147. ذ. شيخ ناصر بن عبد الله الميمان، مرجع سبق ذكره ،ص08. [↑](#footnote-ref-147)
148. 4 عبد الله السعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص25. [↑](#footnote-ref-148)
149. القرافي، مرجع سبق ذكره ، ص432. [↑](#footnote-ref-149)
150. محمد سعيد الباني، مرجع سبق ذكره، ص200. [↑](#footnote-ref-150)
151. الدر المختار وعليه حاشية ابن عابدين، (01/75). [↑](#footnote-ref-151)
152. محمد سعيد الباني، مرجع سبق ذكره، ص200 ؛ وهبة الزحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، ص1146. [↑](#footnote-ref-152)
153. ذ. ناصر بن عبد الله الميمان، مرجع سبق ذكره، ص06. [↑](#footnote-ref-153)
154. خالد الرويتع ، مرجع سبق ذكره ، (02/513). [↑](#footnote-ref-154)
155. القرضاوي، **اختلاف الأئمة وحكم تقليدهم** ، <https://www.al-qaradawi.net/node/4089> منشور بتاريخ: 10/12/2013. [↑](#footnote-ref-155)
156. محمد بن عبد الرزاق بن أحمد الدويش ، مرجع سبق ذكره ، ص241. [↑](#footnote-ref-156)
157. ينظر: محمد إبراهيم الحفناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص271. [↑](#footnote-ref-157)
158. عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص41. [↑](#footnote-ref-158)
159. مزيان حماش، مرجع سبق ذكره ، ص757. [↑](#footnote-ref-159)
160. غازي العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص30. [↑](#footnote-ref-160)
161. ينظر: السفاريني ، مرجع سبق ذكره ، ص148. [↑](#footnote-ref-161)
162. سبق نخريجه في الصفحة : 18. [↑](#footnote-ref-162)
163. أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن أمامه وعن جابر بن عبد الله ، ج 36، ص624 ؛وأخرجه الطبراني ،

     ج 08 ، ص216، رقم (7868) ، وهو حديث حسن وقال : " إن هذا الدين دين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه " . [↑](#footnote-ref-163)
164. غازي العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص31. [↑](#footnote-ref-164)
165. المرجع نفسه ،ص29. [↑](#footnote-ref-165)
166. ناصر بن عبد الله الميمان، مرجع سبق ذكره، ص07. [↑](#footnote-ref-166)
167. عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص42. [↑](#footnote-ref-167)
168. ذ. خالد الرويتع، مرجع سبق ذكره، (02/514).. [↑](#footnote-ref-168)
169. عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص42. [↑](#footnote-ref-169)
170. ينظر: محمد بن عبد العظيم الحنفي الموروي، **القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد و التقليد** ، دار الدعوة للنشر ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1988م ،ص 80 . [↑](#footnote-ref-170)
171. مزيان حماش، مرجع سبق ذكره، ص758. [↑](#footnote-ref-171)
172. ينظر: عبد الله السعيدي، مرجع سبق ذكره ، ص42. [↑](#footnote-ref-172)
173. ينظر: وهبة الزحيلي ،مرجع سبق ذكره ، ص1145-1146. [↑](#footnote-ref-173)
174. ينظر: محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص210. [↑](#footnote-ref-174)
175. 1 ينظر : محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ،ص109 ؛ وهبة الزحيلي ، مرجع سبق ذكره ، (2/1147) ؛خالد الرويتع ، مرجع سبق ذكره ، (02/1057) [↑](#footnote-ref-175)
176. ينظر: مجلة الفقه الإسلامي، العدد: الثامن (1/640). [↑](#footnote-ref-176)
177. ينظر : محمد الدويش ، مرجع سبق ذكره ، ص 231. [↑](#footnote-ref-177)
178. ينظر: غازي العتيبي ،مرجع سبق ذكره، ص32. [↑](#footnote-ref-178)
179. خالد الرويتع، مرجع سبق ذكره، (02/ 1028). [↑](#footnote-ref-179)
180. ينظر: محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 233 ؛ محمد بن عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ،ص 82؛ محمد إبراهيم الحفناوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 273 ، وهبة الزحيلي ، مرجع سبق ذكره ،ص 1151؛ نبيل أبو منشار ، مرجع سبق ذكره ص 102 . [↑](#footnote-ref-180)
181. متفق عليه بين البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (شرح صحيح مسلم 9/101)؛ابن بطال في شرح صحيح البخاري ، كتاب التعبير ،ج10، ص335. [↑](#footnote-ref-181)
182. أخرجه الترمذي في سننه ،كتاب صفة القيامة ،ج04 ، ص668 ،(رقم 2518)وقال الشيخ الألباني : حديث صحيح ، وقال الترمذي :حديث حسن صحيح ؛وأخرج البخاري في صحيحه ، باب من انتظر حتى تدفن،ج03 ،ص 53،(رقم2051). [↑](#footnote-ref-182)
183. دليلة رزاي، **ضوابط الاستفادة المذهبي**، ملتقى دولي في المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة 24-25 أكتوبر 2018م، قسنطينة، ص93. [↑](#footnote-ref-183)
184. التلفيق بين المذاهب الفقهية، <http://www.dar.alifta.org> ، دار الإفتاء المصرية ، منشور بتاريخ : 14/01/2013؛ ينظر: أ. محمد سليمان الفرا ،التلفيق وضوابطه في الفقه، د.ط ،د.ت ،ص6. [↑](#footnote-ref-184)
185. ناصر بن عبد الله الميمان، مرجع سبق ذكره، ص11؛ ينظر: خالد الرويتع ، مرجع سبق ذكره ، (02/515). [↑](#footnote-ref-185)
186. التلفيق بين المذاهب الفقهية، <http://www.dar.alifta.org> ، ينظر: ابن الهمام ، **شرح فتح القدير** ،(5/335). [↑](#footnote-ref-186)
187. أ. محمد سليمان الفرا، مرجع سبق ذكره، ص10. [↑](#footnote-ref-187)
188. دليلة رازي، مرجع سبق ذكره، ص 96. [↑](#footnote-ref-188)
189. ينظر : محمد سعيد الباني ، مرجع سبق ذكره ، ص112، 139. [↑](#footnote-ref-189)
190. دليلة رازي، مرجع سبق ذكره، ص96. [↑](#footnote-ref-190)
191. ينظر: محمد سليمان الفرا، مرجع سبق ذكره، ص5، 6. [↑](#footnote-ref-191)
192. للاطلاع على التفصيل أكثر في بواعث التلفيق يراجع : غازي العتيبي في التلفيق بين المذاهب الفقهية وعلاقته بتيسير الفتوى، ص40. [↑](#footnote-ref-192)
193. محمد سعيد الباني، مرجع سبق ذكره، ص243. [↑](#footnote-ref-193)
194. **قال الشاعر أبي النواس**: أحل العراقي النبيذ وشربه وقال :حرامان المدامة والسكر

     وقال الحجازي: الشرابان واحد فحلت لنا بين اختلافهما الخمر

     سآخذ من قوليهما طرفهما لا فـــــــارق الـــــوازر الـــــــوزر [↑](#footnote-ref-194)
195. محمد سعيد الباني، مرجع سبق ذكره، ص246. [↑](#footnote-ref-195)
196. 2 نزار أبو منشار ، مرجع سبق ذكره ، ص107. [↑](#footnote-ref-196)
197. 1أقل الحيض عند الحنفية : ثلاثة أيام وثلاث ليال ، وأكثره عشرة أيام بلياليها ؛أما المالكية أقله دفعة وأكثره يختلف باختلاف الحائض؛والشافعية أقله : يوم وليلية وأكثره خمسة عشر يوما ؛ أما الحنابلة فمثل الشافعية ،إلا أنهم خالفوهم في أقل الطهر ثلاثة عشر يوما **.ينظر** :بدائع الصنائع للكسائي(01/289) ؛المدونة الكبرى لمالك بن انس الأصبحي (01/51) :روضة الطالبين لنووي (1/163) ؛كشاف القناع للبهوتي (1/251) . [↑](#footnote-ref-197)
198. ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ، ج13 ، ص185. [↑](#footnote-ref-198)
199. 3 جاء في حاشية العدوي لأبو حسن العدوي : " ثم إذا انقطع الدم عن المرأة التي عاوده الدم بعد الطهر بيوم أو بيومين او بساعة (اغتسلت وصلت ) ولا تنتظر هل يأتيها دم آخر أو لا ، وهذه مسألة الملفقة ، وهي التي تقطع طهرها أي تخلله دم فصارت تحيض قبل تمام الطهر الفاصل ". (01/150). [↑](#footnote-ref-199)
200. ينظر : البهوتي ، كشف القناع ، ص214. [↑](#footnote-ref-200)
201. ينظر : الحطاب الرعيني ، مرجع سبق ذكره ، (01/565) . [↑](#footnote-ref-201)
202. سيدي الشيخ محمد البشار، **أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك**، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، ط01، 1430 هــ/ 2009م، ص44. [↑](#footnote-ref-202)
203. ينظر: ابن جزي، **القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية** ، تح : مازن الحموي ، دار ابن حزم للنشر ، ط01 ، 1434ه/2013م ، ص82. [↑](#footnote-ref-203)
204. ينظر : حاشية ابن عابدين ، (01/483) . [↑](#footnote-ref-204)
205. 5 ينظر : شمس الدين الشربيني ،**مغني المحتاج**  **إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** ، دار المعرفة للنشر ، لبنان ، ط01 ، 1418ه/1997م ، (01/ 184) . [↑](#footnote-ref-205)
206. الإمام النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط03، 1991م،(01/163). [↑](#footnote-ref-206)
207. 1 ينظر : آية عبد السلام فنون ، مرجع سبق ذكره ، ص140 [↑](#footnote-ref-207)
208. ذ مرضي بن المشوح العنزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 03. [↑](#footnote-ref-208)
209. الموسوعة الفقهية الكويتية، (13/ 189). [↑](#footnote-ref-209)
210. 2 ينظر : العلامة الهمام الشيخ نظام ، **الفتاوى الهندية المعروفة بالفتاوى العالمكيرية** ، دار الكتب العلمية ، لبنان ط01، 1421ه/2000م ، (01/157). [↑](#footnote-ref-210)
211. الحطاب الرعيني، مرجع سبق ذكره، (02/491). [↑](#footnote-ref-211)
212. الموسوعة الفقهية الكويتية ، (13/189). [↑](#footnote-ref-212)
213. ينظر: ابن قدامة ، **المغــــــــني** ، تح: محمد طه الزيني ، مكتبة القاهرة للنشر ، مصر ، د.ط ، 1389ه/1969م،(08/34). [↑](#footnote-ref-213)
214. 2 ذ عبد الرحيم بن يحي بن علي الحمود، **اليمين وكفارته في ضوء الكتاب والسنة**، مكة المكرمة، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 51، محرم 1432هـــ، ص54. [↑](#footnote-ref-214)
215. ذ عبد الرحيم بن يحي بن علي الحمود ، مرجع سبق ذكره ، ص55. [↑](#footnote-ref-215)
216. ينظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ،(04/173)؛ السرخسي ، المبسوط ، (15/74). [↑](#footnote-ref-216)
217. ينظر : محمد عثمان شبير ، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر، ط06،سن1427/ 2007، ص323. [↑](#footnote-ref-217)
218. ينظر: آية عبد العزيز الشقاقي، مرجع سبق ذكره ، ص93. [↑](#footnote-ref-218)
219. هيام محمد الزيدانين، **عقد الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة مقارنة**)، دراسات علوم شريعة، المجلد 39، العدد1، 2012، ص115. [↑](#footnote-ref-219)
220. ينظر : آية عبد العزيز الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص93. [↑](#footnote-ref-220)
221. 1 فهد علي بن الحسون ،ا**لإجارة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي** ، مكتبة مشكاة الإسلامية ،د.ط ،د.ت ،ص19 . [↑](#footnote-ref-221)
222. آية الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص94. [↑](#footnote-ref-222)
223. هيام محمد الزايدنين، مرجع سبق ذكره، ص117. [↑](#footnote-ref-223)
224. فهد بن علي الحسون، مرجع سبق ذكره، ص30. [↑](#footnote-ref-224)
225. **عقد الليسنج:** ظهر في الو. م. أ. عام 1953. يتدخل فيه طرف ثالث بين (المؤجر والمستأجر) يقوم بتمويل العقد بشراء أموال معينة تجهيزات ومعدات صناعية ثم تقوم بتأجيرها لمن يتعاقد معهما لفترة متفق عليها بينهما، ويكون للمستأجر المتعاقد مع المؤسسة الخيارات المذكورة. [↑](#footnote-ref-225)
226. آية الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص95. [↑](#footnote-ref-226)
227. محمد عثمان شبير ، مرجع سبق ذكره، ص243. [↑](#footnote-ref-227)
228. أسامة يوسف الجزار، **العقود الآجلة في الاقتصاد الإسلامي البديل**، رسالة ماجيستر في الفقه المقارن ، إشراف :ذ مازن إسماعيل هنية ، كلية الشريعة والقانون ، غزة ،ص49. [↑](#footnote-ref-228)
229. 2 ينظر : أحمد ذياب شويدح ، **المعاملات المالية المعاصرة في الشريعة الإسلامية** ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، ط 01 ، 1431ه/2010م ، ص181. [↑](#footnote-ref-229)
230. ينظر :خنوسه عديلة، **دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية**، جامعة الشلف ، 2018، ص02. [↑](#footnote-ref-230)
231. 2 ينظر : محمد سليمان الأشقر وآخرون، **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، دار النفائس للنشر الأردن، ط01 ، 1998، ص229. [↑](#footnote-ref-231)
232. ينظر: السرخسي ، **المبسوط** ،(12/139). [↑](#footnote-ref-232)
233. ينظر: ابن الهمام ، **شرح فتح القدير** ،(5/335). [↑](#footnote-ref-233)
234. ذ. مصطفى أحمد الزرقا، **عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد للنشر، 1420 هـــ، ص31. [↑](#footnote-ref-234)
235. اشترط أهل العلم شروطا خاصة، بالاستصناع الموازي لئلا يكون حيلة إلى الربا من هاته الشروط:

     أن يكون عقد المصرف مع المستصنع منفصلا عن عقدها مع الصانع.

     أن يمتلك المصرف السلعة امتلاكا حقيقيا ويقيضها قبل بيعها على المستصنع.

     أن يتحمل المصرف نتيجة ابرامه عقد الاستصناع بصفته صانعا صانعا كل تبعات المالك ولا يحق أن يحولها إلى العميل الأخر في الاستصناع الموازي. ينظر: أبو زيد، عقد الاستصناع، ص21. [↑](#footnote-ref-235)
236. 1 شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي **، الـــــذخــــيرة ،** تح:محمد بوخبرة وآخرون ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،ط،1994،01م ، (04/366). [↑](#footnote-ref-236)
237. ابن عابدين ، مرجع سبق ذكره ، (04 /304). [↑](#footnote-ref-237)
238. عبد الكريم حامدي، **التلفيق بين المذاهب الفقهية في قانون الأسرة الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2009، العدد 17، ص 211. [↑](#footnote-ref-238)
239. ذ. نبيل موفق**، التلفيق التشريعي في قانون الأسرة الجزائري**، جامعة الوادي، ملتقى دولي ثاني، 24-25 أكتوبر 2018، ص112. [↑](#footnote-ref-239)
240. الدوادي عبد القادر، **أحكام الأسرة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري**، دار البصائر، الجزائر، 2010م، ص48. [↑](#footnote-ref-240)
241. 2 ينظر: السفاريني ، مرجع سبق ذكره ، ص171. [↑](#footnote-ref-241)
242. 3 ينظر : [www.islamweb.net/ar/fatwa](http://www.islamweb.net/ar/fatwa%201)

     موسوعة الفتاوى - فتوى التلفيق بين مذهبين في عقد النكاح وهل يصح عن المالكية- : منشور بتاريخ 06/04/2008. [↑](#footnote-ref-242)
243. ينظر: جمال الدين الإسنوي **، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تح:محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1980م، ص528. [↑](#footnote-ref-243)
244. 2 ينظر : أبي عبد الله محمد أيوب الزرعي ، **الفـــروسية** ، تح: مشهور حسن سلمان ،دار الأندلس للطباعة والنشر ،السعودية

     ط01، د.ت،(01/297). [↑](#footnote-ref-244)
245. مولود ديدان، **قانون الأسرة الجزائري**، دار النجاح للكتاب، الجزائر، سنة 2005، ص04. [↑](#footnote-ref-245)
246. ذ. عبد الكريم حامدي ، مرجع سبق ذكره ، ص213. [↑](#footnote-ref-246)
247. ذ. نبيل موفق، مرجع سبق ذكره **،** ص112. [↑](#footnote-ref-247)
248. مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص07. [↑](#footnote-ref-248)
249. عبد الكريم حامدي، مرجع سبق ذكره، ص214. [↑](#footnote-ref-249)